

جامعة قسنطينة
كلية الحقوق
قسم العلوم السياسية

الرقم التسلسلي :

رقم التسجيل :

أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية:
فرع العلاقات الدولية و العولمة.

إشراف الأستاذ الدكتور:

بوقارة حسين

إعداد الطالب :

عديلة محمد الطاهر

أعضاء لجنة المناقشة:

- د- حسنة عبد الحميد : جامعة قسنطينة - رئيسا.
- أ. د- بوقارة حسين : جامعة الجزائر - مشرفا و مقرا.
- د- فرحاتي عمر : جامعة بسكرة - عضوا.
- د- حسين قادري : جامعتاننة - عضوا.

السنة الدراسية :

2004 - 2005 م

1425 - 1426 هـ

02.....	*المقدمة.....
02.....	- أهمية موضوع البحث وأسباب اختياره
03.....	- الإشكالية.....
04.....	- الفرضيات.....
04.....	- المنهج.....
05.....	- ملخص الخطة.....
09.....	* <u>الفصل الأول : الإطار النظري للدراسة</u>
11.....	* <u>المبحث الأول: موقع العوامل الشخصية في تحليل السياسة الخارجية</u>
11.....	-المطلب الأول: مقترح التحليل الجزئي.....
15.....	-المطلب الثاني: مقترح التحليل الكلي.....
21.....	* <u>المبحث الثاني: البيئة النفسية لصانع القرار الخارجي</u>
22.....	- المطلب الأول: التصورات.....
24.....	- المطلب الثاني: الإدراكات.....
27.....	- المطلب الثالث: العقائد.....
33.....	* <u>المبحث الثالث: أسباب تعظيم دور العوامل الشخصية في السياسة الخارجية</u>
33.....	- المطلب الأول: الأسباب المرتبطة بصانع القرار
36.....	- المطلب الثاني: الأسباب المرتبطة بالبيئة الداخلية.....
38.....	- المطلب الثالث: الأسباب المرتبطة بالبيئة الدولية.....
43.....	* <u>الفصل الثاني : تأثير صانع القرار على السياسة الخارجية الجزائرية</u>
45.....	* <u>المبحث الأول: المسيرة السياسية والخصائص الشخصية لبوتفليقة</u>
45.....	- المطلب الأول: المسيرة السياسية لبوتفليقة.....
47.....	- المطلب الثاني: الخصائص الشخصية لبوتفليقة.....
51.....	* <u>المبحث الثاني: أهداف بوتفليقة وأسلوبه في إدارة السياسة الخارجية</u>
51.....	- المطلب الأول: أهداف بوتفليقة من السياسة الخارجية.....
54.....	- المطلب الثاني: أسلوب بوتفليقة في إدارة السياسة الخارجية.....

58.....	* المبحث الثالث: النمسق العقيدي لبوتفليقة.
58.....	- المطلب الأول: رؤية بوتفليقة لطبيعة العلاقات الدولية
61.....	- المطلب الثاني: رؤية بوتفليقة لعلاقات الجزائر الدولية.
	* <u>الفصل الثالث: تأثير النظام السياسي الجزائري على دور العوامل الشخصية في السياسة</u>
68.....	<u>الخارجية الجزائرية.</u>
70.....	* المبحث الأول: طبيعة النظام السياسي الجزائري.
70.....	- المطلب الأول: طبيعة الشكلية للنظام السياسي الجزائري.
74.....	- المطلب الثاني : الطبيعة الوظيفية للنظام السياسي الجزائري.
79.....	* المبحث الثاني : مراكز صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية.
79.....	- المطلب الأول: المؤسسة العسكرية
82.....	- المطلب الثاني : مؤسسة الرئاسة.
86.....	* المبحث الثالث: دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة الخارجية الجزائرية.
86.....	- المطلب الأول: العوامل الداخلية المحددة لدور الأحزاب في صنع السياسة الخارجية الجزائرية.
89.....	- المطلب الثاني : العوامل الخارجية المحددة لدور الأحزاب في صنع السياسة الخارجية الجزائرية
94.....	* <u>الفصل الرابع : تأثير البيئة الدولية على دور العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية.</u>
	* المبحث الأول: طبيعة التغيرات الدولية لما بعد الحرب الباردة و تأثيرها على دور
96.....	العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية.
96.....	- المطلب الأول: طبيعة التغيرات الدولية لما بعد الحرب الباردة.
99.....	- المطلب الثاني: تأثيرها على دور العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية.
104.....	* المبحث الثاني: تأثير الدول الكبرى على دور العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية.
104.....	- المطلب الأول: بالنسبة لتأثير الولايات المتحدة الأمريكية
107.....	- المطلب الثاني : بالنسبة لتأثير الدول الأوروبية.
112.....	* الخاتمة.
115.....	* قائمة المراجع.
	* المحتوى

الإهداء

إلى روح أبي الطاهرة
إلى والدتي أطال الله في عمرها
إلى أخي الذي كان وسيظل بمثابة أبي

تشكرات

أتوجه بالشكر والعرفان لأستاذي المشرف الدكتور بوقارة حسين، على ما أولاه من عناية وبذله من جهد في أن ترى هذه المذكرة النور، كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ شريط عبد الحفيظ (رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة منتوري – قسنطينة) على تعهده إيانا ومدنا مساعدته طوال الفترة الدراسية. ومثله إلى الأستاذين اللذين قدما لنا مساعدات جلية: الأستاذ يخلف عبد السلام بجامعة قسنطينة ، والأستاذة دامية سكيبة بجامعة الجزائر.

شكري الخاص جدا إلى أخي ملاح السعيد رفيق دربي ، وإلى كل من أحسبهم أصدقائي دون نسيان كل من مدنا يد العون.

كثيرا ما تُوسم السياسات الخارجية لدول العالم الثالث بطغيان العوامل الشخصية على باقي العوامل الأخرى المؤثرة في عملية صنع السياسة الخارجية، وعلى اعتبار الجزائر إحدى هذه الدول، فإنها دون شك تحمل الكثير من خصائصها، لذا نعتقد أن دراسة العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية أمر مهم جدا، بل يتعدى ذلك إلى محاولة البحث عن الأسباب التي تجعلها تتصف بهذا خصائص. وإذا كان المسار العام للسياسة الخارجية الجزائرية قد عرف فترات متباينة من النشاط والتمثيل الخارجيين، فإن المرحلة التي تزامنت مع مجيء الرئيس بوتفليقة أظهرت تحركا ملفتا لآلية الدبلوماسية الجزائرية، على الأقل من ناحية الحضور الخارجي المكثف، والعودة إلى واجهة الأحداث الدولية، خاصة في إطار مبادرة النيباد، وجهود الوساطة، والتحالف من أجل مكافحة الإرهاب... إلخ. إن هذا التزامن يطرح أسئلة تستحق الإجابة، وذلك فيما يخص ارتباط هذا الوجه الجديد للسياسة الخارجية الجزائرية بشخص الرئيس، وكذا العوامل الأخرى المساعدة على تقوية هذا الارتباط. ويمكن إدراج هذا الموضوع في إطار النظريات الجزئية في العلاقات الدولية، وتحديدًا في مجال السياسة الخارجية، كما أنه يحاول المزاوجة بين الجانبين: النظري والعملي.

أهمية موضوع البحث و أسباب اختياره:

إن أهمية أي بحث ترتبط بأهمية المشكلة أو الإشكالية التي يريد حلّها، وبالتالي فإن البحوث الجادة هي التي تطرح مشكلات أو إشكاليات جادة، ترتبط بالواقع النظري، أو الواقع العملي، أو كليهما معا. وبالنسبة لموضوعنا هذا، فإن الحركة الكبيرة التي عرفتها السياسة الخارجية الجزائرية من حيث النشاط والعودة إلى مسرح الأحداث الدولية، قد أثارت اهتمامنا، وجعلتنا نتساءل عن سرّ ذلك، ولا نخفي أن انطباعنا الأوّلي قد ربط هذه الحركة بمجيء الرئيس بوتفليقة.

هذا ما خلق لدينا شعورا حقيقيا بالرغبة في معرفة لماذا هذا الربط بين العوامل الشخصية والسياسة الخارجية في دول العالم الثالث من مثل الجزائر من جهة، ومن جهة أخرى محاولة البحث عن الأسباب العميقة التي تقف وراء شخصية السياسة الخارجية الجزائرية.

وفي أولى خطواتنا البحثية، تبين لنا أن هذا الموضوع يعرف قصورا ونقصا في معالجته، من الناحيتين النظرية والعملية، بحيث أن الأدبيات الموجودة تتحدث بصفة عامة عن العوامل الشخصية كأحد المحددات المهمة للسياسة الخارجية، خاصة في دول العالم الثالث، لكن لا تعالج بالتفصيل أسبابها ودواعيها، كما أن غياب هذه الظاهرة تقريبا في الدول الغربية - ربما يُفسّر جزئيا - جعلها لا تأخذ نصيبها الكامل من الدراسة والتحليل.

لقد قوّى هذا من رغبتنا في إثارة النقاش ولفت الانتباه إلى موضوع جد مهم لا يزال يستحق المزيد من البحث والإهتمام على المستوى النظري، وعلى المستوى العملي نعتقد أن بُحاث العالم الثالث هم الأولى ويقع عليهم العبء الأكبر في التعرّض لهكذا مواضيع، لأنها ترتبط مباشرة بدولهم.

إن الوصول إلى معرفة الأسباب الدفينة التي تقف وراء شخصنة عملية صنع السياسة الخارجية من الناحية النظرية، ومحاولة ترصدها عمليا بالنسبة إلى الجزائر، سيدفعنا إلى فهم أفضل لحركية السياسة الخارجية الجزائرية، ويعطينا قدرة تفسير أكبر للسلوك الخارجي الجزائري.

كما تكمن مزية البحث في أنه يتيح العمل على جهتين:

الأولى: معرفة الأسباب والعوامل التي تقف وراء شخصنة عملية صنع السياسة الخارجية.

الثانية: كشف وتعريّة البيئتين: الداخلية والخارجية (الدولية).

الإشكالية(*):

تعتبر الإشكالية النقطة المحورية في أي بحث علمي، وعلى أساسها تتحدد الكثير من الأشياء الأخرى المرتبطة بالبحث من مثل الفرضيات والمنهج المستخدم، لذا وجب أن تُحدّد الإشكالية بدقة، وتصاغ بطريقة علمية. وإذا كانت - في الغالب - ترتبط بمازق ما، يسعى الباحث إلى حلّه، فإنها لا تشترط صيغة محددة، إذ قد تكون تساؤلا أساسيا موضحا بأسئلة فرعية لها علاقة مباشرة به، أو قد تطرح معضلة معينة (ليس بالضرورة في شكل سؤال).

وفيما يخص موضوع بحثنا، فإنه يمكن القول أن التفسير العلمي للسياسة الخارجية ينطلق من تحديد الوزن النسبي لكل من متغيراتها ومحدداتها، بغية الوصول إلى معرفة أيّ منها يمتلك قدرة تفسيرية أكبر، مع الإشارة إلى أن ما يعتبر المحدد الأساسي للسياسة الخارجية لدولة ما لا يعني بالضرورة أولويته بالنسبة إلى دول أخرى. وإذ يشير الباحثون إلى أن العوامل الشخصية تلعب الدور الرئيس في عمليات صنع السياسات الخارجية لدول العالم الثالث بما فيها الجزائر، فإن التساؤل الذي نعتقده جديرا بالطرح هو:

- لماذا تلعب العوامل الشخصية دورا كبيرا في السياسة الخارجية الجزائرية؟.

(*) عادة ما يخلط بين الإشكالية والمشكلة، بحيث تختلف كلمة إشكالية (Problématique) في مدلولها عن كلمة مشكلة (Problème). إن إشكالية شيء معين تعني المشكلة القائمة في ذاتية هذا الشيء، بينما المشكلة التي تواجه ممارسة شيء ما، تأتي من خلال التعارض بين طبيعة وخصوصية ذاتيتين. بمعنى أن الإشكالية تتعلق بذات الشيء الواحد، أما المشكلة فتتعلق بالتعارض بين ذاتيتين شيتين مختلفتين.

الفرضيات:

تعرف الفرضية على أنها إجابة أولية محتملة وافتراضية للأسئلة التي طرحت، وهي علاقة بين متغيرين، أحدهما مستقل والآخر تابع، ويمكن أن تكون فرضية نفي، أو فرضية إثبات. وبخصوص إجابتنا عن التساؤل المطروح، فإننا تمثلناها من خلال فرضيات ثلاثة، قمنا بصياغتها على النحو التالي:

1 - يمكن اعتبار أن أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية تنبع من طبيعة القائد السياسي.

2 - يعمل النظام السياسي إلى حدّ كبير على زيادة دور العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية.

3 - يمكن للبيئة الدولية أن تزيد من دور العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية.

ونشير إلى أن هذه الفرضيات الثلاثة يكمل بعضها البعض.

المنهج:

من المعروف أنه لا توجد خطة ناجزة ولا منهج جاهز في البحوث الإجتماعية، وإنما كل منهما يُبنى مع التقدم والتوسع في البحث، كما أن هذا الأخير يفرض طبيعة المنهج المستخدم. ويتراءى لنا منذ البداية أننا سنستخدم أكثر من منهج واحد للإحاطة - تحليلاً وتفسيراً - بجوانب الموضوع، نظراً لتعقّد الظاهرة المدروسة، وتشعب مستويات التحليل فيها، وارتباطها بمسائل السياسة الداخلية من جهة، ومن جهة أخرى بالشؤون الدولية، لتتضاف إليهما الأمور الشخصية المتعلقة بصانع القرار. و عليه فإننا سنعتمد ما يلي:

- المنهج الوصفي: والذي يتعلق بالمستوى الأول من مستويات البحث العلمي، حيث أن أيّ بحث يبتدئ بوصف دقيق، وتشريح متكامل لمكونات الظاهرة المدروسة.

- المنهج التاريخي: وذلك بغية رصد التطور الحاصل بشأن العديد من النقاط التي تضمنتها الدراسة:

- البحث في الإمتدادات التاريخية للنظام السياسي الجزائري.

- تتبع التطور التاريخي لمؤسسة الجيش ودورها في السياسة.

- الرصد التاريخي لدور مؤسسة الرئاسة دستورياً.

- تطور المواقف الدولية من أزمة الجزائر منذ بداية التسعينيات وحتى الآن.

- المنهج المقارن: وهو عادة ما يقرن بالمنهج التاريخي، ويفيد في التمييز بين المراحل المختلفة المتعاقبة، وبالتالي معرفة الثابت والمتغير.

إضافة إلى هذه المناهج الكبرى المعروفة في العلوم الإجتماعية، سنستعين ببعض الأساليب البحثية، من مثل أسلوب تحليل المضمون الذي يفيدنا في تحليل مضمون خطب وتصريحات الرئيس بوتفليقة، وذلك بهدف الوصول إلى معرفة منظومته المعرفية والإدراكية. كما سنستعين ببعض المقاربات التحليلية والمفهومية، والتي تزيد من قدرة الفهم والتحليل لدينا، وبالتالي نُقربنا أكثر إلى فهم الظاهرة موضوع الدراسة. فالإعتماد على المقاربة الوظيفية يساعد على محاولة الربط بين البنى والهياكل والمؤسسات بالوظائف التي أنشأت من أجلها، مما يؤدي إلى فهم أعمق، واقترب أكثر من الواقع الفعلي. والإعتماد على مقارنة المصلحة يساعد على تعرية الكثير من حقائق الواقع الدولي من جهة، ومن جهة أخرى كشف مختلف الرهانات المتعلقة بفواعله.

ملخص الخطة:

إن محاولة الإجابة عن الإشكالية المطروحة، اقتضت منا خطة نحسبها تستجيب وتتوافق مع المنحى العام الذي تحتطه هذه الدراسة، وذلك بالانتقال التدريجي من مستويات التحليل الأكثر جزئية إلى أكثرها عمومية، أو بمعنى آخر الانتقال من مستوى التحليل الفردي، مروراً بالنظام السياسي، ووصولاً إلى البيئة الدولية، وطبعاً كل هذا يستند إلى إطار مرجعي، يعتبر بمثابة المرشد والموجه، وهو الإطار النظري، الذي كان فصل البدء.

لقد آثرنا أن تكون الفرضيات الثلاثة تحت طائلة الإختبار والدّرس، وذلك بتحويلها إلى عناوين للفصول، بحيث يشكّل كل منها متغيراً تفسيريّاً لموضوع البحث المراد دراسته، كما أنّها تجعل هذه العناوين في ارتباط مستمر مع إشكالية البحث.

وإذا كانت قناعتنا المبدئية تتجه إلى أن الخصائص الشخصية لصانع القرار هي التي تجعل من دوره يتعاظم في عملية صنع السياسة الخارجية، فإننا نعتقد أن ذلك لا يكفي، إذ أن صانع القرار الخارجي هو محكوم بأطر و ضوابط و قيود ترد من البيئتين الداخلية و الخارجية (الدولية) تجعل من دوره رهيناً لها، و على هذا الأساس يصبح دور القائد السياسي في صنع القرار السياسي الخارجي غير محكوم فقط بخصائصه الشخصية، بل يحتاج إلى بيئة سياسية داخلية و بيئة دولية ملائمتين، و تعاملان في اتجاه زيادة هذا الدور.

وطبقا لهذا، جاء ترتيبنا للفرضيات و الفصول، بحيث أنه في المقام الأول يمكن تفسير الدور المتزايد للعوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية بالخصائص الشخصية و الخبرة و درجة الإهتمام للقائد السياسي، ثم في المقام الثاني نحاول معرفة كيف تساهم كل من البيئتين الداخلية و الخارجية (الدولية) في زيادة هذا الدور.

لأجل ذلك، جاء تقسيمنا للبحث رباعيا من حيث عدد الفصول. ففي **الفصل الأول** والذي يمثل المدخل النظري، حاولنا معالجته من خلال مباحث ثلاثة، فعَلْنَا في المبحث الأول منها النقاش الدائر بين مقتربي التحليل الجزئي والتحليل الكلي حول مكانة العوامل الشخصية في السياسة الخارجية. وتطرّقنا في المبحث الثاني إلى مختلف مكونات البيئة النفسية لصانع القرار الخارجي، و كيف ترتبط بالبيئة العملية، و أهمية ذلك في عملية صنع السياسة الخارجية. أما فيما يخص المبحث الثالث، فإنه وُجّه إلى معرفة وحصص الأسباب التي تزيد من دور العوامل الشخصية في السياسة الخارجية، وفق ترتيب تصاعدي من جهة، وارتباطي من جهة أخرى، حيث بدأنا بالأسباب المرتبطة بصانع القرار، ثم الأسباب المرتبطة بالبيئتين الداخلية و الدولية.

حاولنا في الفصول الثلاثة المتبقية ربطها بالإطار النظري للدراسة، من خلال عملية إسقاطية، تجعل منها- الفصول- جانبا تطبيقيا. بحيث تعرض **الفصل الثاني** إلى تأثير صانع القرار على السياسة الخارجية الجزائرية من خلال مباحث ثلاثة كذلك، اتجه المبحث الأول منها إلى تتبع المسيرة السياسية والخصائص الشخصية لصانع القرار المتمثل في شخص عبد العزيز بوتفليقة، وكيف يمكن أن تؤثر على دوره في عملية صنع السياسة الخارجية. وسعى المبحث الثاني إلى معرفة أهدافه وأسلوبه في إدارة السياسة الخارجية الجزائرية، انطلاقا من أن هذه الأخيرة تشكل أحد المخارج المهمة للأزمة التي عرفتها الجزائر في العشرية الأخيرة. أما المبحث الثالث فقد تضمن محاولة الكشف عن النسق العقيدي لبوتفليقة، بغية الوصول إلى تحديد رؤيته لطبيعة العلاقات الدولية الراهنة، و تصوره لارتباط الجزائر بغيرها من الدول.

في **الفصل الثالث**، ركّزنا على معرفة الكيفية التي يؤثر بها النظام السياسي على دور العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية، وذلك من خلال ثلاثة مباحث دائما. رُمنا في المبحث الأول تحديد طبيعتي النظام -السياسي الجزائري- الشكلية و الوظيفية، وذلك بهدف الوقوف على خصائص النظام التي تجعل دور القائد السياسي يتعاضد في صنع القرار الخارجي. وفي المبحث الثاني حاولنا معرفة التموضع الذي يشغله الرئيس ضمن مراكز صنع القرار، من الناحية القانونية (الشكلية) و كذا الفعلية، و التجاذب الذي يمكن أن تثيره هذه المراكز. على أن المبحث الثالث كان موجها إلى الكشف عن أحد الفعاليات السياسية المرتبطة بالمجتمع المدني، و المتعلق بالأحزاب السياسية، و ذلك بهدف معرفة المدى الذي تسهم به في صنع القرارات السياسية الخارجية.

والفصل الرابع تعلق بفرضية تأثير البيئة الدولية على دور العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية. وقد تجلّى من خلال مبحثين فقط، حيث نحا المبحث الأول إلى تحليل وفهم طبيعة التغيرات الدولية التي عرفها عالم ما بعد الحرب الباردة، وعلاقتها بالترابط الوثيق بين المحددات الشخصية والسياسة الخارجية الجزائرية. أما المبحث الثاني فقد حاول فك الارتباط القائم بين الدول الكبرى ورغبتها في أن تظل العوامل الشخصية الإطار الأمثل الذي تصنع فيه السياسة الخارجية الجزائرية.

يعتبر الإطار النظري بمثابة الضابط المنهجي و المعرفي، و المحدد العام للموضوع محل البحث، بحيث يحاول أن يتزع عن الظاهرة المدروسة طابعها التفردى، و يحاول أن يربطها أكثر بمختلف المداخل النظرية، و المناهج و الإقترابات التي عاجلت مثيلاتها، و بالتالي إعطائها بعدا تفسيريا أكثر علمية، و سندا نظريا يزيد الإقتراب من الظاهرة فهما و إدراكا.

كما أنه يتيح إمكانية ربط النظرية بالواقع، و بالتالي فحصها و اختبار مدى مواءمتها التفسيرية، و كذا صلاحيتها التعميمية. و بالمقابل تبين الدرجة التي يمكن بها إخضاع الواقع أو الظاهرة المدروسة إلى مجال أو حيز نظري معين، مع وجوب الإعتراف بالخصوصيات التي يمكن أن تثيرها ظاهرة ما عن بقية ما يماثلها. و إذا كانت العوامل الشخصية تشغل مكانا متميزا ضمن المحددات الرئيسية للسياسة الخارجية، خاصة في دول العالم الثالث، فإن الأجدى بنا هو معرفة المجال أو الحيز النظري الذي تندرج ضمنه هذه العوامل. و أبعد من ذلك هو:

- أين يمكن موقعة العوامل الشخصية في الدراسات و الكتابات التي تناولت السياسة الخارجية؟.
- كيف يمكن تمثيل البيئة النفسية لصانع القرار الخارجى؟.
- ما الذي يجعل دور العوامل الشخصية يتعاظم في عملية صنع السياسة الخارجية؟.

هذا ما سنحاول الإجابة عليه في هذا الفصل.

المبحث الأول:

موقع العوامل الشخصية
في السياسة الخارجية

يستخدم الجدل والنقاش حول أهمية دراسة الدور الذي يقوم به القادة أو الزعماء ومدى قدرتهم على التأثير في الأحداث من حولهم، وقد لخص سيدني هوك (Sidney Hook) لبّ هذا الجدل عندما تساءل: "هل يصنع الزعماء الأحداث، أم أن هذه الأحداث هي التي تصنعهم"⁽¹⁾، وفي محاولة الإجابة على هذا السؤال يواجه الباحثون عددا من الطّروحات المختلفة، والمتناقضة أحيانا.

وإذا كان البعض من المهتمين بدراسة السياسة الخارجية وعلى رأسهم سنايدر (Snyder) يرون أن زعماء الدول يلعبون الدور المحوري في السياسة الخارجية لبلداتهم، فالزعماء على حد تعبير مارغريت هيرمان (Margaret Hermann) يدركون ويترجمون القيود في بيئاتهم المحلية والدولية، يصنعون القرارات، ويتمكّنون من مواجهة الضغوط السياسية المحلية في اختيارهم للسياسة الخارجية⁽²⁾، فإن البعض الآخر يعتقد أن الإهتمام بدراسة الزعماء والقادة في نظريات العلاقات الدولية هو أمر غير ضروري وغير مهم، ذلك أن القيود الدولية المفروضة على الدول تجعل القادة يختارون عددا محصورا من إستراتيجيات السياسة الخارجية التي تمنحها أو تتيحها هذه القيود.

ويمكن التحدث عموما عن عدة مقتربات متضاربة لمعالجة هذا الجدل الدائر بين الباحثين والمفكرين، سنعمد منها اثنين، يتمثل الأول في مقرب التحليل الجزئي Micro-Oriented Approach بينما يتركز الثاني في مقرب التحليل الكلي Macro-Oriented Approach.

المطلب الأول: مقرب التحليل الجزئي.

يؤكد هذا المقرب على أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه الزعماء أو القادة في رسم وتوجيه سياسات دولهم الخارجية، ويعتبر أن تحليل السياسة الخارجية لدولة ما لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار الطموحات والأهداف الشخصية لصانعي القرار. وتكمن أهمية ذلك في أن عملية صنع قرارات السياسة الخارجية تتأثر بالخصائص والقيم الشخصية والخلفية الاجتماعية والخبرة التي يتمتع بها القائمون على هذه العملية، وإلى أبعد من ذلك يعتقد كريستوفر هيل (Christopher Hill) أنه: "حتى في المجتمعات المفتوحة يمكن للشخصية القوية لرئيس الدولة ووجهات نظره الشخصية أن تُفسّر نسبة كبيرة من السلوك الدولي للدولة"⁽³⁾. ويضيف أصحاب هذا المقرب أن

(1) سلوى شعراوي جمعة، الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينات: دراسة في موضوع الزعامة. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1988. ص 15.

(2) Margaret G. HERMANN and Joe D. HAGAN, International Decision Making : Leadership Matters (The Frontiers of Knowledge). in site internet : http://articles.findarticles.com/p/articles/mi_m1181/is_n110/ai_20492570

(3) حسن العلكيم، السياسة السوفياتية تجاه الخليج في عهد غورباشيف، المستقبل العربي، العدد 125، جويلية 1989، ص 128.

التغيير في أنماط الزعامات والقيادات السياسية الحاكمة ينتج في كثير من الأحوال تغيرات هامة في الإتجاهات الخارجية للدولة، وفي بعض الحالات يكاد يكون نفوذ القائد السياسي وتأثيره على تحديد أهداف السياسة الخارجية أمراً مطلقاً⁽¹⁾، ولعل التاريخ يؤكد دور هتلر في زعامة ألمانيا النازية، ودور ستالين في زعامة روسيا السوفيتية، ودور غاندي في زعامة الهند، ونكروما في غانا، وسوكارنو في أندونيسيا، وجمال عبد الناصر في مصر... إلخ.

هذا ما عمّق الحاجة والدوافع لدى الباحثين لمضاعفة الإهتمام بهذه الحالات وغيرها على الصعيدين الواقعي والنظري، وبذل المزيد من الجهود العلمية لبلورة نظريات سياسية جديدة تُسلط اهتماماتها على دراسة سلوك هذه الشخصيات القيادية وردود أفعالها، وذلك من أجل فهم أفضل للأحداث الدولية.

ولعل أهم إسهام في هذا المجال، تلك الجهود التي بذلت في تطوير ما سمي بنظرية "صنع القرار" في السياسة الخارجية، والتي تعتبر من النظريات الجزئية، فهي تُركّز على جانب جزئي من النظام السياسي ككل، وبالتحديد على وحدات معينة في صنع القرار. وهذا يمثل في الحقيقة تحوّلاً في دراسة العلاقات الدولية، فبعد أن كانت تُدرس على أساس الدول أصبحت تُدرس على أساس تشخيص الدول، أي دراسة الدولة من خلال أشخاص معينين، واعتبار هؤلاء الأشخاص أحد أطراف النظام الدولي⁽²⁾. ولذا يعتبر أصحاب هذه النظرية أنها تساعد على تحديد كيف تعمل الدول، أو بالأحرى صنّاع القرار؟ ولماذا تعمل كما هي حيال موقف دولي معين؟ إنما تفيد في البحوث التي تسعى لدراسة الأفراد بوصفهم صنّاع قرار بشكل أفضل من النظريات الأخرى⁽³⁾. ويضيف جون سبانير (John Spanier) أن النقطة المركزية في مقترح صناعة القرار أنه يسمح للملاحظ أن يفهم ويحلّل قرارات الفرد ببعض التفصيل⁽⁴⁾.

إن التركيز على سلوك الأفراد والمسؤولين عن صنع القرار في السياسة الخارجية يتيح إمكانية تطبيق مبادئ ونظريات علم النفس وصولاً إلى فرضيات جديدة في مجال التحليل المتكامل لحقائق السياسة الدولية، وذلك باعتبار السلوك الإنساني هو محصّلة العديد من العوامل النفسية المعقدة، كالدوافع والمشاعر والتصورات، وأيضاً باعتبار هذا السلوك يجمع بين الجانبين العقلاني وغير العقلاني⁽⁵⁾.

(1) محمد نصر مهنّا، مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير. الإسكندرية، المكتبة الجامعية، 1998. ص178.

(2) جيمس دوغري و روبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. ترجمة وليد عبد الحي، الكويت، كاظمة للنشر والترجمة و التوزيع، ط1، 1985. ص 308.

(3) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية. عمّان، دار وائل للطباعة والنشر، ط1، 2000. ص120.

(4) John SPANIER, Games Nations Play. Congrissional Quarterly INC, Seventh Edition, 1990. p33.

(5) سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص118.

كما تعتبر هذه النظرية أيضا بمثابة المنظار الذي يُمكننا من رؤية الفاعلين السياسيين، والأوضاع، وسيرورة الأحداث، ويُمكن من تحديد:

- 1- من هو صانع القرارات (*) المهمة Key Decisions التي تجعل الأعمال السياسية ترى النور.
 - 2- تقدير الأشخاص و الدوائر التي يقيم معها صانع القرار اتصالاته للإستعانة بهم في اتخاذ قراره⁽¹⁾.
- إذن نقطة ارتكاز هذه النظرية هي كما ذهب إليه سنايدر من أن الدولة هي كيان مجرد، ويُعبّر عنها في الحقيقة موظفون أو راسميون هم صناع القرار، لهم سلطة التصرف باسمها، و بالتالي فإن مفتاح تفسير سلوك الدولة هو مرتبط بمعرفة وفهم كيفية رؤية صناع القرار و تعريفهم لمختلف المواقف⁽²⁾.

ويلاحظ ضمن هذه النظرية تنوعات عديدة، يمكن حصرها في توجهات ثلاثة كما يلي:
أولاً: التوجه الإدراكي - النفسي: يرتبط بالدراسات التي اهتمت بالطريقة التي يُعرّف بها صانع القرار الموقف، لذلك يتم التركيز على مجموعة المتغيرات التي أكدت عليها دراسات علم النفس الاجتماعي، و على جدواها في تفسير السلوك الفردي.

ويمكن القول أن هذا التوجه ارتكز على التمييز الذي قام به كل من هارولد ومارغريت سبروت (Harold and Margaret Sprout) بين البيئة النفسية و البيئة العملية، حيث أن صناع القرار يستجيبون لا على أساس العالم الحقيقي أو الواقعي، و لكن على أساس تصوراتهم و إدراكاتهم لهذا العالم، و التي يمكن أن تكون مطابقة أو غير مطابقة لهذا العالم الحقيقي، أي أن صناع القرار يتصرفون أو يسلكون وفق إدراكهم للواقع و ليس بالضرورة وفق الواقع نفسه⁽³⁾.

وعليه فإن صانع القرار يمكن اعتباره محور عملية صنع القرار، وأن خصائصه الشخصية ونسقه العقيدي يلعبان دورا مهما في تحديد سلوكاته وقراراته المتعلقة بالسياسة الخارجية، هذا ما يجعل صانع القرار يختار من بين البدائل المتاحة ما يوافق نسقه العقيدي ويرفض ما يتعارض معها تلقائيا، وفي هذا الصدد يقول كينيث بولدينغ (Kenneth Boulding):

(*) يذهب جوزيف فرانكل إلى أن السياسة الخارجية تتكون من القرارات (Decisions) والنشاطات (Actions)، وإذا كان البعض قد ذهب إلى أن القرارات هي صنف فرعي (Sub-Category) من النشاطات (حسب هارولد و مارغريت سبروت)، فإنه قد جاء في قاموس ويستبر (Webster's Dictionary) تفريق هام بينهما يرتبط بمحالات العملية (Sphers of Operation)، فالقرارات تأخذ مكانها في ذهن أو عقل صانع القرار، على أن النشاطات تأخذ مكانها في البيئة العملية. أنظر في هذا الصدد:

Joseph FRANKEL, The Making of Foreign Policy: An Analysis of Decision - Making. London, Oxford University Press, 1963. p01.

⁽¹⁾ منصف السليمي، صناعة القرار السياسي الأمريكي. مركز الدراسات العربي - الأوروبي، ط1، 1997. ص 98.

⁽²⁾ Bahgat KORANY & all , How Foreign Policy Decisions are Made in The Third World: A Comparative Analysis. Westview Press INC, 1986. p51.

⁽³⁾ Idem.

" إن لكل إنسان مقياسا معينا يؤثر في عقائده ويعطيه مقدرة على تقييم ومقاومة كل مالا يتلاءم مع عقائده، كالشخص المسلم الذي يرفض شرب الخمر لأنه لا يتلاءم مع عقيدته " (1).

إذن عملية صنع القرار هي تفاعل دائم بين عقائد صانع القرار والمعلومات في إطارها. إن النقد الأساسي لهذا التوجه يتمثل في إفراطه التركيز بصفة رئيسية على الشخص، كما أنه يجعل من البيئة العملية أو الموضوعية لا وجود لها في البنائية القائمة. ويعتقد بحجت قوراني (Bahgat Korany) (2) أنه رغم ملائمة هذا التوجه لأحوال العالم الثالث وشخصنة السلطة فيه، إلا أنه لا يمكن اختزال عملية معقدة ومتشعبة في آراء واتجاهات شخص واحد في هرم السلطة، مهما كانت قدراته، ومهما كان تركيز سلطة القرار بين يديه، نظرا لأن هذا الأخير هو محاط بشلل لها أهدافها ومصالحها.

ثانيا: التوجه التنظيمي - البيروقراطي: جاء كرد فعل لتوجه التحليل الإدراكي - النفسي، وذلك بغية توسيع مجال صناعة القرار ليشمل كذلك فئة أعلى البيروقراطيين، ولأنه يرفض النظر إلى عملية صناعة القرار كإختيار متعمد ومدروس، تدار من طرف أي فرد، حتى لو كان الرئيس أو أعلى صانع قرار. ويفترض هذا التوجه أن الحكومة هي الوحدة الأساسية للتحليل، والتي هي عبارة عن منظمات وأجهزة، لها برامج وأنظمة وقواعد وإجراءات روتينية، وعليه فإن سلوكها محكوم أو تابع لهذه الإجراءات والقواعد، هذه الأخيرة تؤثر في سلوك الأفراد وتحدّ من حرية اختياراتهم، مهما كانت درجة مسؤولياتهم وموقعهم في السلطة. وعلى هذا الأساس فإن القرارات هي نتاج التفاعل، التسوية والتفاوض، لا نتاج حسابات عقلانية كما يفترض التوجه العقلاني (3).

إن هذا التوجه هو على النقيض مع التوجه السابق، إذ يعتمد إلى إهمال وزن الخصائص الشخصية لصناع القرار، ويبالغ في الدور الذي يلعبه البيروقراطيون في مجال صنع القرار في السياسة الخارجية. ويلاحظ أن أغلب من يتبنون هذا التوجه كانت لديهم خبرات سابقة في العمل الحكومي، وربما طوروا إحساسا مبالغيا فيه لأهمية دورهم في صناعة القرار.

ثالثا: التوجه العقلاني: يفترض هذا التوجه أن عملية صنع القرار تُبنى على أسس عقلانية، يمكن أن تكون بمثابة ثوابت أو عوامل موضوعية لتقييم وتفسير سلوكية دولة معينة. يقوم صانع القرار بخصر شامل للبدائل المتاحة، ثم يدرس كل بديل على حدة وكذا النتائج المترتبة عليه، ثم بعد ذلك يختار البديل الذي يحقق أكبر قدر ممكن من المنافع وأقل قدر ممكن من الخسائر.

(1) سعد أبو دية، البيئة النفسية وأثرها في عملية صنع القرار في سياسة الأردن الخارجية. الأردن، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 1983، ص14.

(2) بحجت قوراني، ما هي شروط صنع القرار الناجح: قراءة لحرب أكتوبر في عيدها الثلاثين، السياسة الدولية، العدد 154، أكتوبر 2003، ص10.

(3) محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترايات والأدوات. الجزائر، دار هومة، ط4، 2002، ص165.

وتعتبر الحكومة ضمن هذا التوجه كيانا متجانسا، يؤمن كل أفرادها بنفس الأهداف كما أنهم يعتمدون الأسلوب ذاته في تقييم البدائل⁽¹⁾، وعليه فإن هذا التوجه ينظر إلى وحدة صناعة القرار على أنها متجانسة، وبالتالي تنعدم روح الإبداع والخصوصية والتغيير بالنسبة لكل فرد، ويصبح الإهتمام بالخصائص الشخصية لصناع القرار حينئذ غير ذي أهمية.

ويبدو أن هذا التوجه ينظر إلى الأفراد أو صنّاع القرار نظرة آلية أو ميكانيكية بحيث يستجيبون للبيئة العملية بطريقة عفوية وتلقائية، وفق حسابات عقلانية فقط، كما أن مفهوم هذه الأخيرة - العقلانية - يختلف من شخص إلى آخر، وما يبدو للمراقب الموضوعي - الذي هو خارج عملية صناعة القرار - عقلانيا قد لا يبدو كذلك بالنسبة لصانع القرار، ثم بماذا نفسر اختلاف السلوك بين الدول إزاء نفس المواقف، بل حتى في سلوك الدول ذاتها؟

إن هذا المقرب لم يستطع أن يملك القدرة التفسيرية اللازمة لتفسير سلوك الدول الخارجي، كما قد اعترته نقائص وشوائب عديدة، جعلت الكثير من الباحثين يتبنون مقتربا آخر رأوا فيه مصداقية أكبر في تفسير السياسات الخارجية للدول.

المطلب الثاني: مقرب التحليل الكلي.

يتجه هذا المقرب إلى التقليل من أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه القادة أو الزعماء في سياسات دولهم الخارجية. ويعتقد أصحابه وعلى رأسهم ديفيد سينجر (David Singer) أن هذه الأخيرة - السياسة الخارجية - هي التعبير الواضح عن المصالح القومية، وبناء عليه فإن الإطار الذي يمكن للقائد أن يتحرك من خلاله يكون قد تحدد إلى درجة كبيرة، بطريقة لا تتيح لشخصيات الزعماء أو القادة أن تؤثر في الموقف أو تتحكم في بلورته. إذن حسب هذا المقرب فإن صانعي القرار ليس لشخصياتهم تأثير يذكر في السياسة الخارجية وتصرفاتهم إنما تعكس خصائص النظام أكثر من أن تؤثر فيه، ومعنى آخر "إن الأسماء والوجوه قد تبدل، أما المصالح والسياسات فلا تتغير، لأنها متأصلة في السمات الهيكلية السياسية الدائمة"⁽²⁾.

إن طروحات هذا المقرب تركز على نظرة فوقية، أو مقتربات (فوق - تحت) Top-Down Approches والتي تتكلم مجازا عن رؤية سلوك الدول "من فوق"، من منظور النظام الدولي، واستنادا إلى هذه النظريات أو الطروحات فإن مفتاح سلوك الدول هو: الحوافز، القيود، أو قواعد السلوك (Standards) التي

(1) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية. القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998. ص480.

(2) سلوى شعراوي جمعة، مرجع سابق، ص16.

تكون خارجية بالنسبة لأي فاعل، وتلك التي تكون نسقية في الأصل⁽¹⁾.

إن هذه الطروحات ترى أن السياسة الخارجية تجدد محدداتها في طبيعة النظام السياسي الدولي، هذا الأخير يعتبر المتغير المستقل الذي يمكن أن يفسر سلوك الدول في محيطها الخارجي، كما أنها لم تركز على عملية صناعة القرار، حيث اعتبرت أكثر محدّدة منها مُحدّدة⁽²⁾.

ولقد حاولت الواقعية الكلاسيكية الوصول إلى نظرية متكاملة لتفسير العلاقات الدولية، بدت أكثر تماسكا ومحاكاة للواقع، ركزت على أن الفاعل الأول في النظام الدولي هو "الدولة- الأمة" Nation-State، وفي نظام دولي سمته الفوضوية فإنها تتصرف بعقلانية من أجل الوصول إلى القوة وتعزيزها، وفي هذا يعتقد هانز مورغانتو (Hans Morgenthau) أن كل نظرية في العلاقات الدولية يجب أن تتجنب الأخذ بعين الاعتبار التبريرات الإيديولوجية ومشاعر الفاعلين، وكذا أن أحسن سياسة خارجية هي تلك التي تُقلّل الأخطار وتُعظّم الفوائد⁽³⁾، ويتضح من خلال هذا أن دور القائد السياسي لا يكون إلا في تمثّل هذه العقلانية أثناء عملية صنع القرار. وبالنسبة لكينيث والتز (Kenneth Waltz) فإن المناقشات حول الطبيعة الإنسانية بين المثالية والواقعية لا تهمه، وإنما ما يهم هو بنية النظام الدولي، كيف ترتبط الدولة بغيرها من الدول، وأكثر أهمية من ذلك هو القوة النسبية لها مقارنة مع الدول الأخرى⁽⁴⁾. إذن مصادر السياسة الخارجية توجد في وضعية الدولة في النظام الدولي، وهذا يلغي دور البيئة الداخلية وتأثيرها في عملية صنع القرارات السياسية الخارجية، وضمينا فإن تأثير الخصائص الشخصية أو العوامل المتعلقة بالفرد يؤول إلى الإنعدام، من خلال نظرة عقلانية لصناع القرار، وذلك حينما افترض الواقعيون أن قادة الدول لا يتصرفون وفق مبادئ أخلاقية كالأفراد، ولكن يضعون دائما في اهتماماتهم المصلحة العليا للدولة، وإهمال كل الإهتمامات الأخرى، وعلى هذا الأساس فإن القادة أحيانا يتصرفون بطرق يمكن اعتبارها لا أخلاقية تماما بالنسبة للأفراد.

وعموما يمكن القول أن الطرح الواقعي الكلاسيكي يركز على نقطتين أساسيتين:

(1) Volker RITTBERGER, Approaches to The Study of Foreign Policy Derived From International Relation Theories. in site internet:

<http://www.isanet.org/noarchive/rittberger.html>

(2) Steve SMITH, Theories of Foreign Policy : An Historical Overview, International Studies, vol 12, December 1986, p14.

(3) عمار حجار، السياسة المتوسطة الجديدة للإتحاد الأوروبي: إستراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، 2002، ص.06.

(4) NO NAME, Approaches to International Relations. in site internet:

<http://www.yorku.ca/dmuntimer/lect03.htm>

1- للدولة دور مركزي باعتبارها مُنشئة المجتمع المدني على المستوى الداخلي،

والوسيط الوحيد لهذا المجتمع على المستوى الخارجي.

2- الدولة تعتبر الفاعل الوحيد في اللعبة الدولية⁽¹⁾.

وبالمقابل يُحدّر مورغانو من الوقوع في خطأين أساسيين هما: الاهتمام بالحوافز والاختيارات العقائدية، فهذان العاملان حسبه لا يمكن أن يُقدّما كمؤشرين للتنبؤ بالسياسة الخارجية⁽²⁾. وفي هذا إشارة واضحة إلى إهمال كل ما يتعلق بالفرد أو صانع القرار أثناء دراسة أو تحليل السياسة الخارجية.

من جهتها "الواقعية الجديدة" Neorealism ظهرت كتيار فكري جديد ساير التطورات التي عرفها المسرح الدولي في الستينيات والسبعينيات، وهي في الحقيقة تعتبر امتداداً للواقعية الكلاسيكية حينما افترضت أن الدولة تبقى الوحدة الأساسية للتحليل أو الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية، لكن مع مراعاة أو الاعتراف بوجود فواعل أخرى.

وتتبني الواقعية الجديدة وجهة النظر النسقية من أجل تحليل السياسة الخارجية، وتركز على تأثير النظام الدولي في سلوك الدولة، هذه الأخيرة تعتبر كفاعل وحدوي Unitary Actor، ويذهب الواقعيون الجدد -لأغراض تحليلية- إلى اعتبار الدولة وكأنها "مغلقة بقوقعة صلبة" تواجه العالم الخارجي كوحدة مندمجة. وعليه فإن للدولة سياسة واحدة في أي زمان وفي أية مسألة كانت⁽³⁾. إذن الواقعية الجديدة ورغم اعترافها بوجود مستويات تحليل ثلاثة في السياسة الدولية (فردية، وطني، دولي) إلا أنها استغنت عن المستويين الفردي والوطني، باعتبارهما يقدمان تفسيرات تجزيئية للظواهر الدولية بدل التفسيرات الكلية⁽⁴⁾، ومنه يمكن القول أنها أهملت المتغيرات الفردية لصنّاع القرار وتأثيرها في صنع قرارات السياسة الخارجية.

يفترض الواقعيون الجدد أن الدول ترغب في ضمان بقائها في نظام دولي يتسم بالفوضوية، وداخل بيئة دولية عدائية وتنافسية، الدول كفواعل عقلانية هي مجبرة على التأكد من أن لا خطر يهدّد أمنها من هذه البيئة الدولية، ويضيفون أنه لا يمكن أن يوجد أمن كامل أبداً للدول في ظل هذه الفوضوية، لذا فإن الدول دائماً تبذل المزيد من الجهود لأجل صيانة أو زيادة أمنها الداخلي، فالأمن هو المصلحة الأساسية لكل دولة، وهو الذي يُحدّد سلوكها⁽⁵⁾. ويلاحظ أنه إذا كانت القوة كغاية لذاتها عند الواقعيين الكلاسيكيين، فإنها وسيلة لضمان غاية أكبر تتمثل في الأمن لدى الواقعيين الجدد.

(1) عمار حجار، مرجع سابق، ص07.

(2) ناصيف يوسف حتّي، النظرية في العلاقات الدولية. دار الكتاب العربي، ط1، 1985، ص26.

(3) عمار حجار، مرجع سابق، ص08.

(4) نفس المرجع، ص11.

(5) Volker RITTBERGER, op.cit .

وحسب الواقعية الجديدة دائما، الدول تُرى على أنها وحدات متماثلة Like Units كلها تسعى لتحقيق نفس الأهداف والمتمثلة في توسيع الأمن، الاستقلالية، ومزيد من التأثير Influence. وعن سؤال يتعلق باختلاف سلوك هذه الدول، فإنها تبرر ذلك باختلاف الدرجة التي يمكن بها أن تترجم الدول هذه الأهداف في سلوكياتها، فالدول الضعيفة Weak States هي في وضع صعب لتجنب التأثير الممارس عليها من طرف البيئة الدولية، بينما الدول القوية Strong States هي أكثر احتمالا للنجاح في الدفاع أو حتى زيادة استقلاليتها أو تأثيرها على الدول الأخرى⁽¹⁾.

ويمكن التكلم عن ثلاثة اتجاهات فرعية ضمن الواقعية الجديدة:

أولاً: الواقعية الهجومية: Offensive Realism: وأحيانا يطلق عليها الواقعية العدوانية Agressive Realism تؤكد على أن العوامل النسقية تلعب دائما الدور الأهم، وترفض مطلقا دور العوامل الأخرى بما في ذلك الشخصية، تفترض أن الفوضى الدولية عامة هي على الطريقة الهوبزوية، وهنا يكون الأمن نادرا، وبالتالي الدول تحاول تحقيقه عن طريق تعظيم منافعها النسبية.

ثانياً: الواقعية الدفاعية: Defensive Realism: ترى أن النظام الدولي هو أقل فوضوية، وأن الأمن هو متوفر (أو على الأقل يمكن توفيره)، والدول تستطيع فهم هذا أو تعلمه مع مرور الوقت ومن خلال التجربة⁽²⁾.

ويلاحظ أن كلا الاتجاهين يعمدان إلى حصر المحددات أو المتغيرات التي تؤثر على السياسة الخارجية في النظام الدولي.

ثالثاً: الواقعية النيوكلاسيكية: Neoclassical Realism: تركز على أن المتغيرات النسقية تشكل متغيرات مستقلة في السياسة الخارجية، ولكن هناك متغيرات أخرى إلى جنب الأولى، تدعى بالمتغيرات الوسيطة أو المتدخلّة Intervening Variables وهي ذات طبيعة داخلية، وأول هذه المتغيرات هو إدراكات صنّاع القرار، والتي من خلالها تترشح أو تتصفى الضغوطات النسقية (الدولية)، أي أن الإدراكات هي واسطة بين هذه الضغوطات النسقية وصنّاع القرار⁽³⁾. ويبدو أن الواقعية النيوكلاسيكية تعترف ولو جزئيا بالدور الذي يمكن أن تلعبه العوامل الشخصية للفرد في التأثير على صنع قرارات السياسة الخارجية.

(1) Ibid.

(2) Rose GIDEON, Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy, World Politics, vol 51, n°1, October 1998, p149.

(3) Ibid, p157.

نستطيع الإستخلاص مما سبق أن موقفي هذين المقترين - مقترب التحليل الجزئي ومقترب التحليل الكلي - يمثلان جانبيين متطرفين في مسألة دراسة العوامل الشخصية وأثرها في السياسة الخارجية، كما أنه يمكن القول أن لا أحد من المقترين يمكنه تقديم إجابات قاطعة وكافية بمفرده. ويذهب العديد من الباحثين خاصة المهتمين بدراسة الحالة، لا المهتمين بالتنظير، إلى أنه لا يمكن إهمال متغير أو محدد للسياسة الخارجية بالنسبة إلى آخر، وإنما يتمثل التفسير العلمي لهذه الأخيرة - السياسة الخارجية - في تحديد الوزن النسبي لكل من هذه المتغيرات.

المبحث الثاني:

**البيئة النفسية لصانع القرار
الخارجي**

يذهب أغلب الباحثين في مجال السياسة الخارجية إلى أن هناك تفاوتاً بين الواقع كما هو موجود فعلاً، وكما يدركه أو يتصوره الإنسان، وعلى أن الطريقة أو الأسلوب الذي يُشخّص به الإنسان هذا الواقع هي التي تحدد سلوكه في النهاية. وقد قام كل من هارولد و مارغريت سبروت بدراسة رائدة في الخمسينيات، أوضحاً من خلالها أن الفرد يترجم الواقع من خلال مجموعة من المتغيرات المعرفية (*) التي كوّنّها عبر مدة طويلة من الزمن، هذه المتغيرات المعرفية في مجموعها تشكل ما يعرف بالبيئة النفسية Psychological Environment. تُعرف هذه الأخيرة على أنها " تشير إلى اتجاهات أعضاء وحدات القرار وتصوراتهم ومعتقداتهم، وقيمهم، وخبراتهم وآرائهم السابقة، ودوافعهم وخلفياتهم الاجتماعية، وأصولهم النفسية، وهم يتخذون القرارات " (1).

وتُعرف كذلك على أنها " مجموعة المفاهيم (الإدراكات) والعقائد والخصائص المرتبطة بصانع القرار الذي يتصرف في مجال السياسة الخارجية بناء على رؤيته الذاتية للمتغيرات الموضوعية، وليس بناء على الأوزان الحقيقية لتلك المتغيرات " (2).

فالأفراد يتصرفون أو يسلكون وفق ما يتصورونه عن العالم المحيط بهم، وليس بالضرورة أن يتطابق هذا التصور مع الواقع الفعلي أو الحقيقي، وبالتالي يجب أن تُميز بين البيئة كما ندرکها أو نتصورها وبين البيئة كما هي موجودة فعلاً، وعدم المطابقة بينهما يخلق ما يسمى بـ "الخطأ الإدراكي" Misperception، وعليه فإنه إذا كانت تصورات صناع القرار للعالم خاطئة أو غير صحيحة، فإن سياساتهم تكون مختلفة وربما فاشلة عنها إذا كانت صورهم عن العالم صحيحة (3)، أو بمعنى آخر إن عوامل البيئة النفسية تُحدّد صحة قرارات السياسة الخارجية إلى حد كبير، وذلك كلما زاد تطابق تصورات وإدراكات القائد مع البيئة العملية، أو كلما قلّ التفاوت بين التصور والواقع. ويضيف جوزيف فرانكل (Joseph Frankel) أنه إذا كانت البيئة النفسية هي التي تحدد مدى صحة وسلامة قرارات السياسة الخارجية، فإن مدى نجاح أو فشل هذه الأخيرة يرتبط بالبيئة العملية (4)، أي أن القرار يتخذ بناء على تصور وفهم القائد السياسي للمتغيرات ذاتها. بينما جون سبانير

(*) المتغيرات المعرفية تنصرف إلى كل العمليات الذهنية المتعلقة بالتفكير، التسبب، حل المشكلات، التعلم، وتطوير المفاهيم العقلية وغيرها، وتحتل الصور والإدراكات والعقائد الصف الأول ضمن هذه المتغيرات. أنظر في هذا الصدد:

محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،

ط1، 1983. ص24.

(1) محمد شليبي، مرجع سابق، ص 162.

(2) سعد أبو دية، مرجع سابق، ص 142.

(3) Michael SULLIVAN, International Relations: Theories and Evidence. Prentice-Hall INC, 1976. p 43.

(4) Joseph FRANKEL, op.cit, p04.

يؤكد على أن إدراكات صناع السياسة للعالم هي مهمة جدا لسبب واضح، ذلك أنها تربط بين البيئة الخارجية وقرارات السياسة، فالعالم الحقيقي هو العالم المدرك سواء كان هذا صحيحا أم لا⁽¹⁾. نستطيع القول أن البيئة النفسية تلعب دور الوسيط أو الرابط المنطقي بين البيئة العملية وقرارات السياسة الخارجية، ونشير إلى أنها تمتاز بالديناميكية لا بالجمود، وبالتالي فهي قابلة للتغير والتبدل بتغير تصورات وإدراكات وعقائد القائد السياسي.

ويعتمد هذا الأخير دائما على بيئته النفسية في اتخاذ قرارات السياسة الخارجية، بيد أن المشكلة التي يواجهها الباحثون المهتمون بهذا المجال تتعلق بكيفية معرفة البيئة النفسية للقائد السياسي، وما الأدوات التي نستعملها لذلك. ولقد حاولوا إيجاد طرق وأساليب لحل هذه المشكلة، تراوحت بين:

- 1- المقابلة الشخصية مع صناع القرار.
 - 2- الإعتماد على مقابلات وأبحاث الآخرين الذين عرفوا صناع القرار أو كتبوا عنه.
 - 3- الإعتماد على تحليل المضمون لأقوال صانع القرار في خلال فترة الدراسة⁽²⁾.
- وربما يكون الأسلوب الثالث هو الأفيد والأجوع، ذلك أن المقابلة مع صانعي القرار قد تقودنا إلى معرفة البيئة النفسية له أثناء فترة المقابلة، والتي يمكن أن لا تكون مطابقة لبيئته النفسية أثناء مرحلة الدراسة، لأن الإدراكات والعقائد والمفاهيم قد تتغير مع مرور الزمن، كما أنها قد تختلف باختلاف المواقف. وبالنسبة لأبعاد أو عناصر البيئة النفسية فإنها محل اختلاف، ويرتبط كل تقسيم بالتعريف أو المفهوم الذي يعطيه الباحث لهذه البيئة، ومن جهتنا سنعمد التقسيم الثلاثي التالي: التصورات، الإدراكات، العقائد.

المطلب الأول: التصورات.

ويطلق عليها كذلك الصور، يقصد بها " الإنطباع الأولي والعام للقائد السياسي عن موضوع معين دون تعمق في تحليل ماهية الموضوع"⁽³⁾، فالفرد يرتبط بالبيئة العملية بواسطة العديد من المتغيرات المعرفية، من بينها الصور التي تتسم بأنها انطباعات عامة لا تتعمق كثيرا في تفاصيل الظاهرة محل الإهتمام. ويؤكد الباحثون على أن هناك علاقة ارتباطية بين الصور والسلوك، وفي هذا الصدد يقول كينيث بولدينغ:

⁽¹⁾ John SPANIER, op. Cit, p 33.

⁽²⁾ سعد أبو دية، مرجع سابق، ص 49.

⁽³⁾ محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 423.

" إن من يصنعون القرارات التي تُحدّد سياسات وسلوكيات الأمم، لا يتصرفون بناءً على الحقائق الموضوعية للموقف، بصرف النظر عما يعينه ذلك، ولكن بناءً على تصوراتهم للموقف" (1). ويزيد دور التصورات لدى صانع القرار في التأثير على سلوكياتهم وتصرفاتهم وقراراتهم كلما ازداد جمود هذه التصورات، أي أنه كلما حافظ الفرد على الصورة التي يحملها عن موقف معين لمدة طويلة كلما ازداد تأثير هذه الصورة على مجمل سلوكياته. ويعتقد أن الصور أو الإنطباعات التي يطورها الفرد عن البيئة العملية محكومة بعدة مؤثرات:

1- الثقافة السياسية والميراث التاريخي لصانع القرار.

2- المزايا الشخصية له.

3- خبراته الإجتماعية.

ويضيف بولدينغ الأهمية الخاصة التي تكتسبها المعلومات في هذا المجال، حيث أن هذه الأخيرة تعني الحقائق، بينما الصور هي تقييم الإنسان لتلك الحقائق ونظراته الشخصية إليها، ويؤكد على أن المعلومات وتدفعها يؤثر كثيراً على طبيعة التصور، وربما أدى في بعض الأحيان إلى تغيير جذري فيه (2)، وعليه فإن صحة وسلامة التصور يتوقفان على صحة المعلومات التي يحصل عليها صانع القرار من جهة، ومن جهة أخرى على نسبة تدفق هذه المعلومات، فإذا كانت النسبة كبيرة جداً، فإن هذا يجعل التصور يتشتت لدى صانع القرار، وتقل عنده القدرة على الاختيار الصحيح بين البدائل، وإذا كانت النسبة صغيرة جداً فإن هذا يجعل التصور مشوهاً وغامضاً.

ويزيد على هذا لويد جنسن (Lloyd Jenson) الدور أو المكانة التي يشغلها صانع القرار وارتباط ذلك بحجم المعلومات التي يمكن أن يحصل عليها، ومن ثمة تكون تصوراتهم متناسبة مع حجم المعلومات التي يحوزها (3).

وفيما يخص أشكال تأثير التصورات أو الصور على السياسة الخارجية، يذهب الباحثون إلى أن الصور المتعاكسة (Mirror Images) تعد أهم هذه الأشكال. ويفترض مفهوم الصور المتعاكسة أن شعوب الدول المنخرطة في مواجهة عدائية طويلة تطور كل منها صوراً مشوهة عن الطرف الآخر، فيذهب كل طرف إلى المبالغة في تصوير نفسه على أنه الأفضل والأكثر حباً للسلام والحامل لقيم الخير، ويرى العكس تماماً في الطرف

(1) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(2) سعد أبو دية، مرجع سابق، ص 45.

(3) لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية. ترجمة محمد أحمد مفتي و محمد السيد سليم، السعودية، عمادة شؤون المكتبات، ط1، 1989. ص 38.

الآخر⁽¹⁾، هذه الصور تأخذ وقتاً طويلاً كي تتغير، ولذلك يعتقد الكثيرون أن هذه الصور المتعكسة هي التي ذكّت الحرب الباردة بين الإتحاد السوفياتي - سابقاً - والولايات المتحدة الأمريكية، وعملت على استمرارها. ونشير إلى أن هناك مشكلة تطرح لدى الباحثين عند محاولة تحديدهم أيّ عناصر التصورات تؤثر على السياسة الخارجية، ففي حين ركز البعض على ضرورة تحليل تصورات القائد السياسي للعدو وقوته، ذهب البعض الآخر إلى وجوب التركيز على تصورات القادة للنظام الدولي، من حيث هيكله وأنماط التفاعلات الحاصلة فيه.

المطلب الثاني: الإدراكات.

يعتبر الإدراك المتغير المعرفي الثاني، يلي التصور مباشرة، يعرف على أنه "تعبير عن وعي الفرد بالقضايا الموضوعية المرتبطة بموقف معين"⁽²⁾، فصناع القرار أثناء ممارستهم لحياتهم اليومية يستقبلون مجموعة من المعلومات التي ترتبط بمواقف البيئة العملية، والتي تخلق لديهم وعياً ذاتياً بهذه المواقف، هذا الوعي الذاتي يتجدد بالتعرض إلى المواقف الجديدة، وبناء عليه يصير الإدراك وظيفة ربط بين بيئة صناع القرار العملية وبيئتهم النفسية.

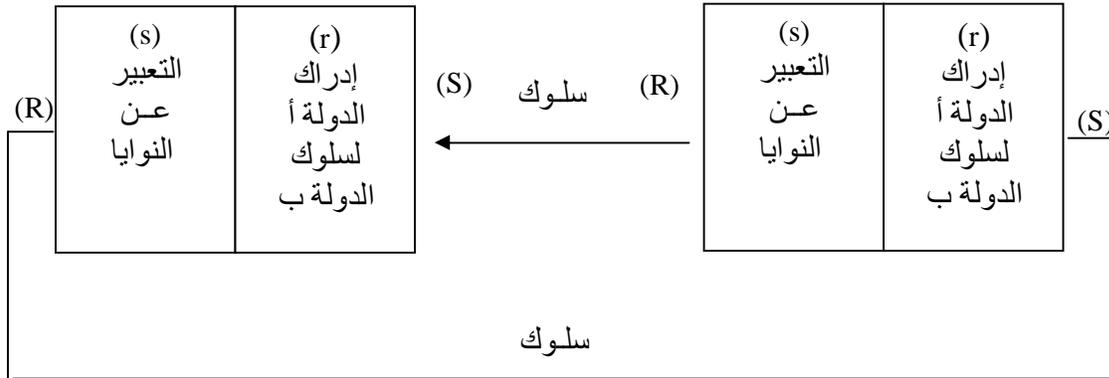
ومن الباحثين من ذهب إلى أن عملية الإدراك هي "عملية وسيطة بين الحافز والاستجابة"⁽³⁾، وفي هذا قدم نخبة من الأساتذة يتقدمهم هولستي، نورث و برودي (Ole Holsti, R. North, and R. Brody) نموذجهم الذي أسموه "النموذج الوسيط للحافز والاستجابة" The Mediated Stimulus- Response Model والشكل رقم -01- هو توضيح له.

(1) جيمس دوغرتي و روبرت بالتسغراف، مرجع سابق، ص 218.

(2) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 398.

(3) نفس المرجع، ص 415.

الشكل 01: النموذج الوسيط للحافز - والإستجابة (النموذج التفاعلي)



S = Stimulus حافز

r = Perception إدراك

s = Expression تعبير

R = Response (Behavior) إستجابة (سلوك)

المصدر: محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ص 414.

يوضح هذا النموذج أن العملية الإدراكية هي الرابط أو الحلقة الواصلة بين ما يسمى الحوافز - التي تعتبر مجموعة الوقائع التي تحدث في البيئة العملية، بغض النظر عن طبيعتها المادية أو المعنوية - والإستجابة التي هي سلوك تردّ به الدولة على هذه الحوافز، ويلاحظ أن كلا من الحافز والإستجابة لهما طابع موضوعي، وعلى العكس من ذلك تكتسي العوامل الوسيطة (الإدراك والتعبير) طبيعة إدراكية، ودائما حسب هذا النموذج فإن صانع القرار في الدولة أ يتلقى حافزا (S) من البيئة الخارجية، هذا الحافز يدركه على شكل معين (r)، ثم يعبر عن نواياه وخططه واتجاهاته إزاء الحافز تعبيرا معينا (s)، بعد ذلك يقوم بترجمته إلى سلوك (R) ليشكل حافزا جديدا لدولة أخرى، وهكذا دواليك. مع ملاحظة أن الإستجابة للحافز تختلف باختلاف صناع القرار واختلاف إدراكاتهم.

لقد أكدت دراسات عديدة أن الإدراك هو الحلقة الأهم في سلوكيات أو استجابات الدول لمحيطها الخارجي، وأثبتت انتفاء العلاقة السببية بين الحافز والإستجابة إلا من خلال وعن طريق الإدراك. ففي دراسة حاولت معرفة مدى ارتباط السلوك بالإدراك، قامت باختيار فرضية أن إدراك العداة يؤدي إلى التعبير عن عداة مماثل، وتوصلت إلى أن هناك ارتباطا وثيقا بين الإدراك والتعبير عن العداة⁽¹⁾، فإذا كان الحافز ذا طبيعة عدائية،

(1) نفس المرجع، نفس الصفحة.

فليس بالضرورة أن تكون الإستجابة ذات طبيعة عدائية كذلك، و لكن الإستجابة ترتبط بإدراك صانع القرار للحافز، فلربما كانت عدائية إذا أدرك صانع القرار أن الحافز هو سلوك عدائي، والعكس صحيح. وتساهم عوامل عديدة في عملية الإدراك نذكر منها:

1- التجربة السابقة لصانع القرار فيما يخص البيئة التي يتفاعل معها، فهي تحدد بدرجة كبيرة ما ننتظره من رد فعل أو سلوكية معينة تصدر منه.

2- الأهداف العامة لصانع القرار، والتي تؤثر بشكل متواصل ومستمر على إدراكه للأمور حسب موقع هذه الأخيرة من أهدافه، فأحيانا يرى الإنسان ما يريد أن يراه وإن لم يكن موجودا، ولا يرى ما لا يحب أو لا يتمنى وجوده حتى ولو وُجد.

3- القناعات الراسخة لدى صانع القرار نتيجة تكوينه الثقافي والإجتماعي والسياسي والعقائدي، ومن الصعب تغيير القناعات بالسرعة المطلوبة أحيانا⁽¹⁾.

وقد تتحدد عملية الإدراك كذلك من خلال توقعات صانع القرار لما يحدث في العالم الخارجي، فمثلا القادة الغربيون يحكمون على الدول الأخرى بالعدوانية بمجرد أن يصل إلى السلطة دكتاتور، في حين يرون التعاونية في الدول التي يصل فيها الحاكم عن طريق انتخابات حرة⁽²⁾.

ولما كانت العلاقة بين السلوك والإدراك وثيقة كما أسلفنا، فإن صحة وسلامة السلوك من صحة وسلامة الإدراك، لذا فإن اتباع سياسة خارجية سليمة تقتضي إدراكا سليما، بيد أن هذا لا يتأتى للكثيرين من صناع القرار، فقد يحصل لهم سوء الإدراك أو ما يسمى بالخطأ الإدراكي، هذا الأخير تتعدد أشكاله، والتي تعتبر في الوقت نفسه أسبابا له، منها:

1- مبالغة القائد السياسي في تقدير مكانة دولته على الصعيد الدولي أو العكس، تحقير هذه المكانة.

2- الإعتقاد بأن كل ما يأتي من العدو يمثل الشر ويعكس حقيقته، وأن السلوك الحسن منه هو نتيجة ضغوط خارجية.

3- الميل إلى الإعتقاد بأن حلفاء العدو هم بالضرورة أتباع آليين له.

4- الميل إلى تفسير كل الأحداث الدولية في ضوء سلوك العدو الرئيسي (نظرية المؤامرة)⁽³⁾.

ولا يُشترط أن تكون هذه الأسباب أو الأشكال مُجمعة، بل يكفي وجود أحدها لأن يجعل الإدراك مشوها، والذي يؤثر بدوره سلبا على السياسة الخارجية.

(1) ناصيف يوسف حتى، مرجع سابق، ص 182.

(2) لويس جنسن، مرجع سابق، ص 37.

(3) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 420.

المطلب الثالث: العقائد.

وهي المتغير المعرفي الثالث، تأتي بعد الإدراك^(*)، ويشير مصطلح العقيدة إلى أنها "حكم احتمالي ذاتي، نُص عليه صراحة أو ضمناً في شكل تأكيد أو مقولة، هذا الحكم يصف أو يوصي أو يُقوّم ظاهرة أو أسلوباً للعمل، بحيث يربط بين هذه الظاهرة أو الأسلوب وبين صفة محددة"⁽¹⁾.

ومن هذا التعريف نستطيع استخلاص أربع خصائص تتعلق بالعقائد:

1- إن العقائد لها طبيعة احتمالية، فقد تكون سليمة تعبر بصدق عن الشيء موضع الحكم،

وقد لا تكون كذلك، ودرجتي الإحتمال واليقين هنا تختلف باختلاف الأشخاص.

2- تأخذ شكل تأكيد أو مقولة صريحة أو ضمنية، وبالتالي فإن الفرد يعبر عن الحكم

الإحتمالي بطريقة علنية، أو تُستشف من خلال تعبيره.

3- تؤدي العقائد وظيفة سلوكية، إذ تعمل كأدوات لتوجيه السلوك الفردي.

4- تعمل العقائد على إنشاء علاقة بين الشيء موضع العقيدة وبين صفة محددة، قد تتضمن

هذه العلاقة وصف الشيء أو تقييمه، أو التوصية بإتباع سلوك معين اتجاهه⁽²⁾.

وتكتسي العقائد أهمية بالغة لدى صانع القرار في ترجمة بيئته العملية إلى بيئة نفسية، وفي تحديد

وتفسير سلوكياته، إذ يؤكد روبرت جرفيس (Robert Jervis) أنه "قد يكون من المستحيل تفسير قرارات

وسياسات أساسية بدون الرجوع إلى عقائد صانعي القرارات عن العالم وتصوراتهم للآخرين"⁽³⁾، ويضيف كل من

بونهام وشابيرو (Bonham and Shapiro) أنه "في عملية صنع القرار تشكل العقائد أدوات لنقل المعلومات للربط

بين البدائل المتاحة وبين إدراك صانعي القرار لنوايا وسلوك الأمم الأخرى وبين أهداف صانع القرار ذاته"⁽⁴⁾.

(*) إن ترتيب المتغيرات الثلاثة بهذا الشكل يخضع لمنطق التسلسل في الوقوع والتكوين، بحيث أن الصور (الانطباعات العامة) هي التي تحدث أولاً و تتطور فيما بعد إلى إدراكات، بعدها إلى عقائد. و في الحقيقة إن هذا الفصل و الترتيب بين المتغيرات الثلاثة هو نظري، بيد أنه من الناحية العملية يصعب التفرقة بينها، كما أنها - المتغيرات - تدخل فيما بينها في علاقات تفاعلية، تجعل من الصعب إخضاعها لمنطق ترتيبي.

(1) محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري، مرجع سابق، ص 28.

(2) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(3) نفس المرجع، ص 29.

(4) نفس المرجع، نفس الصفحة.

وتنقسم عقائد القادة إلى عقائد فلسفية تتميز بطول الإستقرار وصعوبة التغيير، وعقائد أدائية- تتعلق بالإستراتيجية و التكنيك- وهي أقل استقراراً وثباتاً، إذ أنها ترتبط مباشرة بالواقع، لذا قد يغير القادة عقائدهم الأدائية عندما يتبين لهم أنها لا تتفق مع حقائق الواقع.

وإذا كانت البيئة العملية شديدة الإتساع والتنوع، فإن هذا يؤدي بصانع القرار إلى أن يطور لنفسه العديد من العقائد(*) المختلفة التي تمكنه من التعامل مع هذه البيئة، هذه العقائد في تناسقها وتداخلها وارتباطها تُشكّل ما يسمى بالنسق العقائدي (Belief System)، والذي يساعد على الإتساق المعرفي لديه. ويرى فيتسنغر (Vitsinger) أنه في حالة عدم الإتساق المعرفي لدى الفرد فإن هذا يؤدي به إلى تقليص عدم الإتساق الذي قد يحدث في معلوماته الخاصة، بقيمه أو بيئته أو سلوكه، ومن ثم يتم تقليصه بتعديل إحدى الأسس الثلاثة السابقة(القيم، البيئة، السلوك)⁽¹⁾.

ويمكن القول أن النسق العقائدي يعمل على:

- 1- تيسير عملية استيعاب المعلومات الواردة إليه من المحيط الخارجي، ومحاولة جعلها أكثر اتساقاً وارتباطاً.
- 2- يساعد على تحديد الكم المعلوماتي الذي يمكن قبوله واستيعابه من البيئة الخارجية، حيث أن الفرد يميل إلى قبول المعلومات التي توافق نسقه العقائدي، ويرفض الأخرى أو يتجاهلها.
- 3- مساعدة صانع القرار في المفاضلة بين الخيارات العديدة، أو البدائل المطروحة أمامه، بحيث يكون أميل إلى البدائل التي تتفق مع نسقه العقائدي.
- 4- توفير مجموعة من المبادئ أو المعايير الأدبية أو الأخلاقية، والتي يركز عليها صانع القرار في تقييم الإتجاهات والتصرفات، سواء المتعلقة بالذات أو بالآخرين⁽²⁾.

(*) إضافة إلى اختلاف مفهوم العقائد عن مفهومي التصور والإدراك، فإنها تختلف كذلك عن: الإتجاه (Attitude) الذي هو تقويم لظاهرة معينة في شكل استعداد باطن يعبر عن المسافة العاطفية بين الشخص والظاهرة. والقيم (Values) التي هي رموز تعبر عن تصور الشخص لما يعتبره الحياة المثالية. ويسوق محمد السيد سليم مثالا يوضح به الفروق بين هذه المفاهيم. فالفرد مثلا قد تكون لديه صورة لعبد الناصر كزعيم قومي عربي (صورة)، رغم أنه يحب أو يكره مفهوم عبد الناصر للقومية العربية (اتجاه). فإذا أثير أمامه موضوع عبد الناصر تذكر تأميم قناة السويس، أو حرب 1967 (إدراك)، فإذا أكد صحة استراتيجية عبد الناصر إزاء إسرائيل فإنه يعبر بذلك عن عقيدة. انظر في هذا: محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري، مرجع سابق، ص. 28، 29.

(1) جيمس دوغرتي و روبرت بالتسغراف، مرجع سابق، ص 219.

(2) عبد الرحمن يوسف بن حارب، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة. الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1999. ص 39.

بيد أن هذا الدور يختلف باختلاف الأفراد، وعلى حسب درجة تماسك أنساقهم العقيدية، وكذا صحة المعلومات المستقاة من البيئة العملية.

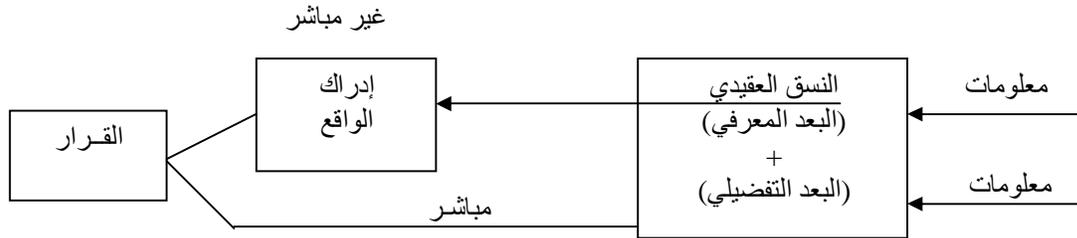
ونستطيع تمييز بعدين في النسق العقيدي:

أولاً- البعد المعرفي للنسق العقيدي: The Cognitive Element of The Belief System والذي ينتج آثاراً غير مباشرة في السياسة الخارجية، حيث أنه يُنمط إدراكات القائد للمواقف، فيعمد هذا الأخير إلى أخذ المعلومات التي تتوافق مع نسقه العقيدي فقط، والإعتماد عليها أثناء صنع القرار.

ثانياً- البعد التفضيلي للنسق العقيدي: The Affective Element of The Belief System وهذا ينتج آثاراً مباشرة في السياسة الخارجية، حيث أن القائد السياسي له عقائده المحددة سلفاً عن طبيعة النسق الدولي، والنظام السياسي، وطبيعة الأعداء والعلاقة بينهم، وكذا أهدافه والطرق الأنسب لتحقيقها...إلخ، وبالتالي عند صنعه واتخاذ القرار يستند إلى هذه العقائد في اختيار وتفضيل البديل المناسب.

وقد أوضح هولستي دور هذين البعدين في الشكل التالي:

الشكل 02: العلاقة بين النسق العقيدي والسياسة الخارجية.



المصدر: محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية: ص 407.

ففي الأثر غير المباشر للنسق العقيدي يعمد القائد السياسي إلى إحداث إتساق معرفي (Cognitive Consistency) بين نسقه العقيدي وبين ما يرد إليه من معلومات جديدة، أما إذا كانت الأخيرة تتعارض وتناقض نسقه العقيدي فإن ذلك يؤدي إلى ما يعرف بالإختلال المعرفي (Cognitive Dissonance)، ويحاول القائد التغلب عليه بإتباع إحدى الطرق التالية:

- 1- تجاهل ورفض ما لا يتوافق مع النسق العقيدي من المعلومات.
 - 2- الطعن في صحة المعلومات وفي مصدرها.
 - 3- البحث عن معلومات جديدة تتوافق مع النسق العقيدي.
 - 4- إعادة تفسير المعلومات المناقضة بما يجعلها متوافقة ومنسجمة مع النسق العقيدي.
 - 5- إحداث تعديل في النسق العقيدي بما يتوافق مع المعلومات المناقضة الجديدة⁽¹⁾.
- قد يتبع القائد أكثر من طريقة في آن واحد، وإذا كانت الطرق الأربعة الأولى ربما تؤدي به إلى الوقوع في الخطأ الإدراكي، فإن الطريقة الخامسة يمكن أن تقوده إلى اتباع سياسة متوافقة مع معطيات الموقف.
- أما الأثر المباشر للنسق العقيدي فيمكن في وضع إطار عام لمجموعة البدائل التي يمكن للقائد السياسي أن يفاضل بينها، وبالتالي فإنه من المفترض أن كل ما يخالف نسقه العقيدي فهو خارج الإطار العام للبدائل، وقد يطال هذا حتى الأشخاص، حيث عادة ما يلجأ القادة إلى اختيار وتعيين مساعدين ممن تتشابه معتقداتهم مع معتقدات هؤلاء القادة، ويميلون إلى التخلص من الذين يناقضونهم معتقداتهم⁽²⁾.
- رغم تأكيد أغلبية الباحثين على أن سلوك الفرد في أغلبه هو نتاج بيئته النفسية، وبالتالي دراسة سلوك صناع القرار في السياسة الخارجية يجب أن يتم من خلال فهم وتحليل بيئتهم النفسية، إلا أن هناك من يعترضون على هذا ويحتجون بـ:

- 1- إن التركيز على البيئة النفسية لصانع القرار في تفسير قرارات السياسة الخارجية يوقعنا في فخ التبرير، حيث تصبح السياسة الخارجية رهينة مزاجية ونفسية القائد السياسي وبالتالي فإن السلوك الخارجي هو نتيجة آلية لما يتصوره ويراه.
- 2- إن المبالغة في التركيز على عناصر البيئة النفسية في تحليل وتفسير السياسة الخارجية يجعل من صانع القرار أسير هذه العناصر، ومنه عدم قدرته على بناء استراتيجيات رشيدة تتجاوز تصوراته الذاتية.
- 3- هناك صعوبات جمة تحول دون معرفة البيئة النفسية الحقيقية للقائد السياسي، ذلك أن الغالبية من القادة لا يكشفون عن معتقداتهم الحقيقية، كما قد يلجأون إلى التزييف والتضليل والتقنع بمبادئ وأفكار تكون آنية وظرفية تنتهي بتحقيق الغاية التي وظفت لأجلها، و يضاف إلى ذلك استحالة إخضاع القادة للفحوص والتجارب النفسية لاستخلاص بيئاتهم النفسية الحقيقية.

(1) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 408.

(2) سعد أبو دية، مرجع سابق، ص 44.

4- في كثير من الأحيان لا يتصرف القائد السياسي وفق ما تملّيه بيئته النفسية، ذلك أنه قد تعوقه قوى هيكلية ضخمة من ترجمة بيئته النفسية وتجسيدها في مخرجات السياسة الخارجية، ومثال ذلك أن يحمل القائد السياسي صورة سيئة جدا عن العدو، إلا أن سياسته اتجّاهه تكون دفاعية، وهذا على افتراض أن ميزان القوى في غير صالحه، كما قد يتصرف عكس إدراكه للواقع تحت ظروف معينة، كأن يعتبر أن دولا معينة هي عدوة له، ومع ذلك يقيم علاقات اقتصادية معها.

إن الإقرار ببعض النقائص والصعوبات التي يواجهها تفسير السياسة الخارجية من خلال فهم ومعرفة البيئة النفسية لصناع القرار لا يعني التخلّي عن هذا التوجه، ولكن يفرض على الباحثين بذل المزيد من الجهود لتطوير الأساليب والوسائل التي تمكننا من تجاوز هذه الصعوبات.

المبحث الثالث:

أسباب تعظيم العوامل الشخصية
في السياسة الخارجية

هناك من يرى أن تأثير العوامل الشخصية في السياسة الخارجية هو محدود جدا، وبالتالي غير مهم دراستها، وعلى العكس من ذلك يرى آخرون أن مسألة التأثير شيء مفروغ منه، لكن المهم هو بحث الظروف أو الأسباب التي يمكن أن تزيد أو تنقص من هذا التأثير، إذ قرارات السياسة الخارجية في الحقيقة يصنعها أفراد، وهم الذين يترجمون المعلومات الواردة إليهم من البيئة الخارجية ويختارون كيفية التعامل معها، وعلى هذا الأساس سنحاول في هذا المبحث إبراز الأسباب التي تساعد على زيادة تأثير العوامل المتعلقة بصانع القرار على السياسة الخارجية.

حاولت دراسات عديدة تناول هذه الأسباب، فمنها من ركزت على كل ما يتعلق بصانع القرار من خصائص شخصية وأهداف وطموحات... إلخ، محاولة إيجاد العلاقة التي تربط بين هذه الأخيرة وسلوك السياسة الخارجية، فيما ركزت دراسات أخرى على متغيرات البيئة الداخلية وكيف تؤثر على زيادة أو نقصان دور الفرد في صنع قرارات السياسة الخارجية، في حين أن الصنف الثالث من الدراسات ارتكز على ما تفرزه البيئة الدولية وتأثير ذلك على دور صانع القرار في مجال صنع القرار الخارجي.

المطلب الأول: الأسباب المرتبطة بصانع القرار.

يؤكد أصحاب هذا الطرح أن تفسير تأثير العوامل الشخصية في السياسة الخارجية يتم من خلال فهم ومعرفة طبيعة الخصائص الشخصية (*) للأفراد، فحينما نرى للقادة أهمية كبيرة في توجيه أو قيادة السلوك الخارجي للدولة فإنه تحت هذه النظرة يمكن القول أن حرية العمل أو النشاط التي يتمتع بها القادة تحدها خصائصهم أو ميزاتهم الشخصية، وليس العوامل الخارجية⁽¹⁾. والفرضيات التي وضعت في هذا المجال تؤكد وتُدلل على ذلك، فالشخصية التسلطية - والتي أهم سماتها النزعة إلى السيطرة على المرؤوسين، وكذا استعمال المفاهيم النمطية، مع رؤية ثابتة للعالم السياسي على أنه مكون من أصدقاء وأعداء- عادة ما تميل إلى تفضيل الإختيارات الواضحة والمحددة، كما أنها تميل إلى استعمال القوة العسكرية، أما الشخصية التي تتسم بصفة

(*) تعرّف الخصائص الشخصية على أنها مجموعة الخصائص المرتبطة بالتكوين المعرفي و العاطفي و السلوكي للإنسان، كأن يكون الفرد ذا شخصية تسلطية، أو يكون ميّالا إلى الانفتاح على الأفكار الجديدة. انظر في ذلك:

محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 385.

(1) Daniel S. MOREY, Presidential Foreign Policy Activity : President – Centered , Presidency – Centered , Or International Pressure? p 03. in site internet :

<http://www.qaa.ac.uk/crntwork/benchmark/politics.pdf>

الإفتتاح وعدم الإنطواء فإنما تميل إلى تفضيل سياسات التعاون التي تشمل الإعتراف بالدول الأخرى، والتجارة، ومؤتمرات القمة و المفاوضات لحل النزاعات⁽¹⁾.

وتلعب الشخصية الكاريزمية دورا مهما في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية، ذلك أن الكاريزما يخلق في نفوس جماهيره ميلا إلى الثقة في معتقداته وأفكاره وآرائه وتصوراته لما ينبغي أن تكون عليه السياسة الخارجية، وبالتالي فإن هذا الإنصياح الإرادي أو المفروض يعطي مجالا واسعا للقائد الكاريزمي في أن يرسم ويقرّر السياسة الخارجية وفق ما يراه ويعتقده مناسباً⁽²⁾. وتتسم الشخصية الكاريزمية بمميزات ثلاثة تمكّنه مما سبق:

1- القدرة على التصور: تصور الحل الأمثل للخروج من الأزمة التي يمر بها المجتمع (إذ عادة ما يظهر الكاريزما في الأوقات التي يمر بها المجتمع بأزمة).

2- القدرة على الإتصال: أي القدرة على توصيل آرائه وأفكاره وتصوراته التي يسعى إلى تطبيقها من خلال الأفراد، كذا القدرة على التعامل مع المشاكل المختلفة التي تم كل فئة من فئات المجتمع على حدة، ومع طموحاتهم وآمالهم.

3- القدرة على تدعيم السلطة: من خلال تقديم الأسانيد القوية لأفكاره ورسائله التي قام من أجلها، ويجب أن يستمر في تقديم تلك الأسانيد طيلة وجوده في مركزه في الحياة السياسية⁽³⁾.

بيد أن هناك أسبابا أخرى، نوجزها فيما يلي:

1- درجة الإهتمام بالسياسة الخارجية: حيث أن الإهتمام المتزايد لصانع القرار بمسائل الشؤون الخارجية، يعمل على تعظيم دوره فيها، ويجعله يضطلع بجميع المهام أو الصلاحيات في هذا المجال، وبالتالي يقل التفويض. وتختلف درجة الإهتمام هذه باختلاف صناع القرار، وكذا اختلاف الحاجة أو الداعي إلى ذلك، والذي يمكن أن يكون زيادة أو تأكيد الشعبية، أو الإعتقاد بأن أمن الدولة هو مهدد من الخارج، أو يرى القادة أن السياسة الخارجية هي الوسيلة الأنسب لتحقيق أهداف السياسة العامة للبلاد. ويذهب كل من ادوارد جورج و ستيفن واين (Edwards George, Stephen Wayne) إلى أن عدم قدرة القادة على التأثير في تراجع السياسة الداخلية يؤدي بهم إلى زيادة الإهتمام بالشؤون الخارجية⁽⁴⁾، حيث لاحظنا أن كليتون مثلا، في سنواته الأولى في الرئاسة انفق وقتا قليلا في الإهتمام بالسياسة الخارجية، لكن بعد 1994 ومع الرقابة المفروضة

(1) محمد إبراهيم فضة، أثر عامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية، السياسة الدولية، العدد 74، أكتوبر 1983. ص 59.

(2) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 378.

(3) محمد نصر مهنا، في تاريخ الأفكار السياسية و تنظيم السلطة. الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1999. ص 289.

(4) Daniel S. MOREY, op.cit, p03.

من طرف الجمهوريين في الكونغرس فإن كلينتون حوّل الإهتمام إلى الشؤون الخارجية من خلال حضوره القمم، وزيارة بلدان أجنبية، واستقبال العديد من الرؤساء في واشنطن. كما يمكن أن نتبين درجة الإهتمام من خلال خطب السياسة الخارجية، وكذا الأسفار إلى الخارج، حيث تسمح الأولى للقادة بتوجيه الإهتمام نحو الأحداث المهمة خارج السياسة الداخلية، وغالبا ما يستعملونها للتنبيه على أخطار ما، أو بغرض إعلام الجمهور عن بعض الأشياء المهمة، كما قد يستطيعون إحداث تغييرات هامة في التوجه الخارجي من خلال هذه الخطب، لذا فإن الزيادة في النشاط أو الإهتمام بالشؤون الخارجية يصاحب بزيادة خطب السياسة الخارجية⁽¹⁾، فيما يعتبر السفر الطريق الثاني للقادة والذي يركزون فيه الإلتباه ويجلبونه حول المسائل الخارجية.

2- الخبرة: تلعب الخبرات السابقة للقائد السياسي في مجال الشؤون الخارجية دورا مهما في زيادة ميله وتأثيره على عملية صنع قرارات السياسة الخارجية، ويصدق هذا بالدرجة الأولى على الذين عملوا بهذا المجال قبل وصولهم إلى السلطة، حيث أن خبرتهم تسمح لهم بتكوين آراء وعقائد واضحة عن الأسلوب الأمثل لإدارة السياسة الخارجية، فلقد تأثرت سياسة هتلر الخارجية والعسكرية بماضيه وخبراته كجندي في مشاة الجيش الألماني، بالمقارنة مع روزفلت الذي تأثر بالبحرية، إذ عمل كمساعد لوزير البحرية أثناء الحرب العالمية الأولى⁽²⁾. لذا فإن الخبرة تزيد من فعالية صانع القرار ويزداد معها دور خصائصه الشخصية.

3- المرونة والجمود: مرونة القائد السياسي تشير إلى حساسيته للمعلومات الواردة إليه من بيئته العملية، ومدى استعدادة لتغيير سياسته وفق ما يتطابق مع هذه المعلومات⁽³⁾، بينما الجمود يعني تصلبه في تكييف بيئته النفسية وفق ما يتلقاه من البيئة العملية. وعموما يمكن القول أن القائد المتصلب يميل إلى تكييف المعلومات الواردة إليه وفق معتقداته ومفاهيمه، وبالتالي درجة تغيير سياسته تبدو أقل، في حين أن القائد المرن هو أميل إلى إعادة تشكيل تصورات ومفاهيمه وفق معلومات البيئة الموضوعية، وهذا ما يُضعف تأثيره الشخصي في السياسة الخارجية.

4- الدوافع: تعرف الدوافع على أنها "مجموعة العوامل المرتبطة بالحاجات الأساسية (المادية والمعنوية) للإنسان، والتي تدفع الفرد إلى التصرف بشكل معين، كالدافع نحو القوة والحاجة إلى الإلتناء، واحترام الذات والتزعة نحو السيطرة أو الخضوع وغيرها"⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ Ibid, p 15.

⁽²⁾ محمد إبراهيم فضة، مرجع سابق، ص 56.

⁽³⁾ محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 380.

⁽⁴⁾ نفس المرجع، ص 385.

ويتفق الباحثون على أن الحصول على دوافع سلوكيات وتصرفات القادة أمر صعب جدا، إذ يقتضي الأمر الإحاطة جيدا بالبيئة النفسية لهم، هذا الذي لا يتأتى في كثير من الأحيان لأسباب ذاتية تتعلق بالقادة أنفسهم، حيث لا يعتقدون أن يخضعوا للإختبارات النفسية، وأسباب موضوعية تتمثل في صعوبة وصول الباحث إلى المبحوث أو القائد السياسي، خاصة في دول العالم الثالث، أين يحتجب القائد أو الرئيس عن مرؤوسيه.

لقد اعتبر البعض أن الحاجة إلى القوة تجعل الأفراد أكثر تطلعا من غيرهم إلى المراكز القيادية وإلى السيطرة على الآخرين، في مقابل ذلك يرى آخرون أن سلوكيات القادة تقف وراءها الحاجة إلى الإلتواء والرغبة في الإنجاز، حيث يسعى القادة إلى ربط أسمائهم بما أنجزوه لدولهم وما حققوه لشعوبهم⁽¹⁾.

5- الإستحسان الرئاسي: أو ما يُعبّر عنه بالشعبية، وتمثل أداة مهمة لأي قائد، فعندما تتحسن شعبيته فإن ذلك يؤدي إلى المزيد من الدعم والمساندة من البيئة الداخلية وتعطيه هامش تصرف كبير، وتعمل على التخفيض من حدة المعارضة، هذه الأخيرة تشعر أو تدرك أن معارضة قائد يتمتع بشعبية كبيرة هو أمر خطير، لأن هذا يعتبر عرقلة لمهام وعمل قائد أو رئيس من ورائه شعب⁽²⁾. لذا فإن زيادة شعبية القائد تقلل من القيود المفروضة عليه في مجال الشؤون الخارجية.

المطلب الثاني: الأسباب المرتبطة بالبيئة الداخلية.

يؤكد هذا الطرح على أن أسباب ازدياد تأثير العوامل الشخصية في السياسة الخارجية تجد مصدرها في البيئة الداخلية وهي التي تحدد ما يمكن أن يقوم به صناع القرار في رسم وتوجيه السلوك الخارجي للدولة، وبالتالي يعد فهم وتحليل طبيعة هذه البيئة أمرا ضروريا إذا ما أردنا الوصول إلى تفسير أكثر مصداقية للسياسة الخارجية. وتتلخص أهم هذه الأسباب فيما يلي:

1- طبيعة النظام السياسي: في النظم التسلطية يتمتع القادة بهامش كبير من حرية التصرف، خاصة في مجال الشؤون الخارجية، فهم الذين يرسمون ويوجهون السياسة العامة للبلاد، هذا ما يجعل القيود المفروضة عليهم جد محدودة، كما يقل عدد القوى المعارضة المنظمة التي يمكن أن تؤثر في عملية صنع القرار، وهذا ما يؤدي بنا إلى القول باحتمال زيادة تأثير خصائص صانع القرار على توجيه السلوك الخارجي للدولة، بينما في النظم الديمقراطية يزداد حجم المشاركة بالمشورة والرأي عند كل مرحلة من مراحل اتخاذ القرار، ومنه انحسار

(1) لويد جنسن، مرجع سابق، ص 24.

(2) Daniel S. MOREY, op.cit, p07.

الفرص أمام استقلالية صناع القرار في إدارة شؤون السياسة الخارجية، لتصبح هذه الأخيرة مجرد عملية "إسقاط" لمسرح السياسة الداخلية، ولكن موجه نحو الخارج⁽¹⁾. لذا ذهب عدد من الباحثين إلى أن تحليل عملية صنع القرار السياسي تساعد على معرفة طبيعة النظام السياسي ومدى ديمقراطيته إن وجدت⁽²⁾.

2- درجة المأسسة: وهي ترتبط بطبيعة الأنظمة السياسية، و تختلف باختلافها. ففي الأنظمة التسلطية نشهد تدنّ و ضعفا واضحين لدرجة المأسسة، يقابله ازدياد سلطة اتخاذ القرار التي يتمتع بها القادة، مع غياب مشاركة فاعلة من طرف القوى و المؤسسات السياسية الأخرى إن وجدت، وهذا ما يؤدي إلى المزيد من تأثير القادة على سلوكيات السياسة الخارجية، وعلى العكس من ذلك تبدو الدول الديمقراطية أكثر مأسسة، وهذا ما يجعل درجة المشاركة في صنع القرار من طرف المؤسسات السياسية تزيد، ومجال حرية صانعي القرار يضيق، و يؤكد جوزيف فرانكل على أن الوضع المؤسسي لصناع القرار لا يحدد فقط سلطاتهم، ولكن يفرض عليهم العديد من القيود⁽³⁾.

3- مركز صانع القرار: حيث أنه كلما ارتفع مستوى صانع القرار في السلم الهرمي الحكومي فإن المسؤوليات تصبح أكثر و أدق، و أن الضوابط أو القيود تقل عليه، ومن ثمة زيادة تأثيره الشخصي على صناعة قرارات السياسة الخارجية، و عليه فتأثيره الشخصي مرتبط بوجوده في موقع صنع القرار، و يفقد هذا التأثير بمجرد خروجه من موقعه هذا.

كما يحدد مقدار السلطة التي يجوزها القائد مدى تأثيره الشخصي على السياسة الخارجية، فمتى كان كبيرا فإن الشخصية تلعب دورا أكثر أهمية⁽⁴⁾. بيد أن هناك من ذهب إلى إن سلوك صانع القرار هو محكوم بعامل الدور^(*) الذي يعمل على إلغاء تأثير العوامل الشخصية على السياسة الخارجية، لكن هذا يرتبط بالدول الديمقراطية أين تكون الأدوار واضحة، و الحياة السياسية أكثر مأسسة، بينما في الدول غير الديمقراطية يجري تطويع الدور وفق ما يراه و يعتقد صانع القرار.

(1) مارسيل ميرل، سوسولوجيا العلاقات الدولية. ترجمة حسن نافعة، القاهرة، دار المستقبل العربي، ط1، 1986. ص 342.
(2) تركي بن طلال بن عبد العزيز آل سعود، التحليل السياسي لقرار تطويع الهجوم في حرب أكتوبر 1973، السياسة الدولية، العدد 140، أبريل 2000، ص 37.

(3) Joseph FRANKEL, op.cit, p 10.

(4) Michael SULLIVAN, op.cit, p 32.

(*) يشير إلى مجموعة السلوكيات التي يفترض أن يقوم بها كل شخص كان في مركز معين في السلطة بغض النظر عن آرائه. فالوظيفة تحدد سلوكيات و تصرفات معينة تسمى بمحصلتها الدور. و يعتقد سيدني فيربا (Sidney Verba) أن لا علاقة لعامل الشخصية بالسياسة الخارجية لأن ممارسة الفرد لتدريبه ومهاراته، و تحليل المعلومات و استعمالها في البيئة البيروقراطية و موقع المسؤولية، بالإضافة إلى المصلحة القومية، كلها عوامل تعمل على الحد من تأثير الخصائص الشخصية في صنع القرارات. للمزيد انظر: محمد إبراهيم فضة، مرجع سابق، ص 60.

4- الأحزاب السياسية و الرأي العام: المعروف أن الأحزاب السياسية تنشأ من أجل الوصول إلى السلطة، لذا تولي اهتماما كبيرا للإصلاحات الاقتصادية و الإجتماعية في برامجها الإنتخابية، أي تركز على مسائل السياسة الداخلية التي تعتبر أقرب للمواطنين من المسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية، و لا تحتل هذه الأخيرة إلا موقعا ثانويا، وهذا ما يقلل القيود التي يمكن أن تفرض على صانعي القرار في مجال السياسة الخارجية، لكن الأمر يختلف ما بين النظم الديمقراطية و النظم غير الديمقراطية، إذ يُفترض في الأولى أنه كلما زادت الأغلبية البرلمانية للحزب السياسي زادت إمكانية تأثيره على السياسة الخارجية⁽¹⁾، بينما في الثانية فإن الأحزاب عادة ما تكون ضعيفة وغير فعالة- حتى في الدول التي اختارت نظام الحزب الواحد- و مسيطرا عليها في الكثير من الحالات من طرف زعامات كاريزمية أو عسكرية.

و بالنسبة للرأي العام فإن الملاحظ أن تأثيره على السياسة الخارجية يبقى محدودا مقارنة بقضايا السياسة الداخلية، إذ يتميز بافتقاره للمعلومات و الحقائق الأساسية المتعلقة بالشؤون الخارجية، و في الدول المتخلفة يميل إلى الإهتمام بقضايا المعيشة و الأمور المحلية، وهذا من شأنه أن يُخفف الضغوط على صانعي القرار فيما يخص صنع القرار الخارجي.

5- الإنقسام الحكومي: هناك دراسات عديدة دلت على أنه في ظل الإنقسام الحكومي يتناقص مقدار التشريعات الهامة في السنة، وذلك بتقلص نشاط كل من السلطتين التنفيذية و التشريعية، و تزيد الرقابة عليهما من طرف مختلف الأحزاب، و إزاء هذه المشكلة السياسية الداخلية فإن القادة يكونون أكثر ميلا إلى الشؤون الخارجية⁽²⁾، أي أن اهتمامهم و تأثيرهم على السياسة الخارجية يزداد كلما زادت درجة الإنقسام الحكومي، لكن هناك بحوث أخرى أفضت إلى أنه يمكن أن يؤدي إلى انخفاض نشاط و اهتمام القادة بالشؤون الخارجية، فديفيد كلارك (David Clark) يؤكد على أنه إذا كانت الحكومة المنقسمة تعرف عدم التطابق في الإختيارات أو التفضيلات السياسية فإن ذلك يؤدي إلى تخفيض نشاط و اشتراك القادة في السياسة الخارجية⁽³⁾.

المطلب الثالث: الأسباب المرتبطة بالبيئة الدولية.

بعض الباحثين في حقل العلاقات الدولية يعتقدون أن القادة يستجيبون للحوافز الخارجية متى لجأوا أو اشتغلوا بالسياسة الخارجية، و تؤكد كل من الواقعية الجديدة Neorealism و الليبرالية الجديدة Neoliberalism على أن سلوك الدول هو محدد أو موجه من طرف النظام الدولي، فبدلا من أن

⁽¹⁾ لويد جنسن، مرجع سابق، ص 155.

⁽²⁾ Daniel S. MOREY, op.cit, p 06.

⁽³⁾ Idem.

تكون لها حرية اختيار طريقها الخاص، الدول يجب أن تستجيب للأحداث في النظام الدولي لأجل تأمين أو ضمان بقائها، ويشرح ولتر هذه النقطة بوضوح، حينما يؤكد على أن النظام الدولي يعمل كمقيّد لسلوك الدول، و بالتالي فإن سلوك القادة في السياسة الخارجية يمكن تفسيره من خارج الدولة فقط، لا ضمنها أو من داخلها⁽¹⁾. و عليه فإن زيادة أو نقصان اشتراك القادة و اهتمامهم بالشؤون الخارجية يرتكز على حالة العلاقات الدولية، و طبيعة القضايا التي تطرحها.

و لمزيد من التوضيح سنعرض لبعض الحالات المتعلقة بالوضع الدولي و كيفية تأثيرها على مكانة القادة في صنع قرارات السياسة الخارجية:

1- الأزمة الدولية: قدم تشارلز هيرمان (Charles Hermann) تعريفاً دقيقاً للأزمة، أوضح فيه أن وضع الأزمة يتسم بـ:

- 1- تهديد الأهداف الرئيسية لصناع القرار (أو الدولة).
- 2- الوقت المحدود الممكن لصناعة القرار قبل أن يحدث تغيير في الوضع.
- 3- مفاجأة صناع القرار بالحدث⁽²⁾.

إن اجتماع هذه العوامل الثلاثة: تهديد كبير، وقت قصير و المفاجأة يعمل على زيادة سلطة صانع القرار، و كذا يؤدي إلى زيادة تأييد الرأي العام له، كتعبير منه عن التضامن القوي لمواجهة الأزمة، كذلك تعمل هذه الأخيرة على التقليل من عدد المشاركين في صنع قرارات السياسة الخارجية، لأنها - الأزمة- تتطلب اتخاذ قرارات سريعة لمواجهة الموقف، و قدرا كبيرا من السرية، وهذا ما يجعل دور القائد يتعاضم في التأثير على سلوك السياسة الخارجية، لذا يقول جون سبانير " إن أحد أهم ميزات صناعة القرار وقت الأزمات هو الدور المحوري للرئيس الذي يُترجم الأحداث و يُقيّم المخاطر"⁽³⁾.

إذن فترة الأزمة تخلق تهديداً للدولة، و تولّد قلقاً كبيراً لدى صانع القرار، و تحت ضغط إيجاد الحل في أسرع وقت يلجأ صانع القرار هنا إلى مفاهيمه و خبراته لاختيار أفضل البدائل المناسبة- على قلتها- و من هذا كله يفترض أن تعكس القرارات التي تتخذ أثناء الأزمات شخصية القائد السياسي إلى حد كبير.

2- غموض الموقف الدولي: ويفترض أنه يؤدي إلى تعظيم العوامل الشخصية للقائد السياسي في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية. و يعتقد ستانلي بودنر (Stanley Budner) أن المواقف الغامضة هي أحد أشكال ثلاثة:

(1) Ibid, p11.

(2) ناصيف يوسف حتى، مرجع سابق، ص 183.

(3) John SPANIER, op.cit, p 278.

1- أن يكون الموقف جديدا تماما، بمعنى لم يحدث من قبل للقائد السياسي.

2- أن يكون الموقف معقدا إلى حد كبير.

3- أن يتضمن الموقف معلومات متناقضة بحيث يصعب معها تفسير الموقف⁽¹⁾.

و تضيف مارغريت هيرمان إلى ذلك حالة أن تكون المعلومات متفرّدة، أو نادرة إلى درجة صعوبة التعرف على الموقف.

و في الحالات جميعها يعمد القائد السياسي إلى توظيف قدراته الذاتية للتوصل إلى القرار المناسب. ويمكن أن يواجه القائد بحالة عدم اليقين الهيكلي - القلة الشديدة أو الوفرة الشديدة للمعلومات بخصوص موقف معين - بالنسبة لخيارات و مواقف السياسة الخارجية، و يُعتقد أن المعارضة في هكذا مواقف لا تعارض خيار صانعي القرار، الذين يعتمدون على قدراتهم الشخصية في الوصول إلى القرار بشأن هذه المواقف.

3- توزيع القوى في النظام الدولي و درجة التوتر: و في هذا الصدد نجد أن الواقعية الجديدة تركز

على نمط توزيع القوى في النظام الدولي كمتغير تفسيري أول لسلوك الدول. ففي عهد الحرب الباردة أين كانت الثنائية تهيمن على مسرح العلاقات الدولية، تميّز النسق الدولي بدرجة عالية من التوتر، وأدى إلى تميّز السياسات الخارجية للدول بالشك و الحذر، وهذا من شأنه أن يزيد من درجة المركزية في صنع قرارات السياسة الخارجية⁽²⁾. على أن نهاية الحرب الباردة يمكن أن يكون لها تأثير على ضعف قوة القادة أو تراجعها في مجال الشؤون الخارجية، استنادا إلى تراجع و تقلص مخاطر الأمن الرئيسية⁽³⁾، و هذا دائما حسب الواقعية الجديدة.

أنتقد هذا الاتجاه من حيث تركيزه في فهم سلوك و نشاط السياسة الخارجية على دراسة سلوك الدولة في فترة الأزمات، بيد أن هذا قد يؤدي إلى تضليلات كبيرة، لذا يفضل العديدون التركيز على دراسة سلوك الدول في الفترات العادية.

ونشير إلى أنه ليس بالضرورة وجود عامل من العوامل السابقة - سواء تعلق بالفرد أو بالبيئة الداخلية أو بالبيئة الخارجية - بمفرده يؤدي إلى زيادة تأثير العوامل الشخصية في السياسة الخارجية، كما أنه لا يشترط جميعها كي يزيد هذا التأثير، بل يقتضي ذلك، الحالة التي تشترط قدرا محددًا من العوامل أو الأسباب السابقة في تفاعلها التبادلي تخلق أو تنتج هذا التأثير.

(1) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 383.

(2) لويد جنسن، مرجع سابق، ص 300.

(3) Daniel S. MOREY, op.cit, p 12.

من خلال ما تقدم نستجلي بوضوح أن مسألة الدور الذي يمكن أن يلعبه الفرد في عملية صنع السياسة الخارجية لا تزال محل خلاف وجدل، بين من يعتقدون بانتفاء هذا الدور، حيث ترد الكثير من القيود على صانع القرار تحول دون تفرّده بعملية صنع القرار الخارجي، من ضمنها القيود الداخلية المتمثلة في الأجهزة البيروقراطية المختلفة، و الحدود و الضوابط التي يرسمها عامل الدور، وعلى الصعيد الخارجي فإن النظام الدولي يعتبر المحدد الأساسي و المتغير المستقل بالنسبة للسياسة الخارجية كما يفترض الواقعيون. وبين من يؤكدون المكانة الهامة التي يتمتع بها صناع القرار في مجال صنع السياسة الخارجية، حيث أن القائد السياسي ليس مجرد آلة منتجة للقرارات و السلوكيات التي صنعت من قبل قوى أخرى، و لكنه يتأثر بخصائص شخصيته و دوافعه الذاتية و بيئته النفسية في كيفية صنع و تنفيذ السياسة الخارجية.

إن التصورات و الإدراكات و العقائد تمثل المنظار الذي يدرك به صانع القرار العالم الخارجي، وبالتالي فهي وسيلة ربط بين البيئة العملية Operational Environment و بيئته النفسية. إنها تُحدّد بدرجة كبيرة سلوكياته و تصرفاته و كل علاقاته بالعالم الخارجي، و من باب أولى سلوكياته و تصرفاته المهنية، و هذا ما يؤدي إلى أن يتزايد تأثير خصائصه الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية.

و تجتمع عوامل كثيرة تسهم في تزايد هذا التأثير، منها ما يرتبط بصانع القرار في حدّ ذاته، كاهتمامه الكبير و خبرته و سلطته في ميدان السياسة الخارجية، و مدى كاريزمية شخصيته جماهيريًا... إلخ. ومنها ما يرتبط ببيئة النظام السياسي، فالأنظمة التسلطية عموماً تزيد من درجة تأثير القائد السياسي على عملية صنع السياسة الخارجية، بينما الأنظمة الديمقراطية تمنع هذه الزيادة. على أن مواقف الأزمة الدولية و تلك التي تتسم بالغموض، تعمل على أن تكون القرارات السياسية الخارجية أكثر شخصية.

درجت الأدبيات السياسية التي اهتمت بتحليل السياسات الخارجية لدول العالم الثالث على اعتبار أن شخص رئيس الدولة يلعب الدور المركزي في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية لبلاده، وعلى هذا الأساس فإنها نحت إلى معرفة كل ما يتعلق بنمط تفكيره وتوجهاته، وكذا العوامل التي يمكن أن تؤثر في نظرته إلى العالم المحيط به داخليا، إقليميا ودوليا.

ولتحقيق هذا الغرض يعتبر المختصون بالمجال، أن الوسيلة الأنسب لذلك تتمثل في تحليل الخطاب السياسي لرئيس الدولة، وكذا تتبع ظروف تنشئته السياسية والاجتماعية، بالإضافة إلى الإحاطة بخصائصه الشخصية. إذ يُمكن كل ذلك من الوصول إلى الخريطة المعرفية أو الإدراكية للرئيس، والتي تكشف بدورها عن منظومة الوعي بال محيط الإقليمي والبيئة الدولية التي يتحرك في إطارها، إضافة إلى أسلوبه وتصوره لإدارة السياسة الخارجية⁽¹⁾.

لذا سنعمد في تحليلنا لكل ما يتعلق بتأثير صانع القرار^(*) على السياسة الخارجية على أعلى قمة في هرم النظام السياسي الجزائري، ألا وهو الرئيس، والمتمثل في شخص عبد العزيز بوتفليقة، محاولين بإيجاز التعرض إلى نشأته ومسيرته السياسية، وأهم خصائصه الشخصية، وكذا أسلوبه وإدارته للسياسة الخارجية الجزائرية، فضلا عن أهم معتقداته عن البيئة الخارجية.

⁽¹⁾ جمال علي زهران، النمط العقلاني لتحليل صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس مبارك، السياسة الدولية، العدد 142، أكتوبر 2000، ص51.

^(*) مصطلح "صانع القرار" هو مصطلح غربي خالص، دجبل على الأدبيات السياسية العربية، وهو ترجمة للمقابل الإنجليزي "Decision Maker"، ويعبر في الحقيقة عن المشاركة في عملية اتخاذ القرار لأكثر من طرف في إطار عام يتميز بالمأسسة، لذا يُترجم البعض هذا المصطلح بـ "صانعي القرارات". وفي السياق العربي ينحو لأن يعبر عن النخبة الحاكمة أو السلطة الآمرة، وداخل هذه الأخيرة تتمحور سلطة اتخاذ القرار في شخص واحد هو الملك أو الرئيس أو الأمير. إذن المصطلح في الغرب ينطوي على التعددية، بينما عند العرب يجسد الأحادية. أنظر في ذلك:

سعد الدين إبراهيم، تجسير الفجوة بين المفكرين وصانعي القرارات في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 64، جوان 1984، ص ص 6،7.

**المبحث الأول:
المسيرة السياسية والخصائص
الشخصية لبوتفليقة**

ذكرنا سابقا أن الحصول على المعلومات المتعلقة بحياة الرؤساء ونشأتهم وتكوينهم وبيئاتهم النفسية هو أمر صعب جدا، خاصة في دول العالم الثالث، أين يكاد يستحيل وصول الباحث إلى المبحوث، كما أن هذا الأخير لا يكتب أو يتحدث عن نفسه كثيرا، فضلا عن عدم تصوره الخضوع إلى تحليل نفسي وإجتماعي، وإذّك يجد الباحث نفسه مضطرا إلى تحليل خطبه وتصريحاته، و الإعتقاد على كتابات الآخرين عنه. ورغم عدم كفاية كل هذا إلا أنه لا يمنع الإحاطة- ولو بالترتيب اليسير- بأهم جوانب حياته الشخصية، وأفكاره، ومختلف معتقداته.

المطلب الأول: المسيرة السياسية لبوتفليقة.

هو من مواليد 02 مارس 1937، بمدينة وجدة المغربية، فيها تلقى تعليمه من الإبتدائي حتى الثانوي، وإذ عاش سنوات عمره الأولى- إلى غاية التاسعة عشر من عمره- بعيدا عن الجزائر، إلا أنه كان دائما يشعر ويستحضر أصوله الجزائرية، واستغل أول فرصة أتاحت له ليلتحق بصفوف جيش التحرير الوطني بعد مضي عامين على انطلاق ثورة أول نوفمبر المجيدة، أي سنة 1956⁽¹⁾.

مكنته خبرته وحنكته في ظرف وجيز أن يتقلد مناصب عدة أثناء الثورة التحريرية، حيث عمل مراقبا للولاية الخامسة سنتي 1957 و 1958، بعدها ضابطا في المنطقتين الرابعة والسابعة بالولاية الخامسة، ليلتحق بعد ذلك بهيئة قيادة العمليات العسكرية بالغرب، ثم بهيئة قيادة الأركان بالغرب، فلدى هيئة قيادة الأركان العامة. وحملته سنة 1960 لأن يقود " جبهة المالي" على حدود البلاد الجنوبية، وذلك بغرض إحباط مساعي النظام الإستعماري الذي كان يروم تقسيم البلاد⁽²⁾. وفي عام 1961 أنيطت به مهمة الإتصال بالزعماء التاريخيين المعتقلين بمدينة " أولنوا" الفرنسية، وذلك في سرية تامة.

تلك هي أهم محطات تاريخه الثوري وهو لا يتجاوز الخمس والعشرين سنة. أما فترة ما بعد الإستقلال فقد استهلها بعضوية المجلس الوطني التأسيسي، ثم وزيرا للشباب والسياحة، ليُعيّن سنة 1963 وزيرا للخارجية، أين بقي في هذا المنصب حتى وفاة الرئيس بومدين ومجيء الشاذلي بن جديد سنة 1979.

إن السنوات الستة عشر التي قضاها بوتفليقة على رأس الخارجية الجزائرية جعلته يُسخر لها كامل اهتمامه وإمكاناته وخبراته، ويتمسك بها إلى درجة رفضه التنازل عن هذا المنصب مقابل منصب نائب رئيس الجمهورية المعروض عليه من طرف بومدين⁽³⁾.

(1) أنظر في ذلك: نبذة رسمية عن حياة بوتفليقة. مأخوذ من موقع انترنت:

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/presidentar.htm>

(2) نفس المرجع .

(3) رابع لونيبي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين. الجزائر، دار المعرفة، د س ط. ص 122.

لقد جعل من منصب وزير الخارجية منبرا يدافع من خلاله عن المصالح العليا للبلاد، ومناصرة القضايا العادلة بإفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وكل العالم الثالث، ومكّنه هذا من أن يُنتخب بالإجماع رئيسا للدورة التاسعة والعشرين لجمعية الأمم المتحدة سنة 1974، وكذا بالنسبة للدورة الإستثنائية السادسة المخصصة للطاقة والمواد الأولية التي كانت الجزائر أحد البلدان المنادين لانعقادها.

لقد ساهم هذا المنصب في إثراء تجربته السياسية ومكّنه من أن يتواصل مع العديد من الأطراف الخارجية، دولا وحكومات ومؤسسات وأفرادا... إلخ، وبالتالي تعزيز موقعه السياسي داخليا، وبالأخص على المستوى الخارجي، لذا هناك من يذهب إلى أن بوتفليقة وبسبب علاقاته الخارجية الوطيدة أُستبعد عن سباق من يخلف بومدين إثر وفاته سنة 1978⁽¹⁾.

بعد مجيء الشاذلي بن جديد إلى السلطة استقال بوتفليقة من منصبه، واضطر إلى أن يغادر الجزائر متجولا بين بعض العواصم العربية والأوروبية، ليعود سنة 1988 إثر الأحداث التي عرفتها الجزائر آنذاك، ويُوقَّع بيانا مع سياسيين جزائريين آخرين، أطلق عليه بيان السبعة عشر⁽²⁾، داعين من خلاله الشاذلي بن جديد إلى فتح مجال الديمقراطية ولو بشكل محدود.

إن ابتعاده عن الجزائر لمدة طويلة نسبيا، لم يكن ليمنعه أن يتقاعد من السياسة، بل ظل يتابع باهتمام كل ما يدور في الجزائر، ولقد تردد اسمه سنة 1994 فيمن يُرجى توليهم مقاليد الحكم في الجزائر، واشترط على النظام آنذاك أن يكون صاحب القرار الفعلي⁽³⁾، غير أن اشتراطه هذا قوبل بالرفض، وعاد أدراجه إلى المنفى الإختياري.

لُيقرر العودة بعدها مرة ثانية، ولكن هذه المرة بصفة رئيس للجمهورية، وفق ما أفرزته الإنتخابات الرئاسية لسنة 1999، حيث فاز بوتفليقة بنسبة 70 % من الأصوات المعبر عنها، وتتجدد ثقة الشعب فيه، بمنحه عهدة ثانية استنادا إلى الإنتخابات الرئاسية لسنة 2004، والتي كشفت عن نسبة 85% من الأصوات المعبر عنها كذلك.

إن هذه المسيرة مكنته في النهاية لأن يمتلك رصيدا كبيرا من الخبرة و التجربة و الإطلاع الواسع على مختلف القضايا و الشؤون السياسية، خاصة ما تعلق منها بمجال السياسة الدولية. و ساهمت في أن تكون له رؤية واضحة و محددة لطبيعة العلاقات الدولية من جهة، و من جهة أخرى اتجاهات العامة للسياسة الخارجية الجزائرية، وأهدافها، وكيفية إدارتها، كما سنرى فيما بعد.

(1) نفس المرجع، ص 194.

(2) يحي أبو زكرياء، الجزائر في عهد بوتفليقة. مأخوذ من موقع انترنيت:

<http://www.arabtimes.com/mixed 3/ doc 82. html>

(3) رايح لونييسي، مرجع سابق، ص 256 .

المطلب الثاني: الخصائص الشخصية لبوتفليقة.

يعتقد جوزيف دي ريفيرا (Joseph De Revera) أن الفهم الكافي للشخصية، واكتشاف أهم متغيراتها ومحدداتها هو أمر في غاية الصعوبة، ذلك أن هذه المعضلة أو الصعوبة تنبع من: "عدم معرفتنا الأسس التي تدور حولها العديد من ديناميكيات الشخصية"⁽¹⁾

وعليه فإن الخصائص الشخصية تضحل قدرتها التفسيرية للسلوك الدولي، فوجود واستمرار الحرب الباردة لا يعني أنها نتاج خالص لتأثير جوزيف ستالين على السلوك الدولي، كما أن الزعم بأن ريتشارد نيكسون له شخصية تنافسية- عدوانية ليس وسيلة تفسير لاستمرار الحرب أثناء سنواته الأربع في الرئاسة.

إلا أن هناك من يذهب خلاف ذلك، بحيث تؤثر الخصائص الشخصية لصانع القرار في نمط ونوع الإستراتيجية السياسية الخارجية التي سيتبعها، أي فيما يخص تصوره لنمط العلاقات التي تربط دولته بغيرها من الدول، أو بالأحرى بالعالم الخارجي، وكذا برنامج العمل الموجه نحوه، بالإضافة إلى تحديد أسلوب التعامل أو إدارة السياسة الخارجية، وفي هذا تُوجهه إلى الوسائل و الأدوات الممكن استخدامها في تنفيذ السياسة الخارجية⁽²⁾. ومع أنه من الصعب تحديد أيّ الخصائص تؤثر في سلوك صانع القرار أثناء صنعه السياسة الخارجية، فإننا سنعتمد على الخصائص ذات العلاقة المباشرة أو التي لها أثر ظاهر في سلوك السياسة الخارجية. ويمكن تلخيص أهم الخصائص الشخصية لبوتفليقة فيما يلي:

- إنه شخصية ذات توجه ليبرالي، ميّال إلى الإنفتاح وعدم الإنطواء، وهذا ما يُترجمه تفضيله لسياسات التعاون التي تشمل الإعتراف بالدول الأخرى، والتجارة، ومؤتمرات القمة، والمفاوضات لحل التراعات... إلخ. يصفه البعض بأنه يمثل "الشخصية المشاركة" (The Participater) والتي تبدي نشاطا واهتماما كبيرين بالتعاطي مع السياسة الدولية⁽³⁾. بينما يضعه آخرون في خانة الزعامات الكاريزمية، على أساس أن تعريف الزعامة الكاريزمية يتمحور حول الإعتراف من جانب الجماهير بتمتع الزعيم- وهنا الرئيس- بصفات موهوبة وشخصية ثاقبة حاذقة⁽⁴⁾، ويلاحظ أن الأساس هو الإعتراف الجماهيري في موهبة الزعيم وصفاته الشخصية، سواء تمتع فعلا بتلك الصفات أم لا، ويزيد على ذلك حسن صعب أن ما يدفع الناس إلى الإلتفاف حول الزعيم أو القائد هو شعورهم بأنه الأمين على قيم ومصالح عزيزة عليهم⁽⁵⁾، وهذا ما نجده في تعهد

(1) Michael SULLIVAN, op.cit, p 27.

(2) سعد أبو دية، مرجع سابق، ص ص 43 ، 44.

(3) Michael SULLIVAN, op. cit, p 32.

(4) محمد نصر مهنا، في تاريخ الأفكار السياسية وتنظيم السلطة. مرجع سابق. ص 285.

(5) حسن صعب، المفهوم الحديث لرجل الدولة . بيروت، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، ط1، 1959. ص 13.

بوتفليقة بأن يعيد للجزائر أمنها الداخلي، وصورتها الخارجية، وعزة وكرامة مواطنيها، واعتبرها - هذه المحاور الثلاثة - ليست قضيته الشخصية فقط، وإنما حاول أن يجعلها قضية الشعب الجزائري كله، يسعى بإخلاص وتفان لتحقيقها، مما يؤدي إلى إشاعة - في نفوس المواطنين - ضرورة الإلتفاف وتقديم الدعم والمساندة للرئيس.

- يقول عنه ويليام كونت (William Quandt) أنه رجل دولة حقيقي، يحرص على إقامة العلاقات مع العالم الخارجي⁽¹⁾، مُوظِّفاً في ذلك علاقاته الشخصية التي نسجها مع مختلف دول العالم أثناء توليه وزارة الخارجية أيام الراحل هواري بومدين، وعلى رغم أن العلاقات الشخصية كانت دوماً من أهم العوامل المساعدة على ربط صلات قوية بين الدول، وهذا ما فعله بوتفليقة لإيجاد مخرج للوضع المتأزم الذي تعيشه البلاد، فإنها من ناحية أخرى كانت نقطة انتقاد الرئيس من طرف خصومه⁽²⁾.

- يوصف بأنه براغماتي، إذ ما فتئ يؤكد على أن علاقات الجزائر مع غيرها من الدول تحكمها المصالح والمنافع المتبادلة، ولا شيء غير ذلك، حيث يقول:

".. أعتقد أن المحن قد علمتنا كيف نتعامل مع الغير، وبما أننا نتعامل

مع الغير، ولا شيء يربطنا مع الغير إلا المصالح"⁽³⁾

ويضيف أن الجزائر التي تخلّت عنها المجموعة الدولية في أسوأ الظروف التي مرّت بها - فترة التسعينيات - هي بحاجة ماسة تتجاوز السند السياسي إلى الإسهام في إنعاش اقتصادها، وحل مشاكلها الإجتماعية.

- من الميزات اللصيقة ببوتفليقة هي اعتماده الكثيف على الخطب، وفي هذا الصدد يؤكد الكثيرون على أن الطابع القولي هو السمة الرئيسية للسياسات الخارجية للدول المتخلفة، وحجمه يزيد عن حجم الأفعال، إذ لا يملك رؤساء هذه الدول الوسائل والإمكانات الكافية لترجمة ما يقولونه عملياً⁽⁴⁾، وهذا ما ينتقد فيه المعارضون لبوتفليقة خطبه وأحاديثه بأنها جوفاء لا يستتبعها التجسيد الميداني.

- يُعرف عنه كذلك الجرأة في طرح القضايا الهامة، وكسر الطابوهات⁽⁵⁾، واعتبار العمل السياسي فن الممكن المتاح، والمراوغة وعدم الخوف من التناقض، وقد تجلّى هذا في كثير من مواقفه و سلوكياته، ملف التعريب، ملف العنف، العلاقات الجزائرية - الإسرائيلية، التعامل مع الخصوم في الداخل والخارج ... إلخ.

(1) William QUANDT, Flirt Contrarié entre Washington et Alger, in site internet:

<http://www.monde-diplomatique.fr/2002/07/quandt/16698>

(2) أسبوعية الأيام الجزائرية، العدد 53، من 2003/12/30.

(3) في حديث للرئيس عبد العزيز بوتفليقة مع شبكة الأخبار العربية (ANN)، 8 جويلية 1999.

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/interview/recherche.htm>

(4) حسنين توفيق إبراهيم، السياسة الخارجية والشرعية السياسية في الدول النامية، السياسة الدولية، العدد 86، أكتوبر 1986، ص 40.

(5) شريف عبد الرحمن، بوتفليقة.. سياسة ارتكاب المحرمات. مأخوذ من موقع انترنت:

<http://www.islamonline.net/arabic/politics/2000/11/article3.shtml>

- كما أنه أميل إلى المتابعة الشخصية لكل ما يتعلق بالسياسة الخارجية الجزائرية والتزاماتها الدولية، إذ يؤكد ذلك في قوله:

"لست مسؤولاً عن تصريحات صدرت عن مسؤول في يوم من الأيام، نعم
أتحمل المسؤولية في كل ما يتعلق بالقرارات السياسية وخاصة ذات الصبغة
الدولية، والإلتزامات والإتفاقيات المبرمة بين بلدي وبلد آخر"⁽¹⁾

وكثيراً ما أكد على أنه سيمارس صلاحياته كاملة غير منقوصة، ومن ضمنها على الصعيد الخارجي نجد:

1- حضور جميع المؤتمرات الدولية التي تتم على أعلى المستويات ومؤتمرات القمة أو افتتاح دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهذا ما يطلق عليه بـ "دبلوماسية القمة".

2- تبادل الزيارات الرسمية مع الدول الأخرى قصد توطيد العلاقات معها.

3- المشاركة في حل النزاعات الدولية بالقيام بالمساعي الحميدة أو الوساطة أو التوفيق⁽²⁾.

إن هذه الخصائص وغيرها كان لها -دون شك- تأثير كبير فيما يخص أهداف بوتفليقة وأسلوبه في إدارة السياسة الخارجية، وكذا في توجهاتها وأهدافها.

وهذا يترجمه ما سنتناوله في المبحث الثاني.

(1) وذلك ردا على سؤال يدور حول تصريح لمسؤولين جزائريين أكدوا أنه تم القضاء على الإرهاب. أنظر في ذلك: حديث عبد العزيز بوتفليقة مع صحيفة "الحياة" اللندنية، 28 جويلية 1999.
<http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/interview/recherche.htm>

(2) علاء أبو عامر، الوظيفة الدبلوماسية: نشأتها، مؤسساتها، قواعدها، قوانينها. الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2001. ص74.

المبحث الثاني:

أهداف بوتفليقة وأسلوبه في إدارة السياسة الخارجية

المطلب الأول: أهداف بوتفليقة من السياسة الخارجية.

إن مجيء بوتفليقة إلى السلطة قد تم في ظروف عرفت فيها الجزائر أزمة عميقة وصفها بأنها:
 " أزمة وطنية متعددة الأوجه، كادت تهدد كيان الدولة الوطنية، والنظام الجمهوري" (1).
 وانعكست سلبا على جميع مناحي الحياة الداخلية في الجزائر، وكلفها مكائنها وسمعتها على المستوى الخارجي،
 إذ يقول بوتفليقة:

" إن الأزمة التي عصفت ببلادنا منذ التسعينات، قد كانت إيذانا
 بتراجع دبلوماسيتنا، ذلك أن جهودنا آنذاك كانت موجهة أساسا
 إلى التصدي لوضعية داخلية مأساوية" (2).

ورغم أن هذه الأزمة هي في طريقها إلى الزوال، إلا أن تأثيراتها الجانبية تستغرق وقتا طويلا للتخلص منها ومحو
 كل آثارها.

وإذ يلوم بوتفليقة المجموعة الدولية على موقفها السليبي إزاء تعاملها مع الأزمة التي عرفتھا الجزائر، فإنه
 من جهة أخرى يرى أن مكانة الجزائر على الصعيد الخارجي هي مرتبطة أشد الارتباط بتحقيق الإستقرار على
 المستوى الداخلي، إضافة إلى الإنطلاقة الإقتصادية الحقيقية، فالسياسة الخارجية ما هي إلا انعكاس أو مرآة
 للسياسة الداخلية، حيث يقول:

" إن سياستنا الخارجية تدرج كامتداد منطقي للتوجهات الكبرى
 لسياستنا الداخلية، والقدرة على التنافس في المضمار الدولي" (3).

وأكثر من ذلك جعل بوتفليقة السياسة الخارجية في خدمة السياسة الداخلية:

" .. غير أن السياق الخاص الذي تمر به بلادنا يُفرض على هذه

السياسة صبغة خاصة، ومن ثمة إنها معبأة جملة وتفصيلا في خدمة

المسعى العام للتقويم الوطني" (4).

(1) عبد العزيز بوتفليقة في خطاب إلى الأمة، الجزائر، 12 مارس 2002.

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm>

(2) مداخلة عبد العزيز بوتفليقة بمعهد جنوب إفريقيا للشؤون الدولية، جوهانسبورغ، 18 أكتوبر 2001.

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm>

(3) كلمة عبد العزيز بوتفليقة بمعهد دراسة السياسة الخارجية لميلانو، إيطاليا، 17 نوفمبر 1999.

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm>

(4) كلمة عبد العزيز بوتفليقة أمام منتدى العلاقات الخارجية، نيويورك، 21 سبتمبر 1999.

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm>

أي أنها وسيلة مثلى لتحقيق التغيير السياسي والإقتصادي والإجتماعي، أو بمعنى آخر تُشكّل أحد الحلول للخروج من الأزمة.

وتتنظم السياسة الخارجية حسب بوتفليقة على مبادئ لطالما دافعت، وتدافع عنها الجزائر في جميع المحافل الدولية، وتعتبرها الدعامة التي تبني عليها علاقاتها مع الدول الأخرى، فمن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إلى الإحترام المتبادل، والتعاون المشترك مع كافة شعوب المعمورة، العمل على إرساء سلام عالمي عادل وثابت، التشاور السياسي والتوازن بين المصالح⁽¹⁾. كل هذه المبادئ وغيرها يُشكّل مرشد أو دليل الجزائر في تعاملها مع العالم الخارجي.

وفيما يخص تصوره لدور الجزائر الخارجي، فإن بوتفليقة يؤكد على أن عصر الزعامات قد ولى، ولسنا بحاجة إلى بريستيغ ولا أبهة:

" نريد فقط أن نكون موجودين، وأن يكون وجودنا محترماً"⁽²⁾.

وعموماً يمكن القول أن البعض يعتقد أن السياسة الخارجية كأداة لإصلاح الداخل ومخرج للأزمة، يهدف منها بوتفليقة إلى ما يلي:

1- تحسين صورة الجزائر (*) الخارجية: فلقد أدرك بوتفليقة أن الصورة السيئة والمشوهة التي يحملها الكثير من الأجانب عن الجزائر تُسهم بقسط وافر في أزمتها وفي عزلتها الدولية. وكان لا بد أن تتجه الجزائر نحو تصحيح هذه الصورة :

" لا بد من تغيير نظرة الآخرين لبلادنا على جميع الأصعدة، السياسية منها والإقتصادية والإجتماعية، مع تحميل المسؤولية لمن يجب أن تُحمّل له، لأننا نطلق من حقيقة أساسية.. وهي أن الأزمة الخانقة التي عانت منها بلادي ذات خيوط متشعبة، منها ما تولد عن أوضاع داخلية قد نتحدث عنها، وأوضاع خارجية وجدت لها منفذاً إلى جسم المجتمع، فساهمت في تفجيره وإضعافه"⁽³⁾.

(1) عبد العزيز بوتفليقة في خطاب إلى الأمة، الجزائر، 30 ماي 2003.

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm>

(2) حديث عبد العزيز بوتفليقة مع صحيفة "الحياة" اللندنية، مرجع سابق.

(*) وهو هدف وأداة في ذاته، كما سنرى فيما بعد.

(3) في حديث لعبد العزيز بوتفليقة مع أسبوعية "الوسط" اللندنية، 29 نوفمبر 1999.

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/interview/recherche.htm>

وإذا كانت المنظمات غير الحكومية - خاصة العاملة في مجال حقوق الإنسان - أكثر من ساهم في رسم هذه الصورة القاتمة، والتي طالما عبرت عن شكوكها وانطباعاتها السيئة عما يحدث في الجزائر، فإن بوتفليقة عمل على تحسين الصورة من خلال دعوته هذه المنظمات بالمجيء إلى الجزائر، مؤكداً على أن الجزائر بيت من "زجاج" وأنه "ليس للجزائر ما تخفيه"، هادفاً بذلك إلى:

1- إزالة الشكوك والانطباعات السيئة لمنظمات حقوق الإنسان.

2- تحطيم تلك الصورة التي ترسّخت لدى الأجانب عن الجزائر، وكانت السبب في حرمانها من الإستثمارات الأجنبية، ومن مصادر التسليح، وحتى من السيّاح (1).

2- تعبئة موارد خارجية وجلب الإستثمارات الأجنبية: فالسياسة الخارجية النشيطة للدولة تستطيع أن تحصل على المساعدات الاقتصادية والقروض الأجنبية بأفضل الشروط الممكنة، ومن مصادر متعددة (2). وهذا ما أدركه بوتفليقة حينما سعى إلى تنويع علاقات الجزائر، وفتح المجال واسعاً، خاصة أمام الولايات المتحدة الأمريكية من خلال التعاون الأمني والاقتصادي، كذلك تعريف المستثمر الأجنبي بقوانين وقواعد الإستثمار في الداخل وما تقدمه من ضمانات وتسهيلات... إلخ.

لكن الإعتماد المفرط على تعبئة الموارد الخارجية لتنمية الداخل يخلق مفارقة حقيقية، فالعديد من الباحثين يؤكد على سلبية العلاقة التي تربط الرغبة في القيام بدور استقلالي نشط بالحاجة إلى القروض والمعونات الخارجية، فكلما زادت الحاجة إلى القروض والمساعدات الخارجية، كلما قلت درجة الإستقلالية وحرية الحركة التي يتمتع بها النظام السياسي (3).

3- تدعيم هبة ومكانة الدولة في المجتمع الدولي: وهو في الحقيقة هدف عام تسعى إليه جميع السياسات الخارجية لدول العالم، إذ تنعكس السمعة الطيبة والمكانة اللائقة التي تشغلها دولة ما على طبيعة العلاقات التي تحكمها مع الدول الأخرى، وكذا على مواطنيها في الداخل أو في الخارج، فعادة ما يشعر المواطن العادي بالفخر والإعتزاز لزيادة هبة دولته ومكانتها، أما تدهورها فإنه غالباً ما يؤدي بالمواطنين إلى الشعور بالإستياء وعدم الرضى (4). ولقد تعهد بوتفليقة في هذا أن يعمل ما بوسعه لإعادة الهبة والمكانة الدولية للجزائر، وللمواطن عزته وكرامته.

(1) أسبوعية الأيام الجزائرية، مرجع سابق.

(2) حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص 45.

(3) نفس المرجع، ص 46.

(4) نفس المرجع، ص 42.

بينما يذهب البعض الآخر إلى أن أهداف القادة والرؤساء - عموماً - من السياسة الخارجية هي أهداف شخصية بالدرجة الأولى، حيث تُحرّكهم الحاجة إلى الإنتماء والرغبة في الإنجاز، وبالتالي فإنهم عادة ما يسعون إلى ربط أسمائهم بما أنجزوه لدولهم، وما حققوه لشعبهم⁽¹⁾، لينعكس بدوره على شعبيتهم بالداخل، وهذا ما يفسر إصرار بوتفليقة على أن ينجح في سياسته الخارجية، خاصة إذا انعكس هذا النجاح على الحياة اليومية.

ويضيفون أنه إذا كانت السياسة الخارجية تمثل وسيلة تعبئة وتكتيل المواطنين خلف النظام السياسي، فإنها تمثل من وجهة نظر أخرى مجالاً لإلهاء المواطنين، أي تحويل اهتمامهم عن السياسة والمشكلات الداخلية⁽²⁾. وهذا ما يردده المناوئون لبوتفليقة عندما يعيرون عليه فرط الإهتمام بالسياسة الخارجية - خاصة كثرة الأسفار - وإهمال الشؤون الداخلية والتغطية عنها... إلخ.

ولتحقيق هذه الأهداف والرؤى، لا بد من تصور واضح و محدد للأدوات والوسائل والأساليب التي يمكن بها ترجمة ما سبق إلى واقع عملي ملموس، وكل هذا يعتمد على أسلوب بوتفليقة في إدارة السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: أسلوب بوتفليقة في إدارة السياسة الخارجية.

إيماناً منه بأن النجاح في السياسة الخارجية لا يقل شأنًا عن النجاح في السياسة الداخلية، بل جعلُ الأولى في خدمة الثانية، سعى بوتفليقة إلى توظيف خبراته وإرثه الدبلوماسي وحتى علاقاته الشخصية، وتطويعها لغرض تحقيق ما وعد به الشعب أثناء حملته الإنتخابية لرئاسيات أبريل 1999 من إرجاع الهيبة والمكانة الخارجية للدولة، ونهوض بالإقتصاد الوطني... إلخ، ولقد تمثل أسلوبه في ذلك كالتالي:

1- تحسين الصورة الخارجية للجزائر: إذ يعتبرها المفتاح الرئيسي والقاعدة الأساس، والتي يبنى عليها كل عمل السياسة الخارجية فيما بعد، إذ لا بد من التعريف بشكل أفضل بالواقع الجزائري⁽³⁾، ونقل الصورة الحقيقية له، ثم بعد ذلك تأتي المشاركة دون عقدة في النشاط الدولي. ولقد عمل على الإضطلاع الشخصي بهذا من خلال السفريات العديدة التي قام بها^(*)، وجهود الوساطة التي بذلها في إطار رئاسته لمنظمة الوحدة

(1) لويد جنسن، مرجع سابق، ص24.

(2) حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص53.

(3) عبد العزيز بوتفليقة في حديث صحفي مع مجلة "الحوادث" اللبنانية، 7 ديسمبر 2003.

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/interview/recherche.htm>

(*) حيث قام بوتفليقة بأزيد من 200 زيارة إلى الخارج، وكان الهدف الأساسي من هذه الزيارات هو إنهاء الحصار الدولي غير المعلن والمفروض على الجزائر، وكذا تسويق صورة الجزائر المعتنقة من الأزمة والمحتاجة إلى الإستثمارات الأجنبية. أنظر في ذلك:

جريدة الخبر، العدد 4036، 17/03/2004.

الإفريقية، وخاصة في إطار النزاع الإثيوبي - الإريتري، لذا اعتبرت النجاحات الحقيقية التي حققها بوتفليقة هي فقط على صعيد المبادرات الدبلوماسية⁽¹⁾.

وإذ ركز بوتفليقة كثيرا على الأسفار فإن أحدهم علق قائلاً:

"إنها المرة الأولى في التاريخ أين يكون الرئيس في الوقت نفسه وزير

الشؤون الخارجية، إذ لم يتخلف عن أي مؤتمر دولي، ولقد أمضى

معظم الوقت في الخارج مقارنة بداخل البلد"⁽²⁾.

بينما يرى آخر أن السياسة الخارجية تستوجب حذرا وحيطة كبيرين، ذلك أن الخطأ فيها غير مسموح، وقد يُكلف الدولة مصالحتها الوطنية أو القومية وعلى رأسها البقاء، فعلى حد تعبير جون كينيدي "إذا كانت السياسة الداخلية يمكن أن تهمنا، فإن السياسة الخارجية يمكن أن تقتلنا"⁽³⁾.

لذا يحاول بوتفليقة أن يضطلع شخصيا بمهام السياسة الخارجية، ويُبقي للأجهزة الأخرى وعلى رأسها وزارة الخارجية مهمة التنفيذ.

2- العمل على تنويع علاقات الجزائر الدولية، والإنتفاخ الهادف إلى الإستفادة القصوى من كل ما

يتيح هذا التنويع، وكذا تقليص التبعية لطرف معين، إذ يقول بوتفليقة:

".. لا أحفيكم أني أرى استقلال بلادي من خلال تعدد الأطراف"⁽⁴⁾.

وتبني استراتيجية بوتفليقة في هذا التنويع على إقامة العلاقات مع الدول المحورية، سواء في القارة

الإفريقية أو خارجها، إضافة إلى تلك التي يمكن أن تستفيد منها الجزائر اقتصاديا وماليا، كذلك لا يفاضل بين المسارات الثنائية أو المتعددة في العمل السياسي الدولي:

"إن الجزائر تواصل جهودها، على الصعيد الثنائي والمتعدد الأطراف

على حد سواء لمواجهة التحولات الاقتصادية العالمية"⁽⁵⁾.

(1) International Crisis Group, La crise Algérienne n'est pas finie. in site internet

http://medintelligence.free.fr/bdAlger_crise_pas_finie.htm

(2) L'ahouari ADDI, L'armée, la nation et la politique. In site internet

http://www.algeria-watch.org/Fr/article/analyse/armee_nation_politique.htm

(3) Daniel S, MOREY, op.cite, p 03

(4) عبد العزيز بوتفليقة في حديث مع شبكة الأخبار العربية (ANN)، مرجع سابق.

(5) كلمة عبد العزيز بوتفليقة في إفتتاح أشغال الندوة الأولى لوزراء الطاقة لبلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية، الجزائر، 12 فيفري 2004.

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm>

3- استغلال المنابر الدولية: للتعبير عن رؤى وأهداف الجزائر، وخدمة مصالحها، فإدراكا منه أن العالم تحكمه القوة، انتبه بوتفليقة إلى ضرورة التكتل واستغلال المنظمات الدولية، فهو يرى أن الدبلوماسية الجزائرية خلال السبعينيات من القرن العشرين ظهرت كذلك من خلال حركة عدم الإنحياز ومجموعة الـ 77 اللتين كانتا آنذاك تحملان انشغالاتنا ومطالبنا، واليوم هناك فرصة أخرى وجب أن تُستغل في إطار النيباد، والإتحاد الإفريقي، وحتى مجلس الأمن:

" والآن وقد تبوأّت الجزائر مقعدها ضمن مجلس أمن الأمم المتحدة، فإنها في موقع يمكنها من المشاركة أكثر فعالية ... في المناقحة عن مصالح قارتنا وتعزيز السلم والاستقرار في أرجاء إفريقيا كافة"⁽¹⁾.

4- المراهنة على الدبلوماسية الاقتصادية: إذ تشغل حيزا كبيرا في برنامج الرئيس الخارجي، ولقد عبر عن ذلك بقوله:

" راهنت سياستنا الخارجية على الإستجابة لحتميات الدبلوماسية الاقتصادية التي يستوجبها إحلال الإقتصاد صدارة العلاقات الدولية، إنها تصب نشاطها على إعلام المتعاملين معنا وإقناعهم وطمأنتهم فيما يخص مصداقية الإصلاحات الاقتصادية التي صارت لا رجعة فيها"⁽²⁾.

وأكد هذا حضوره المكثف في العديد من المنتديات الاقتصادية " كروس مونتانا" و "منتدى دافوس" و "منتدى العلاقات الخارجية"... إلخ. كل هذه المحاور جعل منها بوتفليقة وسائل وأدوات لتحقيق ما يصبوا إليه من أهداف في السياسة الخارجية الجزائرية.

(1) كلمة عبد العزيز بوتفليقة في الاجتماع الافتتاحي لقمة مجلس السلم والأمن للإتحاد الإفريقي، أديس أبابا، 25 ماي 2004.

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/president//recherche/recherche.htm>

(2) عبد العزيز بوتفليقة في كلمة أمام منتدى العلاقات الخارجية، مرجع سابق.

المبحث الثالث:

النسق العقدي لبوتفليقة

من المؤكد أن الخصائص الشخصية لبوتفليقة وأسلوبه في إدارة السياسة الخارجية تدخل في علاقة تفاعلية تبادلية مع رؤيته وتصوراتها لطبيعة العلاقات الدولية الراهنة والمنطق الذي يحكمها، وكذا نمط العلاقات التي تحكم الجزائر بباقي أطراف المجتمع الدولي، إذ لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر - من الناحية العملية - أو المفاضلة في أيهما أكبر تأثيرا في الآخر، وعلى هذا الأساس كان لزاما علينا تبيان الصور والرؤى التي يحملها بوتفليقة عن طبيعة العلاقات الدولية، وكذا علاقات الجزائر مع غيرها من الدول.

المطلب الأول: رؤية بوتفليقة لطبيعة العلاقات الدولية.

يذهب بوتفليقة إلى أن العصر الذي نعيشه هو على شاكلة سابقه، إذ تتداخل فيه علاقات الصراع والتعاون، فلئن كانت الأولى يحرّكها " صراع المصالح" والتي هي بحسبه لا تخلق إلّا العدوانية، والميل المفرط إلى الهيمنة على الآخرين، فإن الثانية تتمظهر في انتشار المنتجات الصناعية والمعارف العلمية ووسائل المواصلات والإتصال والتواصل⁽¹⁾.

لكن هذا لا يمنع من ملاحظة أن العالم الراهن كذلك يشهد تغيرات سريعة وعميقة، أفضت إلى تحديات ذات طابع شمولي، لا قبل للدولة الواحدة بما، إذ يصف الظرف الدولي السائد بقوله إنه:

".. ظرف يميّزه في الآن نفسه، التصميم الجديد للعلاقات الدولية والتحويلات السريعة والعميقة الناجمة عن العولمة، فيلّي التهديدات والشروخ التقليدية انضافت تحديات ومخاطر جديدة ذات طابع شمولي وعابر للحدود من مثل الإرهاب والمتاجرة بالمخدرات والإجرام المنظم، ناهيك بالأضرار التي تؤذي بيئتنا وعن الأوبئة الفتاكة. هذا في وقت يتم فيه إقصاء أكثر الناس فقرا، وتزداد فيه قوة أكثرهم ثراء"⁽²⁾.

وهو إذ يعترف أن بعض سمات العلاقات الدولية لما قبل نهاية الحرب الباردة لا تزال تجد لها حضورا قويا، من مثل النزعات القديمة إلى الهيمنة الثقافية والإيديولوجية، والأنايات الجهوية والوطنية، ينضاف إليها ذلك التفاهم

(1) كلمة عبد العزيز بوتفليقة في القمة الثالثة عشر لبلدان عدم الإنحياز، ماليزيا، 24 فيفري 2003.

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm>

(2) كلمة عبد العزيز بوتفليقة في إفتتاح الأسبوع العلمي الوطني الثاني للجامعات، العلوم، التكنولوجيا والبيئة، وهران، 12 أفريل 2003.

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm>

الصارخ في مظاهر التفاوت الإقتصادي بين الشمال والجنوب⁽¹⁾، يعتبر أن كل هذه السمات تؤسس لمنظومة دولية تتضاعف فيها قيم اللامساواة بين الدول، وتشكل المصدر الدائم لشتى أنواع التوترات في العالم. ويطرح بوتفليقة ضمن المصادر الجديدة للاستقرار قضية الإرهاب، الذي يرى بأنه: "شكل من الإحتجاج على وضع يتسم بالظلم وانعدام التفهم وحلّ يرفضه اليأس والقنوط. يصل حدّ التضحية بالنفس مثلما هو الحال في العمليات الإنتحارية"⁽²⁾.

ويربطه بالحالة الفوضوية للمجتمع الدولي، الذي ينحو إلى إحلال الحاجيات المادية محل الصدارة والإرتكاز على حب الكسب وقواعد الربح التي لا ضابط لها، كما يربطه كذلك بالسلبات التي أفرزتها العولمة حيث: "أن الإرهاب.. هو شكل من الأشكال المشوهة للعولمة، التي يتجذّر فيها عميق التجذّر"⁽³⁾. وإذ يركز بوتفليقة على الطابع الشمولي للإرهاب، فإنه كثيرا ما أكد أن الجزائر قد عانت لعشرية من الزمن ويلات، دون أن يُحرّك ذلك المجموعة الدولية، التي قال عنها:

".. من المؤسف أن يكتب التاريخ أن المجموعة الدولية أعوزتها النظرة السياسية الثاقبة وأعوزها العزم والإصرار، ألم يسبق لها بفعل نقص التبصّر أو التخاذل أن أحلّت بواجب التضامن مع الشعب الجزائري الذي كابد سنوات طوال مغبة الإرهاب، وهو محاط بسوء الفهم، بل بعدم الإكتراث؟"⁽⁴⁾.

لينتظر العالم أحداث 11 سبتمبر 2001 التي مست الولايات المتحدة الأمريكية حتى يكتشف أن الإرهاب لا جنسية له، ولا تحصره حدود.

وبالنسبة إلى محاربة هذه الآفة، فإن بوتفليقة يرى أن هناك أمورا وجب التعامل معها بحذر شديد، كعدم الخلط بين الإرهاب والكفاح المشروع للشعوب، ولذا فإن أولى شروط مكافحة الإرهاب تقوم على وضع تعريف دقيق له، يتحرّى الموضوعية والحيادية، وينال إجماع الدول والشعوب، كذلك عدم الخلط بين الإسلام والإرهاب، و "السماح بهذا الخلط لا يمكنه إلا أن يزيد من سوء التفاهم بين الشعوب، كما أنه يعني حرمان مكافحة الإرهاب العابر للأوطان من طابع العالمية الضروري لها"⁽⁵⁾ هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن

(1) كلمة عبد العزيز بوتفليقة في إفتتاح أشغال الملتقى الدولي حول الحوار المثمر بين الثقافات والحضارات، الجزائر، 24 مارس 2003. <http://www.el-mouradia.dz/arabe/president//recherche/recherche.htm>

(2) مداخلة عبد العزيز بوتفليقة بمعهد جنوب إفريقيا للشؤون الدولية، مرجع سابق.

(3) كلمة عبد العزيز بوتفليقة في مؤتمر قمة المنظمات غير الحكومية لبلدان الجنوب، الجزائر، 16 مارس 2002.

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/president//recherche/recherche.htm>

(4) نفس المرجع.

(5) نفس المرجع.

القوة العسكرية غير كافية بدحره، بل ينبغي أن تتم محاربته في إطار أشمل يتوخى القضاء على مسبباته الإقتصادية والإجتماعية (1).

إن التحديات الجديدة -وعلى رأسها الإرهاب - قد غيرت كثيرا في جوهر ومضمون الأمن القومي، إذ يعتقد بوتفليقة أن:

" تصورات الأمن السائدة لحد الآن أصبحت غير ملائمة، بل تجاوزها الزمن وصارت لاغية" (2).
وأصبحت الحاجة إلى أمن جماعي يرتبط فيه أمن الدولة الواحدة بأمن باقي الدول أكثر من ملحة، بل ضرورة لا مفر منها، فالتهديدات والأخطار الجديدة أضحت تتسم بطابع شمولي، وغدت تفرض تحديات تعجز الدولة - بمفردها- عن ردها مهما كانت قوة مكانتها وإمكاناتها، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، و لعل أحداث 11 سبتمبر 2001 خير دليل على ذلك. إذن صار الأمن العالمي كلاً لا يتجزأ، وطرق تحقيقه باتت تفرض رؤية جماعية تشترك فيها جميع الدول:

" إن المبادرات الأحادية الطرف لتحقيق هذا الأمن هي عديمة المفعول وغير مجدية، ويجب أن تفسح المجال لسياسة مُعززة للأمن الدولي، تبنى على أساس من التنسيق والتضامن" (3).

بل وتمتد إلى إرادة سياسية تجعل استعادة الاستقرار السياسي والإقتصادي والإجتماعي في العالم ركائز ذلك.

وإذ نعيش عصر ما يسمى بالعمولة التي يقول بشأنها بوتفليقة أنها:

".. تفرض نفسها تدريجيا على سائر بلداننا، وسواء أعتناها بـ " الشر الذي لا مفر منه" أو اعتبرناها حاملة للتقدم، أو نعتناها بالآفة، فإنها قد أضحت أمرا لا مناص منه" (4).

وتتحلى أكثر سماتها في التغيرات السريعة والعميقة التي مسّت حياة الشعوب والدول على حد سواء، جعلت العالم بموجبه أرحب وأوسع وأكثر تعقيدا، وفي الوقت ذاته مالت إلى جعله أضيق رقعة ممكنة، أو ما يسمى "القرية الكونية"، بسبب التطور الهائل الذي شهدته تكنولوجيات الإعلام والإتصال الجديدة.

(1) كلمة عبد العزيز بوتفليقة في افتتاح أشغال المنتدى الدولي حول الحوار الثمر بين الثقافات والحضارات، مرجع سابق .

(2) كلمة عبد العزيز بوتفليقة في المنتدى الدولي حول العمولة والأمن، الجزائر، 4 ماي 2002.

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm>

(3) نفس المرجع.

(4) كلمة عبد العزيز بوتفليقة في مأدبة عشاء على شرف المشاركين في الندوة 129 لوزراء منظمة الدول المصدرة للبترول، الجزائر،

09 فيفري 2004.

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm>

وترتبط العولمة أكثر ما ترتبط بالجانب الإقتصادي حيث تعمل على تعولم الإقتصاد العالمي من جهة، ومن جهة أخرى تسهم في زيادة الهوة الإقتصادية وما يستتبعها بين الشمال والجنوب، وإذناك ينبغي علينا التكيف معها باستغلال ما هو إيجابي فيها، ومحاولة تقليل ما هو سلبي فيها كذلك، على أن هذا يبقى مرهونا بما نستطيع توفيره من أدوات وإمكانات هذا التكيف.

و في خضم كل ما سبق فإن على منظمة الأمم المتحدة أن تلعب الدور المنوط بها، بصفتها تمثل الشرعية الدولية، ومرجعية الدول والشعوب في حل مشاكلها، وأن تحرص على:

"تقليص الشروخ العالمية التي تزيد من تفاقم الفقر والإقصاء، وعلى تشجيع العمل على تحقيق أوفى قدر من المواءمة بين الأعمال الرامية إلى خدمة التنمية والقضاء على الفقر"⁽¹⁾.

من هنا وجب التأكيد على ما تكتسبه المنظمة من أهمية في معالجة شؤون العالم، واعتبار أن دعمها وزيادة فعاليتها ونجاعتها هي مسؤولية تشترك فيها جميع الدول الأعضاء، يتصدرها في ذلك بالخصوص، أعضاء مجلس الأمن الدولي:

"إن الأمم المتحدة في حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى الإلتزام السياسي لكل الدول الأعضاء، ولا سيما تلك التي لها مسؤوليات خاصة بموجب ميثاق المنظمة"⁽²⁾.

وإلى جانب المنظمة، ما انفك دور المنظمات غير الحكومية يتزايد يوما بعد يوم، بل وأصبحت أطرافا لها مكانتها وتأثيرها في المجتمع الدولي، وينبغي أن يكون عملها مكملا لجهود الأمم المتحدة في استتباب الأمن والسلم الدوليين.

المطلب الثاني: رؤية بوتفليقة لعلاقات الجزائر الدولية.

إن علاقات الجزائر الخارجية هي كثيرة ومتشعبة، بحكم الموقع الجيوستراتيجي، والرصيد التاريخي، والإمكانات الطبيعية التي تزخر بها، ولئن كانت الظروف الداخلية والخارجية التي عرفتها جزائر سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين قد رسمت دوائر معينة لعلاقات الجزائر الدولية، فإن هذه الأخيرة محكومة كذلك بما

(1) كلمة عبد العزيز بوتفليقة في افتتاح اللقاء الثامن للرابطة الدولية للمجالس الإقتصادية والإجتماعية والمؤسسات المماثلة، الجزائر، 24 جوان 2003.

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm>

(2) كلمة عبد العزيز بوتفليقة في المنتدى الدولي حول العولمة والأمن، مرجع سابق.

استجد في جزائر التسعينيات على المستويين الداخلي والخارجي. وإذا نظرنا إليها بمنظار بوتفليقة فإننا نستطيع تمييز ثلاث دوائر كبرى لعلاقات الجزائر مع غيرها من الدول: دائرة العلاقات الجزائرية- الغربية، دائرة العلاقات الجزائرية- الإفريقية، دائرة العلاقات الجزائرية- العربية. وهذا لسبب الأهمية والمكان الذي يشغله كل منها في خطابه وتصريحاته.

أولاً: دائرة العلاقات الجزائرية - الغربية (*)

في عصر ما بعد الحرب الباردة أضحى الارتباط مع الولايات المتحدة الأمريكية، وإقامة علاقة متينة معها مطمح ومطمع العديد من الدول، بما في ذلك التي كانت تحسب من التيار المعادي لها، وذلك لما فرضه الوضع الدولي الجديد الذي يتسم بالأحادية القطبية:

"إن التعددية المتبعة على الصعيد الداخلي لا تجد مع الأسف امتداداً

لها على مستوى عالم يعتمد بالعكس على أحادية القطب"⁽¹⁾.

لذا سعى بوتفليقة إلى توطيد العلاقات الجزائرية- الأمريكية وترقيتها إلى أفضل مستوى ممكن، واعتبر أن الإنفتاح على الغرب وخصوصاً الولايات المتحدة هو أكثر من ضرورة استوجبتها الظروف الدولية الجديدة، بل يصب مباشرة في المسعى العام الذي توخاه منذ مجيئه إلى السلطة، والقاضي بإعادة الجزائر إلى مكانتها اللائقة، وجلب الاستثمارات الخارجية، وفي هذا تشكل الولايات المتحدة حجز الزاوية. ويشترط بوتفليقة لقيام علاقات جزائرية- أمريكية قوية أن تركز أساساً على المسائل الإقتصادية:

" إن ترقية العلاقات بين بلدينا الذين وصفهما بوش في نوفمبر

2001 بـ " الحليفين " هي مهمتنا ومهمة الإدارة الأمريكية، وحتى

يكون صرح التفاهم الجزائري الأمريكي دائماً، فإنه يجب أن يقوم

على أسس اقتصادية فيها المنفعة المتبادلة والدائمة " ⁽²⁾.

ولا تتوقف براغماتية بوتفليقة عند هذا الحد، بل تتجاوز الإقتصاد إلى الملف الأمني، طمعا في المساعدة

الأمريكية للقضاء على الإرهاب الذي تعاني منه الجزائر:

" نقاسم اليوم إذن، وبطريقة تلقائية، إرادة التعاون مع الولايات المتحدة

لتجنيب العالم مطامع الجماعات الإرهابية المزعزعة للإستقرار " ⁽³⁾.

(*) ونقصد بالغبية الغرب الجغرافي لا الغرب الحضاري، وسنقتصر على الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، لأنهما يمثلان حلقتين مهمتين بالنسبة لعلاقات الجزائر الخارجية حسب بوتفليقة.

(1) كلمة عبد العزيز بوتفليقة. معهد دراسة السياسة الخارجية. ميلانو، مرجع سابق.

(2) كلمة عبد العزيز بوتفليقة في اجتماع مجلس الأعمال الجزائري الأمريكي، نيويورك، 22 سبتمبر 2003.

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm>

(3) نفس المرجع.

وبخصوص الإتحاد الأوروبي، فإن علاقات الجزائر بدوله هي عريقة ومتجذرة في التاريخ، ويعتبر الخيار الأوروبي خيارا إستراتيجيا، وهو بمثابة الرهان بالنسبة لمستقبلنا (1) كما قال بوتفليقة، وإذا كان اتفاق الشراكة الموقع بين الإتحاد الأوروبي والجزائر في 22 أبريل 2002 يشكل إطارا ملائما لتوسيع وتعزيز العلاقات المتعددة الأشكال القائمة بينهما، فإنه يكرس " الربط الحقيقي بين الجزائر والمجموعة الأوروبية على الصعيد الإقتصادي" (2)، فهو يمثل فرصة حقيقية لإنعاش الإقتصاد الجزائري، كما أنه يتيح الاندماج التدريجي والمنسجم ضمن المجموعة الأوروبية ومتوسطة، وفي الإقتصاد العالمي على صعيد أوسع.

وضمن الفضاء الأوروبي تحتل فرنسا موقعا متميزا في الأجندة الخارجية للجزائر، بحكم المصالح والجغرافيا والتاريخ. فيؤكد بوتفليقة على أن:

" العلاقات الجزائرية الفرنسية تقوم وتتطور على أساس المصلحة المتبادلة، ويلعب القرب الجغرافي ووجود جالية جزائرية معتبرة بفرنسا دورا مهما في ذلك" (3).

ثانيا: دائرة العلاقات الجزائرية - الإفريقية.

لقد أولى بوتفليقة عناية خاصة لترقية العلاقات الجزائرية - الإفريقية من خلال جهوده المبذولة في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، ثم بعدها الإتحاد الإفريقي، مبادرة النيباد، الوساطة في فض النزاعات... إلخ، ويعتبر أن إفريقيا تشكل بحق، إطارا ملائما وامتدادا طبيعيا لسياسة الجزائر الخارجية (4). مثلما يؤكد أن إفريقيا التي مزقتها الحروب والنزاعات الداخلية، وتفاقت فيها مشاكل الفقر والتخلف، انضافت إليها قضايا الديمقراطية وحرية التعبير والحكم الرشيد، مدعوة لأن تتلمس طريق الخروج من هذا الوضع عن طريق تكفل الأفارقة أنفسهم بمصيرهم، والإضطلاع بكامل مسؤولياتهم لتحقيق ذلك، على أن تلقى الدعم الخارجي اللازم، الذي يتمثله بوتفليقة أساسا في الدعم الإقتصادي:

" إن إفريقيا، وجدت نفسها في صف من يساند قضايا هي من صميم اهتماماتنا مثل الديمقراطية وحرية التعبير، ولم تجد في صفها

(1) كلمة عبد العزيز بوتفليقة بمناسبة التوقيع على اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، إسبانيا، 22 أبريل 2002.

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm>

(2) عبد العزيز بوتفليقة، خطاب أمام البرلمان الأوروبي، فرنسا، 03 جوان 2003.

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm>

(3) عبد العزيز بوتفليقة، حديث صحفي مع مجلة "الحوادث" اللبنانية، مرجع سابق.

(4) عبد العزيز بوتفليقة، كلمة، المنتدى الإفريقي للسلم، الجزائر، 07 نوفمبر 1999.

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm>

من يدعم جهودها في محاربة الفقر والعنف المسلح، لذلك بقيت دون بلوغ الهدف المنشود"⁽¹⁾.

وانطلاقاً من أن العالم اليوم، خاصة في شقه الإقتصادي، يتجه نحو سياسة الكتل فإن بوتفليقة يرى أن مبادرة النياد تمثل فرصة سانحة لتحقيق أولاً: شراكة حقيقية ما بين الأفارقة لبلوغ تكامل واندماج إفريقي، وثانياً: موقعا متميزا لمواجهة التحديات الإقتصادية التي باتت تفرضها العولمة والظروف الدولية الجديدة. وفي الجانب الآخر يُعد إنشاء الإتحاد الإفريقي مؤشرا سياسيا قويا على اعتزام إفريقيا المشاركة الفاعلة في صنع القرارات المتعلقة خاصة بمسار التطورات الجهوية⁽²⁾، وكذا إطارا أمثلا تتوحد وتعمل من خلال الدول الإفريقية على استتباب السلم والأمن في القارة، وضمان التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

ثالثا: دائرة العلاقات الجزائرية- العربية.

في البداية نطلق من رؤية بوتفليقة للأوضاع العربية الراهنة، بحيث يرى أن العالم العربي يقبع في حالة من التشتت والتهميش، يرافقها عدم الإستقرار والخلافات المتنوعة، وعدد من الأزمات الداخلية، تُذكيها الأطماع والتدخلات الخارجية، كل هذه وغيرها أسست لوضع دائم التوتر. ففي الشرق الأوسط لا تزال إسرائيل تمارس إرهاب الدولة على الشعب الفلسطيني، وتصادر جزءا من أراضي سوريا ولبنان، وغير بعيد عنها يرزح العراق تحت وطأة الإحتلال الأمريكي، بينما لا يزال اتحاد المغرب العربي يراوح مكانه، والجامعة العربية بحاجة إلى إصلاح حقيقي.

في الحوار القريب تروم الجزائر بناء مغرب عربي موحد مستقل، ومزدهر، لكن تظل قضية الصحراء الغربية هي قضية تصفية استعمار لم تستكمل الحل بعد⁽³⁾، طرفاها هما المغرب والشعب الصحراوي ممثلا بجهة البوليزاريو، ومجالها هو الأمم المتحدة، ولا يتبقى للجزائر إلا أن تسند وتدعم كل مبادرة أو حل يصب في هذا الإتجاه.

وفي الشرق الأوسط، وإذ يُعرب بوتفليقة عن تضامنه المطلق مع الشعبين الفلسطيني والعراقي، فإنه يشترط لعودة الأمن في المنطقة تسوية سلمية نزيهة وعادلة، تمر عبر إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة عاصمتها القدس الشريف، والجلاء عن الأراضي السورية واللبنانية الواقعة تحت الإحتلال الإسرائيلي⁽⁴⁾، كما أنه يدعم

(1) نفس المرجع.

(2) عبد العزيز بوتفليقة، كلمة ، افتتاح أشغال الندوة الأولى لوزراء الطاقة للبلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية، مرجع سابق.

(3) عبد العزيز بوتفليقة ، خطاب ، الدورة الـ59 للجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك، 21 سبتمبر 2004.

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/president//recherche/recherche.htm>

(4) عبد العزيز بوتفليقة ، كلمة ، مأدبة عشاء على شرف الرئيس الصيني هوجينتاو، الجزائر، 03 فيفري 2004.

مسار السلام العادل والشامل والدائم، السلام القائم على الشرعية الدولية، هذه الأخيرة التي يجب أن تُمكن العراق من استرجاع سيادته على أراضيه والحفاظ على وحدته الترابية.

وبخصوص جامعة الدول العربية، فإنه لا مناص من جعلها تستجيب أكثر لما تصبوا إليه الدول العربية، من انسجام سياسي وتعاون مثمر، بصفتها المحرك الأساسي للعمل العربي المشترك، وإطارة الأوسع، ولا يتأتى هذا إلا عن طريق إصلاحها وتحديثها ودمقرطتها، وإمدادها بالوسائل الكفيلة بذلك، وهيئة الظروف المثلى من .. تنقية العلاقات العربية - العربية، وتوظيف فصائل التضامن، والنهوض الكامل بالمصالح الحيوية التي تجمعنا" (1).

ولا يختلف وضع العالم الإسلامي كثيرا عما يعرفه العالم العربي، إذ ما يزال العمل الإسلامي المشترك هشاً وبعيداً عن المستوى المطلوب، وعليه أن يساير ما ترفعه التغيرات الدولية الجديدة من تحديات سياسية، واقتصادية، ونهضة علمية وتكنولوجية... إلخ.

وأخذاً بعين الاعتبار لكل ما سبق فإن بوتفليقة يوضح الأسس التي ينبغي أن تقوم عليها علاقات الجزائر - العربية، والتي بفضلها يمكن أن نؤسس لعلاقات عربية - عربية حقيقية، هذه الأسس يتمثلها في:

1- إن هذه العلاقات يجب أن تتحول إلى علاقات ذات جدوى تتجاوز المستوى العاطفي، ليصبح لها منافع اقتصادية، ومصالح متبادلة بين أطرافها بما يضمن استقرارها.

2- إن احتفاظ الجزائر بمواقفها من بعض القضايا الإقليمية لا يجب أن يتعارض مع مصالحها الاقتصادية. وفي هذا الصدد يقول:

" أنا أدافع عن المصالح القومية على أن لا تتعارض هذه المصالح القومية مع المصالح الوطنية. فأنا أولاً منتخب من طرف الشعب الجزائري وليس من طرف الشعوب العربية، وبالتالي، أنا أمين على الشعب الجزائري ومصالحه العليا" (2).

(1) عبدالعزيز بوتفليقة، كلمة ، القمة السادسة عشر لجامعة الدول العربية، تونس، 22 ماي 2004.

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm>

(2) عبد العزيز بوتفليقة، حديث مع قناة التلفزيون اللبنانية "المستقبل"، 09 نوفمبر 1999.

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/interview/recherche.htm>

من خلال ما سبق نستطيع القول أن هناك عوامل عدة ساهمت في التأثير المتزايد لدور الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على صنع السياسة الخارجية الجزائرية، حيث أن شخصيته الليبرالية والمنفتحة والميالة إلى إقامة العلاقات مع الآخرين، عكست رؤيته لعلاقات بلده مع غيره من البلدان، من حيث تعددها، وتنوعها، وقيامها على أسس عقلانية براغماتية بعيدا عن العواطف. إضافة إلى الخبرة الكبيرة في مجال إدارة الشؤون الخارجية التي اكتسبها أثناء توليه وزارة الخارجية في عهد الراحل هواري بومدين، والتي تدفعه إلى المتابعة الشخصية لكل ما يتعلق بالشؤون الخارجية.

ويتجلى هذا التأثير كذلك من خلال الإهتمام الكبير الذي أبداه بوتفليقة بالسياسة الخارجية وأهدافه منها، حيث جعلها في مقدمة الحلول للأزمة المتعددة التي عرفت الجزائر في العشرة الأخيرة، وهذا ما أدى به إلى أن يحرص شخصيا على إدارة السياسة الخارجية الجزائرية، ويوجه كل جهده وطاقاته وخبراته إلى أن ينجح في مهمته هذه. وجاء أسلوبه ليدعم كل هذا من خلال الأسفار الكثيرة التي قام بها وحضوره الدائم للقمم والمنتديات... إلخ.

كما أن رؤيته الواضحة لطبيعة العلاقات الدولية والمنطقيات التي تحكمها، وكذا تصوره الواضح لما ينبغي أن تكون عليه علاقات الجزائر الدولية، قد ساهما في سهولة تحديد الأهداف الخارجية للجزائر من جهة، ومن جهة أخرى الأدوات والوسائل الممكنة لتحقيق ذلك. وهذا طبعاً، في غياب أو انعدام تصور عقائدي وطني عام حول أهداف و منطلقات السياسة الخارجية، وبالتالي تصبح التصورات الشخصية هي المهيمنة على السياسة الخارجية الجزائرية.

يعتبر النظام السياسي بمثابة الإطار العام الذي يحكم السياسة العامة، وضمنها السياسة الخارجية، ويمثل البيئة الداخلية بالنسبة لعملية صنع السياسة الخارجية، وبالتالي يُفترض أن النظام السياسي بمكوناته يلعب دورا مهما في التأثير على الشكل الذي يمكن أن تتخذه عملية صنع السياسة الخارجية، وكذا تراتبية محدداتها، التي تعتبر العوامل الشخصية إحداها.

وعليه فإننا سنحاول في هذا الفصل معرفة الكيفية التي يؤثر بها النظام السياسي الجزائري على دور العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية، وذلك من خلال التعرض إلى تحديد طبيعة النظام السياسي الجزائري، ثم التطرق إلى أهم مراكز صنع القرار، وأخيرا محاولة معرفة دينامية الحياة السياسية، وذلك بأخذ نموذج الأحزاب السياسية وارتباطها بالسياسة الخارجية الجزائرية.

المبحث الأول:

طبيعة النظام السياسي الجزائري

يفيد كثير من الباحثين أنه من الصعب جدا تحديد طبيعة النظام السياسي الجزائري، ويؤكدون على أن ثمة مفارقة حقيقية، فعلى حين يبدو أنه تنصل عن طبيعته التسلطية وبدأ يخطو نحو الديمقراطية، فإن شواهد وقرائن كثيرة تقول بعكس ذلك⁽¹⁾، إذ تُقرّر في هذا الشأن ازدواجية طبيعة النظام السياسي الجزائري:

واجهه ديمقراطية شكلية تتشدّق بالمؤسسات والانتخابات وفتح المجال للتعددية... إلخ.

بينما الجوهر يعبر عن الثبات الوظيفي، ووظيفة النظام التسلطي الذي كان سائدا منذ الإستقلال وإلى الآن، حتى وإن خفّت لهجته، أو تنوعت واختلّفت الطرائق والأشكال التي يعبر بها.

ولأجل تحديد طبيعة النظام، يُعتقد أن الإعتماد فقط على بني وهياكل ومؤسسات النظام في التحليل قد يؤدي إلى نتائج مُضللة، كما أنه لا يعكس الحقيقة الفعلية له، لذا لا بد أن يكون التحليل بنويا- وظيفيا، يتخذ من الطابع الرسمي أو الشكلي للنظام مدخلا، ثم يرصده ميدانيا أو واقعا، وبالتالي ربط البنية بالوظيفة. إن هذا يساعد على الفهم الأعمق لطبيعة النظام، زيادة على أنه يتيح كشف مكامن العطب والخلل في أبنيته وأجهزته، كما أنه يشكل في الوقت نفسه أداة تقييمية له.

المطلب الأول: الطبيعة الشكلية للنظام السياسي الجزائري.

بدءا يجب الإعتراف بأن الوضع الحالي يجد له امتدادا كبيرا في الماضي، وبالتالي فإن فهم وتفسير ما يجري حاليا لا بد أن يمتد إلى الإحاطة بمحقات الماضي، وعلى هذا الأساس فإنه يمكننا تمييز مرحلتين أساسيتين مرّ بهما النظام السياسي الجزائري، مرحلة الأحادية السياسية، التي انبرى فيها النظام لبناء مؤسسات تستجيب للطابع الواحد في تسيير الدولة والمجتمع، قاصدا بذلك بناء دولة مركزية قوية، تنشُد التنمية الإقتصادية والعدالة الاجتماعية، أحادية اقتضت الإتكاء أولا: على شخصنة للسلطة يجسدها الرئيس في ترعيه على مختلف السُّلط وتقلده لمناصب عدة، بلغت في عهد بن بلة تسعة مناصب كاملة، وثانيا: الحزب الواحد والمتمثل في جبهة التحرير الوطني التي أُعتبرت المؤسسة الرسمية الأولى وتتصدر بقية المؤسسات⁽²⁾، أحادية اتسمت كذلك بأن تكون الدولة في النهاية هي الفاعل السياسي الرئيسي والوحيد بالنسبة لكثير من الفضاءات⁽³⁾، وعلى رأسها فضاء المجتمع المدني . ومرحلة التعددية السياسية^(*) التي أُعتبرت فيصلا بين جمهورية أولى ذات طابع

(1) أنظر في ذلك: محمد هناد، النظام السياسي الجزائري: قطعة أم استمرار؟ في كتاب وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي.

المغرب، دار توبقال للنشر، ط1، 1998، ص84.

كذلك: عنصر العياشي، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر. القاهرة، دار الأمين للطباعة و النشر و التوزيع، ط1، 1999، ص50.

(2) علي بوغناقة وعبد العالي ديلة، الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر، المستقبل العربي، العدد 225، نوفمبر 1997، ص60.

(3) عبد التّاصر جابي، النظام السياسي الجزائري: المجتمع المدني بين الأزمة والانتقال. في كتاب وعي المجتمع بذاته: عن المجتمع المدني في المغرب

العربي. مرجع سابق، ص202.

(*) وهي ما بهم فترة الدراسة، كونها تعبر عن السياق الداخلي الجديد الذي يتموضع فيه النظام السياسي.

اشتراكي وجمهورية ثانية على طريق اللبرلة، لبرلة قيل بشأنها أنها عرجاء، كونها قامت على تقويم خاطئ، غير حدي، وغير موضوعي للأوضاع المتأزمة التي عرفتها الجزائر نهاية الثمانينيات، وذلك حينما اخترتلها في فشل نط التنظيم الإقتصادي، وبالتالي أغفلت ضرورة أن تشمل اللبرلة المجالين السياسي والاجتماعي⁽¹⁾.

وإذا اختلف الباحثون حول ضرورة أو عدم ضرورة التعددية السياسية للنظام السياسي الجزائري مباشرة بعد الإستقلال، فإنهم يتفقون الآن على أنها وصفة الخلاص لكل ما يعانیه النظام والمجتمع كليهما. لقد بات من الضروري الإتجاه نحو تداول السلطة وتغيير النخب الحاكمة، بمعنى تعدد مراكز القوة والتأثير، وإتاحة الفرص أمام التطور المستقل لأبنية المجتمع المدني من أحزاب، ونقابات، وأندية الرأي والفكر، والرأي العام، وجماعات حقوق الإنسان... الخ.

وفي هذا استكملت الجزائر، إجراءات التحول إلى الديمقراطية عن طريق:

1 - تعديل الدستور، حيث تم اعتماد دستور جديد (03 فيفري 1989) يكرس التعددية الحزبية والسياسية.

2 - رفع الحظر عن تشكيل أحزاب سياسية جديدة.

3 - إجراء انتخابات على أساس التعدد الحزبي⁽²⁾.

وفيما يبدو أن دستور 1989 كان فاتحة لتجسيد عهد التعددية، فإن هناك من الباحثين من يذهب إلى أن النظام هدف من كل ذلك إلى تجديد نفسه، والإبقاء على سلطته، إذ لا يمكن نعت ما قام به إلا بـ"الديمقراطية الدفاعية"^(*)، وإذ لا عجب من أن تتيح هامشا محدودا من الإنفتاح السياسي، يرتكن بإرادة السلطة، وليس بأطر قانونية ديمقراطية، وتنظيمات سياسية فعالة، ومجتمع مدني مستقل.

وتقترب التعددية في الجزائر من نموذج التعددية السياسية المقيدة⁽³⁾ الذي تظهر فيه التعددية مقيدة بقوانين كثيرة لا تجعلها تمارس العمل السياسي بسهولة، وعلى هذا يؤسس "الحواري عددي" نظرتة للنظام الذي حاول تجديد نفسه من خلال تعددية مقيدة، أو مراقبة، والتي تكون فيها جبهة التحرير الوطني هي الحزب المهيمن، لكن الإنتخابات - انتخابات 1991 التشريعية - قادت إلى تطور آخر، أين دور الحزب المهيمن أصبح شكلا ضد النظام، بل ويهدد النظام نفسه⁽⁴⁾.

(1) عنصر العياشي، مرجع سابق، ص10.

(2) حمدي عبد الرحمن، النظم الحزبية والمشاركة السياسية، مجلة الديمقراطية، العدد04، حريف 2001، ص33.

(*) حيث تعتبر الإجراءات التي اتخذها النظام في سبيل الديمقراطية، هي إجراءات ذات طابع دفاعي، غايتها ضمان استمراره وبقائه مُتفردا بالسلطة. أنظر في ذلك: حسنين توفيق إبراهيم، التطور الديمقراطي في الوطن العربي، السياسة الدولية، العدد142، أكتوبر 2000، ص11.

(3) عمر فرحاني، النظم السياسية العربية بين سلبية الثبات وإيجابية التغيير، مجلة العلوم الإنسانية، العدد02، جوان 2002، ص79.

(4) L'haouari ADDI, Les partis politiques en Algérie et la crise du régime des "grands électeurs".

in site internet :

http://www.algeria-watch.org/Fr/article/analyse/addi_partis.htm.

فيما يخص مسألة التداول على السلطة، نلاحظ تطورا إيجابيا بالنسبة للجزائر، حيث أنه في الثلاثين سنة التي أعقبت الإستقلال، تداول ثلاث رؤساء جزائريون على الحكم، فيما شهدت الفترة الممتدة بعد ذلك، أي من 1992 إلى 1999 تعاقب أربعة رؤساء على الحكم. لكن من وجهة نظر أخرى، يرى البعض أن هذا التداول أُفرغ من محتواه الحقيقي، حيث أن أمر هذا التداول هو محتكر من طرف الفئة الحاكمة، ولم تنتقل السلطة من النظام إلى المعارضة أبدا، إلا مرة واحدة سنة 1991، ثم انقلب النظام عليها بتوقيف المسار الانتخابي⁽¹⁾. ويضيف "برهان غليون" أن هذه الفئة الحاكمة تريد أن تبقى في السلطة بشتى الطرق، وتبقى تستخدم كل الوسائل الإستثنائية، كحالة الطوارئ مثلا⁽²⁾، إنها ببساطة لا تؤمن بأن السلطة هي "غير قابلة للإملاك، ومجالها فارغ غير قابل للإستحواذ" على حد تعبير المفكر الفرنسي كلود لوفور⁽³⁾، إذن يمكننا التحدث عن توارث للسلطة، بدل التداول عليها.

إن الحديث عن التداول على السلطة، يقودنا إلى الحديث عن السلطة ذاتها، سلطة يقول بشأنها

"الهواري عدي:

"أما تتسم بالطابع المزدوج حيث وضعت الجزائر منذ الإستقلال نظاما يوجد فيه سلطتان: سلطة عسكرية نصّبت نفسها مصدرا للشرعية، وسلطة تنفيذية تعتمد على الأولى، وبينما امتنعت سلطة الجيش عن وضع مؤسسات لإدارة مسؤولياتها، اكتفت السلطة التنفيذية بإضفاء الطابع المؤسسي على أجهزتها. إن السلطة الحقيقية (الخفية) هي تلك التي تمارسها الهيئة العسكرية، أما السلطة الظاهرة فيتولاها رئيس الجمهورية والحكومة"⁽⁴⁾.

لقد أفضى هذا الطابع المزدوج للسلطة إلى مصدرين للشرعية: شرعية الرئيس التي يكتسبها بواسطة الجيش، والذي يُنتخب بالإقتراع العام، وشرعية الصناديق التي بواسطتها يكتسب صاحب الأغلبية الانتخابية صفة الوزير الأول ويختار وزراؤه، فالنظام إذن له شرعيتان: الجيش يختار الرئيس، والحكومة تُختار بواسطة الأغلبية البرلمانية. وبرغم ثنائية سلطة الدولة هذه، يبقى الجيش هو الوحيد السلطة الفعلية، والذي له اليد الطولى في تعيين الرئيس⁽⁵⁾، وإذا كان ذلك غير صحيح، فلما كان بوتفليقة دائما يصرح بأنه سيمارس صلاحياته كاملة غير منقوصة، ولما كان يُصرّ على أن يعود الجيش إلى الثكنات وينصرف إلى مهامه الدستورية.

(1) عمر فرحاتي، مرجع سابق، ص 78.

(2) برهان غليون في حوار مع الخبر، 13 ماي 2004.

(3) نورالدين ثنيو، الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية. مأخوذ من موقع انترنيت:

<http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=9562>

(4) نورالدين ثنيو، الدولة الجزائرية .. المشروع العصي، المستقبل العربي، العدد 242، أبريل 1999، ص 30.

(5) Lhaouari ADDI, op.cit.

يبقى أن نشير إلى نقطة على غاية من الأهمية في هذا المجال، وهي أنه إذا كان الوصول إلى الحكومة يتم عن طريق انتخابات برلمانية تخوضها الأحزاب، والفائز فيها يُقدم مرشحه لمسؤولية الحكومة، فإن ذلك ينتفي عن النسبة لمؤسسة الرئاسة، حيث أن الرؤساء لم يأتوا إلى السلطة عن طريق الترشح بواسطة أحزاب، ولقد عبر "مور" H.C. Moore عن هذا الوضع الغريب والشاذ عن الديمقراطيات والتعدديات الحديثة في الستينيات عندما وصف الدولة في الجزائر بأنها دولة غير قائمة على حزب (1).

وتمشيا مع ما سبق، فإن الوصف الذي أطلقه "ناير" Nair على النظام السياسي الجزائري في الثمانينيات لا يزال يصلح إطارا تحليليا وتفسيريا لطبيعة النظام في التسعينيات، حيث تلعب الأحداث المتعاقبة في هذه الفترة على إعطائه القدرة التفسيرية لذلك. إذ الرئيس ما هو في الحقيقة إلا مُسير سياسي يخضع لمصالح أساسية لجماعة أتت به إلى السلطة، هذه الجماعة في تحالفها مع البيروقراط والتكنوقراط شكلت أو أفضت إلى طبيعة عسكرية- بيروقراطية للنظام (2). وإذا كان هذا هو الواقع الفعلي لطبيعة النظام حسب الكثيرين، فإن هناك واقعا منشودا، يتمثل في نمط الدولة السلطانية (3) الذي تحدث عنه "لوكا و فاتان" (Luka et Vatin) في السبعينيات، نمط تتفوق فيه الوظيفة الرئاسية على ما عداها، وينحو صاحبها لأن يتحرر من قيود أية فئة أو قوة من القوى المشكلة للنظام، وبالتالي يعمل على استقلاليته في تسيير وتصريف أمور الدولة. ويبدو أن هذا ما يسعى إليه بوتفليقة من خلال المطالبة باسترجاع كامل صلاحياته المخولة له دستوريا، وضمنا استبعاد الدوائر المتنفذة في صنع القرار وعلى رأسها الجيش.

أما بشأن العلاقة بين السلطات الثلاث، فإنها تعبر عن خلل واضح بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، حيث نلاحظ هيمنة الأولى على الثانية، من خلال الصلاحيات الممنوحة للرئيس، والمخولة له الحق في التشريع بأوامر في ظل شغور المجلس الشعبي الوطني، أو بين دورتي انعقاده العاديتين، أو في حالة الاستثناء. هذا في دستور 28 نوفمبر 1996، بينما دستور 03 فيفري 1989 لم يكن يثبت له هذه الرخصة إلا في حالة الإستهاء فقط (4). كما نلاحظ هيمنة السلطة التنفيذية تمتد حتى إلى السلطة القضائية - المفروض أنها مستقلة كليا في جميع أنواع النظم - حيث أن الدستور يجعل من الرئيس القاضي الأول للبلاد من خلال ترأسه للمجلس الأعلى للقضاء، وتعيين القضاة، ونقلهم... إلخ.

(1) محمد هناد، مرجع سابق، ص 84.

(2) علي بو عناقفة وعبد العالي دبله، مرجع سابق، ص 56.

(3) نفس المرجع، ص 54.

(4) علي الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الإستمرار والتغيير. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،

إن هذا أدى إلى عدم وضوح طبيعة الحكم، فعلى حين يضعه الكثيرون في خانة النظم شبه الرئاسية، بسبب الصلاحيات الكبيرة الممنوحة لرئيس الدولة على حساب البرلمان، يرى آخرون أن تضخيم الصلاحيات^(*) إلى حد كبير يجعلنا نتكلم عن نظام رئاسي.

وهذا ما انتقده "مولود حمروش" عندما قال إنه مهما كانت الدساتير فإنها تخفق في آخر المطاف، لأن الطاعى فيها هو هيمنة السلطة التنفيذية التي ترفض التعددية، تعدد مراكز القرار، وترفض عمل المؤسسات. ولهذا فالنظام وصل إلى حدوده ويجب البحث عن قواعد حكم أخرى⁽¹⁾.

هذا عن الطبيعة الشكلية للنظام السياسي، فماذا عن الطبيعة الوظيفية له ؟

المطلب الثاني: الطبيعة الوظيفية^(**) للنظام السياسي الجزائري.

على الرغم من التغيرات والظروف الدولية الجديدة التي مسّت العديد من الأنظمة التسلطية في العالم وقادتها نحو ولوج الديمقراطية، فإنه يمكن موقعه النظام الجزائري ضمن التي لا تزال تراوح مكانها، وترفض قيادتها التكيف مع هذه الظروف الجديدة، وأقصى ما تفعله أو تبديه هو أشكال من الإنتخابات وظيفتها إعادة إنتاج نفس النظام وإبقاء نفس الأشخاص⁽²⁾، ليتحقق بذلك ما كان يقوله ميكيافيلي من أن "هدف كل حاكم هو تحقيق متعة السلطة والحفاظ عليها"⁽³⁾، بغض النظر عن كون الحاكم فردا أم جماعة.

(*) إن تضخيم صلاحيات الرئيس له طبيعة ازدواجية، حيث ترتبط بشخصية الرئيس ونمط وصوله إلى السلطة، وعلى أساسها تقوى أو تضعف مؤسسة الرئاسة. ونمّيز هنا حالتين تحضّان الجزائر:

- 1 - عندما يصل الرئيس إلى السلطة عن طريق الجيش ويكون ذا شخصية ضعيفة، فإن مؤسسة الرئاسة تميل إلى الضعف، حيث تتبع المؤسسة العسكرية، وحدث هذا مع الرؤساء: الشاذلي بن جديد، علي كافي، واليمين زروال.
 - 2 - عندما يصل الرئيس إلى السلطة عن طريق الجيش ويكون ذا شخصية قوية، فإن مؤسسة الرئاسة تميل إلى أن تقوى، وتدخل في صراع مع المؤسسة العسكرية، وحدث هذا مع الرئيس بوتفليقة.
- وتبقى حالة أخرى، أين يصل الرئيس إلى السلطة عن طريق الإرادة الشعبية، وهي غريبة عن الجزائر.

(1) الخبر الأسبوعي، العدد 121، من 06 / 25 إلى 01 / 07 / 2001.

(**) في بعض الأحيان يصعب التمييز بين ما هو شكلي وما هو وظيفي في طبيعة النظام السياسي الجزائري، فهيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية مثلا، تعبر عن الشكل الخارجي للنظام، بيد أنها تخفي هدف النظام المتمثل في الإنفراد بتسيير وتصريف أمور الدولة، بعيدا عن المؤسسات التمثيلية للشعب وعلى رأسها البرلمان، وهكذا يتحول الشكل في حدّ ذاته إلى وظيفة.

(2) عمّار حفّال، قوى ومؤسسات العولمة: التحليلات والاستجابة العربية، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، العدد الأول، شتاء 2001-2002، ص 175.

(3) رابح لونيسي، مرجع سابق، ص 107.

لقد تسيّد الإقصاء والغلق النظام السياسي منذ الإستقلال وحتى بداية التعددية، فتبعاً للأحادية التعسفية، هناك خنق الحريات الفردية والعامّة، وتضييق على حرية التفكير والتعبير، وتهميش لمنظمات المجتمع المدني، انضاف إلى ذلك صفة رئيسية تجذّرت في النظام منذ الإستقلال كذلك، وأصبحت لصيقة به، أو إن شئنا قلنا أنّها أصبحت مُكوناً أساسياً ترتكز عليه هوية هذا النظام، وبالتالي يصعب فصلها عنه خارجياً، أو التخلي عنها طواعية، وهي أنه لا يقبل أية منافسة أو تهديد يمكن أن يأتيه داخلياً أو خارجياً⁽¹⁾، وطرق التعامل مع هذه التهديدات أو المنافسات تراوحت بين السلمي منها والعنيف (وصلت حد التصفية الجسدية).

ويبدو أن النظام لا يملك الجدية ولا الإرادة السياسية في الذهاب بعيداً نحو التعددية السياسية والحزبية، فهو لا يعترف من الناحية الفعلية بالتنظيمات الحزبية كشريك فعلي في العملية السياسية⁽²⁾، إنه يرفض تبادل المواقع بين السلطة والمعارضة من خلال ما يُقرره الشعب عن طريق انتخابات حرة ونزيهة، لذا نجده يفرض قيوداً ويرسم حدوداً لأدوارها وطموحاتها، ويصبح دور الحزب حسب النظام ليس النضال من أجل الوصول إلى السلطة، وإنما إضفاء مسحة ديمقراطية على النظام نفسه.

وهذا ما أسس لتقاليد سياسية تُؤمن بالأحادية في العمل والنشاط السياسي والاجتماعي والاقتصادي... إلخ، كل هذا يضطلع به النظام، بينما يُغلق الباب في وجه مؤسسات المجتمع المدني، وما وُجد منها - على قلته وعدم فعاليته - هو آلية من آليات عمل النظام. إذن هناك خنق للمجال السياسي الممتد بين الدولة والمجتمع، والمفترض أنه مخصص للجمعيات الوسيطة أو ما يطلق عليه بمنظمات المجتمع المدني.

إن كل هذا وغيره زكّي طروحات الذين يعتقدون بالطبيعة اللاديمقراطية للنظام السياسي الجزائري، وأبعد من ذلك هناك من يعتقد أن النظام يلعب دور الكابح لمسيرة الديمقراطية بالجزائر، إذ يعمل على استمرار الفئات المهيمنة التي تستخدم النظام لخدمة مصالحها الشخصية، كما أنّها تسهم في إنتاج واستمرار نظام سياسي غير متجانس ويفتقد التخصص المؤسساتي، لتبقى الدولانية Etatism هي السمة الأكثر تميزاً لهذا النظام، وذلك من خلال سعيه إلى التنظيم الكلي للمجتمع⁽³⁾.

وحسب هؤلاء دائماً، فإنه لا يمكننا أن ندرج توقيف المسار الإنتخابي سنة 1992 إلا في هذا الإطار، حيث أوضح ذلك أن الديمقراطية هي لعبة في أيدي الأنظمة، وأن الأنظمة تلغي كل مسار ديمقراطي، إذا لم يكن في صالحها.

(1) علي بوعنافة وعبد العالي دبله، مرجع سابق، ص 51 .

(2) علي الدين هلال ونيفين مسعد، مرجع سابق، ص 71.

(3) إسماعيل قبيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2002. ص 129.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تابع النظام سياسة الإقصاء، إقصاء كل قوة سياسية تطرح بديلا لما يعتبره النظام الأنسب والأمثل لحل الأزمة التي عرفتها الجزائر بعد توقيف المسار الانتخابي⁽¹⁾، ليخلصوا إلى أنه إذا كانت المسألة الديمقراطية قد طُرحت بشدّة بعد أحداث أكتوبر 1988، فإن ما عرفته الجزائر في السنوات التالية لها، جعل مسألة الديمقراطية تتراجع لصالح مسائل أخرى، اعتلت الأولوية حسب النظام، من استعادة الأمن، والحفاظ على مؤسسات الدولة، وقد انعكس هذا سلبا على باقي المؤسسات، خصوصا ما تعلق منها بالمجتمع المدني.

وفيما يخص المؤسسات التمثيلية وعلى رأسها البرلمان، فإنها من الضعف ما يجعلها غير قادرة على التعبير عن انشغالات المواطنين ومطالبهم⁽²⁾، ومن ثمة المساهمة في صنع القرارات السياسية التي تخصهم. إن هذا الضعف مرده إلى طبيعة هذه المؤسسات ذاتها، التي لا تعكس في الكثير من الأحيان الصفة التمثيلية للإرادة الشعبية من جهة، ومن جهة ثانية، القيود الدستورية التي ترد عليها، إذ يتساءل الكثيرون في هذا الصدد عن معنى إنشاء غرفة برلمانية ثانية (مجلس الأمة) ثلث أعضائها يعينهم الرئيس، وقاعدة التصويت فيها ثلاثة أرباع الأعضاء؟! فعندما تنأى الأطر المؤسساتية عن العمل السياسي، يجري استعاضة دورها بأطر أخرى يحتل فيها الفرد موقعا متميزا⁽³⁾، ويصبح المحرك الأساسي للعملية السياسية.

تبقى نقطة مهمة جدا، وهي إشكالية الشرعية التي لا تزال مطروحة رغم اتجاه النظام نحو الشرعية الدستورية أو المؤسساتية. إن هذه الإشكالية التي لم تكن مطروحة بقوة في الستينيات والسبعينيات^(*) بدأت تطفو إلى السطح مع بداية الثمانينيات، أين بدأ يخبو بريق الشرعية الثورية والتاريخية، نظرا لأن جيل الثمانينيات بعيد نوعا ما عن الثورة، وكذا فشل النظام في عمليتي التنمية والتحديث، الشيء الذي أدى إلى تأزم الأوضاع، وكانت أحداث أكتوبر 1988 أحد مظاهر هذا التأزم، ودفعت فيما بعد إلى البحث عن نمط جديد للشرعية، تمثله النظام في الشرعية القانونية والمؤسساتية من خلال دستور 23 فبراير 1989.

ويتفق أغلب الباحثين على ضرورة المطابقة بين الشرعية الدستورية والتجسيد الميداني لها، وأن أي تضائل في هذه الشرعية، أو قصور في فعاليتها، يؤدي حتما إلى عدم الإستقرار السياسي من خلال:

(1) عبد الحميد مهري، الأزمة الجزائرية: الواقع والآفاق، المستقبل العربي، العدد 226، ديسمبر 1997، ص 07.

(3) حسين علوان البيج، المشاركة السياسية والعملية السياسية في الدول النامية، المستقبل العربي، العدد 223، سبتمبر 1997، ص 72.

(1) نفس المرجع، ص 76.

(*) بحكم أن الجيل آنذاك عايش الثورة، وبسبب الشعارات الكبرى التي كانت مرفوعة وكذا المشاريع والورشات التي فتحتها الجزائر:

الثورة الزراعية، الثورة الصناعية... إلخ.

- 1- عدم استقرار المؤسسات السياسية: ويتضمن ذلك أساسا ظاهرة عدم الإستقرار الحكومي.
 - 2- التفكك السياسي: بمعنى شيوع عدم التكامل بين النخبة الحاكمة والجماهير، فضلا عن عدم التكامل على مستوى المجتمع، حيث تبرز قضايا الولاءات الجهوية والإقليمية.
 - 3- العنف السياسي: ويتضمن العنف الحكومي الموجه إلى المجتمع والقوى السياسية والإجتماعية الناشطة فيه من جهة، والعنف الشعبي الذي يتمثل في لجوء القوى السياسية والإجتماعية والجماهير غير المنظمة في شكل عام، إلى استخدام الوسائل العنيفة بقصد التأثير على الحكومة، أو إضعاف مواقفها، أو الإطاحة بها كلية⁽¹⁾ من جهة أخرى.
- وهذا ما عاشته الجزائر خلال العشرية الأخيرة.

إذن يمكننا مراوحة النظام السياسي الجزائري بين لا ديكتاتورية تخص الجانب الشكلي للنظام، ولا ديمقراطية تعكس طبيعته الوظيفية. وهذا ينعكس على عملية صنع القرار ككل، وكذا المراكز التي تتولاها من ناحية، ومن ناحية أخرى تُبقي القيود والضوابط التي يمكن أن تحد من الدور المتزايد لصانع القرار في السياسة الخارجية ضعيفة و عديمة الفعالية.

(2) مجدي حمّاد، العسكريون العرب وقضية الوحدة. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1987، ص271.

المبحث الثاني:

**مراكز صنع القرار في السياسة
الخارجية الجزائرية**

في البداية لا بد أن نشير إلى أن مراكز صنع القرار قد تعددت وتتنوع، وتختلف درجة أهمية وتأثير كل منها حسب موقعه في النظام السياسي، وحسب ما يجوزه من صلاحيات وإمكانات، وكذا مدى اهتمامه بمجال السياسة الخارجية ذاتها، وعلى هذا الأساس تتراتب القوى والمؤسسات في التأثير من الأكثر إلى الأقل. وإذا كان من الصعوبة وضع معايير لقياس هذا التأثير، فإنه ينضاف إليها عدم الوضوح والمعرفة الحقيقية للفاعلين المساهمين في صنع قرارات السياسة الخارجية، كما أن تنوع وتعقد مسائل هذه الأخيرة، يؤثر على تراتبية هؤلاء الفاعلين أنفسهم، وبالتالي هذه التراتبية نفسها غير ثابتة- على الأقل من الناحية النظرية. إذن وتأسيسا على ما سبق، فإن تحديد أي الفاعلين أكثر تأثيرا في صنع قرارات السياسة الخارجية أمر في غاية الصعوبة، بيد أن عددا من الباحثين المهتمين بالشؤون الجزائرية يتكلمون عن مؤسستين تتجاوزان عملية صنع القرار السياسي عموما، المؤسسة العسكرية ومؤسسة الرئاسة، الأولى بصفتها الصانع الفعلي للقرار السياسي، والثانية تحاول أن تنتزع هذا المركز لتتطابق سلطتها الرسمية أو الشكلية مع السلطة الفعلية، وخاصة بعد مجيء الرئيس بوتفليقة.

المطلب الأول: المؤسسة العسكرية.

يُعتبر الجيش بالتعريف، مؤسسة من مؤسسات الدولة، وليس جهازا أو أداة بإمرة السلطة، إنه مؤسسة للأمة وليس للنخبة الحاكمة، شأنه في ذلك شأن مؤسسات السيادة الأخرى، كالقضاء مثلا أو رئاسة الدولة⁽¹⁾، وعليه فإنه يمتنع عن الإشتغال بالسياسة والسلطة داخل المجتمع، ويُفترض أن يكون محايدا وملتزمًا بمهامه المنوطة به دستوريا.

إن هذا الحياد يقتضيه تموقعه ضمن المؤسسات التي تعبر عن مجال السيادة، وهو مجال التعبير عن كيان الأمة والدولة برمتها، ومجال السعي إلى صون هذا الكيان وحمايته، وبالتالي هو مجال إجماع⁽²⁾. بعكس مجال السياسة والمنافسة الذي يتحقق فيه مبدأ المشاركة السياسية. بمعناه الواسع، حيث يُتيح للمواطنين تقرير مصيرهم السياسي وفق إرادتهم المشمولة بضمانات القانون.

إذن يمكن القول أن العلاقة بين الجيش والسلطة هي علاقة انفصالية، بحيث يكون الجيش تابعا للدولة لا للسلطة، ولا يخضع لها- للسلطة- إلا في إطار ما حدده الدستور، وهذا ما يؤدي به إلى أن ينأى عن الصراعات والخلافات السياسية التي تعترى مجال السلطة.

(1) عبد الإله بلقزيز، السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة. في كتاب الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي. بيروت،

مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002. ص ص 15، 16.

(2) نفس المرجع، ص 19.

إذا كان هذا هو الوضع الإعتباري للجيش في الدول الديمقراطية الحديثة، فإن ما عرفته الجزائر شأن آخر، سنراه فيما بعد.

تتميز المؤسسة العسكرية أو الجيش - خاصة في الدول غير الديمقراطية - بتفوقها على باقي المؤسسات الأخرى، بسبب جملة من الخصائص والعوامل، يتجلى أهمها فيما يلي:

- 1- احتكار القوة.
- 2- أنها أكثر المؤسسات الوطنية تطورا من ناحية التكامل القومي.
- 3- أنها أكثر المؤسسات تقدما من الناحية العصرية، التكنولوجية، والتنظيمية⁽¹⁾
- 4- الضعف السياسي للطبقة الوسطى وقواها المدنية وأحزابها، وغياب مؤسسات اجتماعية حديثة ومنظمة.

إن هذا وغيره، أدى بالمؤسسة العسكرية لأن تتدخل في شؤون السياسة، ففي نقطة أولى يشكل عدم التوازن المؤسسي أحد مداخل الظاهرة العسكرية، وفي نقطة ثانية وبسبب موقعها المتفرد، تعتبر المؤسسة العسكرية أن لها رسالة اجتماعية و وظيفة سياسية- خارج نطاق مسؤولياتها العسكرية الخالصة- و يجب تأديتها⁽²⁾، أما النقطة الثالثة فيتمثلها كل من فاينر (S. Finer) وهنتنغتون (S. Huntington) في أن تدخل المؤسسة العسكرية في أمور السياسة ينم عن عجز السلطة المدنية في حماية النظام السياسي عن طريق الأنماط النظامية، والأدوات الأخرى للسيطرة، وليس صحيحا أن انخفاض الثقافة السياسية هو الذي يتيح هذا التدخل⁽³⁾.

وبالمقابل فإن ما يجمع المؤسسة العسكرية من التدخل في الشؤون السياسية، ليس الإحتراف العسكري فقط، وإنما وجود تقاليد راسخة من الإستقلال العسكري مقترنة بشكل دقيق من أشكال السيطرة السياسية.

(1) مجدي حماد، مرجع سابق، ص 131.

(2) نفس المرجع، ص 150.

(3) نفس المرجع، نفس الصفحة.

في الجزائر المستقلة، يُعتقد أن تدخل الجيش (*) في السياسة ليس حكرا على فترة دون أخرى، حتى وإن اختلف شكل هذا التدخل ومداه، وتُثبت قرائن وشواهد عديدة صحة هذا، فمن الناحية الدستورية أو القانونية، نجد أن الميثاق الوطني الصادر في 1976 وفي 1986 قد أناط بالجيش ثلاث مهمات رئيسية:

1- الدفاع عن سلامة التراب الوطني.

2- الذود عن الثورة الاشتراكية.

3- المساهمة في تنمية البلاد، وبناء مجتمع جديد (1).

وواضح أن المهمة الأولى تشترك فيها أغلب جيوش العالم، بينما ما تبقى لا يمكن أن يُدرج إلا في إطار تدخل الجيش في السياسة.

من الناحية العملية و حسب الياس بوكراع، فإن هناك صيغا أربعة لهذا التدخل تَبَدَّى في:

1- الجيش الوطني الشعبي كان ممثلا في السلطة السياسية إلى غاية شهر مارس 1989

(مع بداية التجربة الديمقراطية انسحب من المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني).

2- يتولى الجيش مهمة اختيار رؤساء الجمهورية.

3- يحسم ويفصل في الصراعات السياسية.

4- الجيش يمارس أيضا دورا سياسيا من خلال محافظته على الاستقرار الداخلي

ومراقبة النمط السياسي (2).

إن هذه النقطة الأخيرة أدت إلى أن تصبح مهمة الجيش تتمحور حول قضايا الأمن الداخلي، رغم أن دستور 1996 جعل مهمات الجيش تختص بالدفاع الخارجي، حيث جاء في المادة 25 منه "تتنظم الطاقة الدفاعية للأمة، ودعمها وتطويرها، حول الجيش الوطني الشعبي، تتمثل المهمة الدائمة للجيش الشعبي الوطني في المحافظة على الإستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية، كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي، ومختلف مناطق أملاكها البحرية".

(*) يعتبر الجيش الوطني الشعبي امتدادا لجيش التحرير الوطني، هذا الأخير ترجع نواة تكوينه إلى المنظمة السرية (O.S) التي أنشأت عام 1949، والتي اعتبرت بمثابة الجناح العسكري لحزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (MTLD)، لكنها لم تدم طويلا، حيث تم اكتشافها من طرف الإستعمار في مارس 1950 وتم حلها. حاول أعضاؤها بعثها من جديد، لكن اصطدمت رغبتهم بالقيادة السياسية للحزب بدعوى الحفاظ عليه، وبذلك تشكلت نظرة احتقار العسكري للسياسي ووصفه بالإنتهازي والمتآمر والجبان. وعقب الأزمة التي عرفها حزب (MTLD) بين رئيس الحزب مصالي الحاج وأعضاء اللجنة المركزية الذين أرادوا تحديد صلاحيات الرئيس، تدخل العسكريون المتمثلون في أعضاء المنظمة الخاصة القداماء (الحلة) وشكلوا اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA) ليأخذوا بذلك زمام المبادرة والإعلان عن الثورة المسلحة وإجبار الأطراف المتصارعة على الإلتحاق بها، بالتالي حسم الصراع السياسي العقيم بين المركزيين والمصاليين.

تسيّد العسكريون قيادة الثورة إلى غاية انعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956، أين أقرت أولوية السياسي على العسكري، بحجة وجود اتصالات جد متقدمة مع السلطة الفرنسية، إلا أن اغتيال عبّان رمضان في ديسمبر 1957 اعتبره الكثيرون عدولا عما قرره مؤتمر الصومام، وبداية لتسلط العسكريين على الثورة ومصير الجزائر فيما بعد. أنظر في ذلك: رابح لونيسي، مرجع سابق، من ص11 إلى ص18.

(1) محمد هناد، مرجع سابق، ص94.

(2) إلياس بوكراع، العلاقات المدنية-العسكرية في الجزائر: هل الجزائر بلد ذو نظام عسكري؟. مجلة الجيش، العدد 461، ديسمبر 2001، ص34.

- بالنسبة لإمكانية انسحاب الجيش من السياسة يبدو أنها مُتوزعة بين أسباب متعلقة بالجيش ذاته، من حيث موقعه الداخلي وروابط القوة السائدة فيه، إذ يُعتقد أن الجيش المتناسك والمتربط داخليا، هو أقدر على ضبط والحد من تدخله في السياسة إذا رغب. وأسباب أخرى ترتبط بالبيئة الخارجية له، تمثل في :
- 1- درجة نمو الوعي السياسي للجماهير، ودرجة تطور منظماتها السياسية الحزبية والنقابية، ومدى تدعيم ونمو خبرة القوى المؤيدة للمشاركة السياسية.
 - 2- ضرورة الإستجابة لمطلب التنمية الإقتصادية، وهذا يتطلب خبرات فنية وتكنولوجيا متخصصة ليس لدى ضباط الجيش في الغالب رصيد كبير منها.
 - 3- وجود نخبة مدنية ملائمة لتسليمها السلطة أو لدخولها معترك استرداد السلطة وانتزاعها نزعا⁽¹⁾. وعادة ما ترجح الأسباب الأولى مع عدم إهمال الثانية.
- إلى جانب المؤسسة العسكرية كأحد مراكز صنع القرار نجد مؤسسة الرئاسة.

المطلب الثاني: مؤسسة الرئاسة.

يؤكد البعض على خصوصية السياسة الخارجية بالنسبة إلى السياسات الأخرى التي تتبعها الدولة في إدارة نشاطاتها المختلفة، وبالتالي فإن الرقابة الديمقراطية عليها قد تحد من فعاليتها، لذا وجب ألا تخضع لنفس الرقابة السياسية التي تخضع لها المبادرات الحكومية الأخرى⁽²⁾، لأنها تتعلق بالمصلحة القومية والأمن والمصالح الإستراتيجية للدولة، في محيط دولي مليء بالخصوم، وتأسيسا على هذا يُحجّد أن تضطلع السلطة التنفيذية بمجال الشؤون الخارجية.

إن هذا التحجيد يجد أساسه كذلك في:

- 1- تعقد وتزايد أهمية الشؤون الدولية، إضافة إلى السرعة التي تتم بها مختلف التفاعلات الدولية، أدى إلى ضرورة أن تكون عملية صنع السياسة الخارجية أكثر مركزية.
- 2- يمكن لشخص واحد - كرئيس الهيئة التنفيذية - أن يرسم السياسة الخارجية بصورة أفضل من هيئة جماعية كالبرلمان⁽³⁾.
- 3- السرية التي عادة ما تنسم بها الشؤون الخارجية.

(1) مجدي حماد ، مرجع سابق، ص 294.

(2) Maria Rogina Soares DE LIMA, Foreign Policy and Democracy : A Priliminary Analysis of The Brazilian Case.in site internet:

[Lima.html](http://www.isanet.org/noarchive/Lima.html)

<http://www.isanet.org/noarchive/>

(3) لويد جنسن، مرجع سابق، ص 135.

وينتج عن هذا أن يكون تدخل البرلمان في المجال الخاص بالشؤون الخارجية تدخلا لاحقا، إذ لا يأخذ المبادرة في قرارات السياسة الخارجية، وإنما يقتصر دوره على الموافقة أو الإعتراض على السياسة التي تقترحها السلطة التنفيذية، وضمن هذه الأخيرة نجد أن مؤسسة الرئاسة تلعب الدور المركزي في صنع قرارات السياسة الخارجية، وفق نظرية "المجال المحجوز" التي تعتبر أن عملية صنع القرار هي حكر على الذين يحتلون قمة الهرم السلطوي في الدولة⁽¹⁾، ولأن مؤسسة الرئاسة أكثر حيادية واستقرارا نسبيا مقارنة بالحكومة، وأبعد عن مجال الخلافات والصراعات السياسية التي تثيرها الأحزاب، خاصة إذا كانت الحكومة عبارة عن إئتلاف حزبي.

في الجزائر نستطيع القول أن مجال الشؤون الخارجية تختص به السلطة التنفيذية، وتخصيصا مؤسسة الرئاسة، لما أُتيح لرئيس الجمهورية من صلاحيات كبيرة في ذلك، ويبقى للبرلمان إمكانية فتح نقاش حول السياسة الخارجية بناء على طلب رئيس الجمهورية، أو رئيس إحدى الغرفتين، كما أورده المادة 130 من دستور 28 نوفمبر 1996.

وتظهر الرئاسة بشكل خاص وكأنها تتحكم كلية في صنع السياسة الخارجية، حسبما يبدو من خلال الدساتير التي عرفتها الجزائر، حيث تمنح سلطات واسعة لرئيس الجمهورية في تحديد وتوجيه السياستين الداخلية والخارجية، فدستور 1963 في مادته الثامنة والخمسين (58) منح لرئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها وتسييرها، وتنسيق السياستين الداخلية والخارجية للبلاد، واستمر على منواله دستور 1976 الذي بموجبه يُقرر الرئيس السياسة العامة للأمم وقيادتها وتنفيذها، أما دستور 1989 فنصت المادة 74 منه أن رئيس الجمهورية "يقرر السياسة الخارجية للأمم ويوجهها"⁽²⁾، وبذلك فإنه "يعين سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج وينهي مهامهم، ويتسلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب، وأوراق إنهاء مهامهم" ونفس الشيء نلاحظه في دستور 1996 من خلال ما عبرت عنه المادة 77.

إذن من الناحية الدستورية، يتفرد الرئيس بصنع سياسة الجزائر الخارجية وفق ما خُوّل له من صلاحيات، لكن من الناحية الفعلية يبدو الأمر على غير هذا النحو، إذ يرتبط أولا بطبيعة العلاقة التي تربط المؤسسات: العسكرية والرئاسة، وثانيا بالشخصية التي تشغل منصب رئيس الجمهورية، ومدى استعدادها لممارسة كامل الصلاحيات التي يُتيحها هذا المنصب.

بالنسبة للنقطة الأولى، يُصوّرها البعض على وجهين يصعب الفصل بينهما، فمن ناحية تظهر العلاقة وكأنها تعاونية، إذ ما فتى الرئيس يؤكد احترامه للجيش، وامتنانه للدور الكبير الذي لعبه في مقاومة الإرهاب والمحافظة على الطابع الجمهوري للدولة، وكذا سعيه الحثيث لمحو الصورة السلبية التي ارتسمت حول النظام،

(1) مارسيل ميرل، مرجع سابق، ص 327.

(2) سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري. الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 1990، ص 248.

وخصوصا المؤسسة العسكرية، في الداخل والخارج، وتمرير أطروحات هذه الأخيرة في حل الأزمة الجزائرية⁽¹⁾. ومن ناحية أخرى تكشف عن الطابع الصراعى بينهما، إذ ما انفك الرئيس كذلك يؤكد على أنه رئيس الجمهورية، وزير الدفاع، والقائد الأعلى للقوات المسلحة، وأن الجيش ما هو إلا مؤسسة من مؤسسات الجمهورية⁽²⁾، دوره محكوم بإطار دستوري لا ينبغي تجاوزه، ولقد أعرب عن استعداده للموت من أجل وقف تدخل المؤسسة العسكرية في عمله، إذ قال:

" أنا لا أحشى أحدا في أي موقع كان، وسأمضي في تنفيذ ما يمليه عليّ ضميري، لأنه لن يموت الإنسان أكثر من مرة، ولن يتأخر أجله أو يتقدم دقيقة واحدة"⁽³⁾.

وهكذا يمكننا أن نتحدث -حسب الوجه الأول- عن توظيف مؤسسة الرئاسة في خدمة المؤسسة العسكرية، أي تبعية الأولى للثانية، وهذا يعني أن صانع القرار الحقيقي هو الجيش، والرئيس ما هو إلا مُعبر عما يقرره الجيش، قد يترك له الحرية في بعض القضايا والمسائل دون أن يتجاوز الحدود التي يرسمها له، ونظرا لأن المؤسسة العسكرية لا تهتم كثيرا بالشؤون الخارجية إلا في حالات تهديد الأمن القومي أو تفاقم الصراعات الدولية⁽⁴⁾، فإن الرئيس يُترك له هامش كبير من الحرية في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية. أما حسب الوجه الثاني، فإن قوة شخصية الرئيس وحنكته تدفعه إلى أن يحقق مزيدا من الحرية والإستقلالية في صنع القرار السياسي عموما، وهذا ما حاوله بوتفليقة عندما اتجه إلى اكتساب شرعية جديدة غير شرعية الجيش، بإضافة إلى الشرعية القانونية اتجه إلى الشعب من خلال الإستفتاء للتسلح بالشرعية الشعبية، وهذا لخدمته في مواجهته مع الجيش الذي أتى به إلى السلطة. إذن حاول بوتفليقة المطابقة بين السلطتين الرسمية (الشكلية) والفعلية من خلال تحجيم دور الجيش في الحياة السياسية، وهذا يعني له إستقلالية أكبر في تقرير السياسة العامة للبلاد وعلى رأسها السياسة الخارجية، في ظل غياب أو ضعف القوى السياسية الأخرى وعلى رأسها الأحزاب .

(1) نورالدين العويدي، الرئاسة والعسكر بالجزائر.. تعاون وصراع وتعايش. مأخوذ من موقع انترنت:

http://www.islamonline.net/iol_arabic/dowalia/q politic_act_2000/q politic 10.asp

(2) International Crisis Group, la concorde civile : Une initiative de paix manquée. in site internet :

http://www.algeria-watch.de/pdf/pdf_fr/icg_rapport.pdf

(3) محمد جمال عرفة، انتخابات الجزائر..العسكريون في الحكم حتى إشعار آخر! مأخوذ من موقع انترنت :

<http://www.islamonline.net/arabic/politics/2002/06/article 01.shtml>

(4) عبد الرحمن يوسف بن حارب، مرجع سابق، ص56.

المبحث الثالث:

دور الأحزاب السياسية في صنع
السياسة الخارجية الجزائرية

يكاد يجمع الباحثون على أن دور الأحزاب السياسية(*) في عملية صنع السياسة الخارجية يثير إشكالات نظرية حقيقية، تجعل الوصول إلى نموذج نظري موحد يحكم ويفسر هذا الدور أمراً متعذراً، ويرجع ذلك إلى أن الأدبيات المختلفة في العلاقات الدولية - خاصة قبل الثورة السلوكية - ركزت كثيراً على الدولة كفاعل وحدوي ووحيد في صنع السياسة الخارجية، وأهملت باقي الفاعلين، وفيما بعد الثورة السلوكية ركزت على الفاعلين فوق-القوميين، وأهملت نوعاً ما الفاعلين عبر القوميين أو تحت مستوى الدولة⁽¹⁾، وتزداد الصعوبة أكثر من الناحية العملية، بحيث أنه إذا كان من المستطاع تتبع دور الأحزاب في صنع السياسة الخارجية في دول أوروبية وأمريكية، فإن ذلك بالغ الصعوبة بالنسبة للأحزاب في العالم الثالث، على اعتبار هشاشة التجربة الحزبية فيها، وتميُّز دورها المنصب حول التحديث والتعبئة السياسية والمشاركة وغيرها من قضايا التنمية السياسية⁽²⁾.

كما يتحدثون عن نمطين لهذا الدور:

- الدور المباشر: وفيه تتكفل الأحزاب برسم ووضع سياسة خارجية خاصة بها، وتعمل على تنفيذها مباشرة، دون واجب المرور على الدولة للحصول على موافقتها.

- الدور غير المباشر: وفيه لا تعتمد الأحزاب السياسية على وضع سياسة خارجية خاصة بها، وإنما تسهم في التفاعلات الدولية، عن طريق المشاركة في عملية صنع السياسة الخارجية التي تختص بها الدولة. وهذا النمط هو الذي سنعتمده.

المطلب الأول:

العوامل الداخلية المحددة لدور الأحزاب السياسية في صنع السياسة الخارجية الجزائرية.

وهي عوامل متعلقة بالأحزاب ذاتها، من حيث نشأتها وتطورها، خصائصها، أدوارها... إلخ. إن الأحزاب في الجزائر لم تعرف المنشأ والتطور الذي عرفته بقية الأحزاب في النظم الديمقراطية الحديثة، إذ ماعدا حزب جبهة التحرير الوطني الذي أُعتبر منذ الإستقلال الحزب الطلائعي الوحيد، وحزب جبهة القوى الاشتراكية (FFS) غير المعترف به والذي كان يمثل حزب المعارضة، فإن بقية الأحزاب الأخرى

(*) بالإضافة إلى الأحزاب، نجد هناك مؤسسات المجتمع المدني والرأي العام والجماعات الضاغطة، والتي يفترض بها أن تشارك في الحياة السياسية عموماً، ونظراً لعدم امتلاكنا معلومات كافية عنها، فإننا ركزنا على دور الأحزاب بوصفها الأكثر اهتماماً بالشؤون السياسية، وبوصفها الأقرب إلى مراكز صنع القرار عن طريق تسلمها أو مشاركتها السلطة بواسطة الانتخابات.

ونشير الإنتباه إلى أنه عند دراسة دور الأحزاب في صنع السياسة الخارجية، يجب أن نميز بين تلك التي خارج السلطة (المعارضة) وبين تلك التي في السلطة. على أننا في دراستنا هذه سنفترض الإستواء بينهما، نظراً للضعف الواضح الذي تشهده الأحزاب السياسية الجزائرية، والذي ينأى بها عن المشاركة الفعلية في صنع قرارات السياسة الخارجية، سواء كانت في السلطة أو خارجها.

(1) عمرو هاشم ربيع، الأحزاب والسياسة الخارجية: أي دور؟، مجلة الديمقراطية، العدد 04، خريف 2001، ص 55.

(2) نفس المرجع، نفس الصفحة.

كانت وليدة الإنفتاح على التعددية السياسية الذي أقره دستور 1989، إذ بلغت ما يقارب الستين حزبا بمناسبة الانتخابات البلدية لسنة 1990⁽¹⁾. وإذا كان من المعروف أن الأحزاب تمثل تعبيرا عن الإتجاهات السياسية والاجتماعية والثقافية للمجتمع، وبالتالي لها امتدادات شعبية تصون بقاءها، فإن تطورات العشريّة الأخيرة أفضت إلى تقلص هذا العدد بشكل كبير، وكانت البداية مع انتخابات جوان 1990 وديسمبر 1991 التي أظهرت أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS)، وجبهة التحرير الوطني (FLN)، وجبهة القوى الإشتراكية (FFS)، وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD)، هي وحدها التي حصلت على مقاعد، بينما الأحزاب الأخرى أهملت أو أُقصيت، لأنها لم تحظ بدعم الشعب ولم يحتضنها⁽²⁾. ثم توالى الأحداث بعد ذلك لتكشف بحق، ليس فقط عن العدد المحدود للأحزاب التي يمكنها البقاء والمنافسة في الحياة السياسية، وإنما عن الضعف الواضح الذي يعترها، ويجعلها على هامش اللعبة السياسية التي ظهرت فيها السلطة كمركز مهيمن ومسيطر، وبالتالي يمكننا القول أن الأحزاب السياسية ليس لها القدرة الكافية لأن تؤثر في عملية صنع السياسة الخارجية.

إن عدم القدرة هذه ترجع في جزء منها إلى خصائص وميزات تتعلق بالأحزاب ذاتها، منها:

1- الإنفصام الواضح، واتساع الهوة بين قيادة الحزب وقاعدته، حيث كثيرا ما يُلاحظ أن القيادات تنفرد بقرارات لا تعكس طموحات أو على الأقل آراء القاعدة⁽³⁾، وهذا ما يؤدي بالحزب إلى أن يتصل عن وظيفة التعبير عن آمال ومطالب مناضليه ومؤيديه، ويؤدي به في النهاية إلى أن يفقد قاعدته الشعبية.

2- غياب الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية وفي سلوكها السياسي، حيث ما تفهمه الأحزاب من الديمقراطية والتعددية هو ذلك الجانب الذي يسمح لها ببلوغ سدة الحكم، وإلا فإنها تنفي الآخر وتنكر وجوده. وهناك من يجد لهذا مبررا تاريخيا، حيث نجد في الفكر السياسي العربي أن الصراع على السلطة لم يكن أبدا يعني الحد من تسلطها أو تقييدها، وإنما كان يعني الحلول محل الحكام كأشخاص، وليس تغيير السلطة من حيث هي شكل للحكم⁽⁴⁾، أي غلبة فكرة من يحكم على فكرة شكل الحكم. إن خير تجسيد لهذا، هو الانتخابات التشريعية لسنة 1991، أين استنفر حزب (RCD) جميع قواه لأن تُلغى نتائج انتخابات الدورة الأولى التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية المقاعد، ولم يحصل فيها (RCD) على أي مقعد، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل دعا الجيش بشكل علني، إلى منع الفيس (FIS) من الوصول إلى الحكم⁽⁵⁾.

(1) L'haouari ADDI, Les partis politiques en Algérie et la crise du régime des grands électeurs, op.cit.

(2) Ibid.

(3) أحمد الأصفر اللحام، مكونات الواقع العربي الراهن وأزمة ممارسة الديمقراطية. في كتاب المسألة الديمقراطية في الوطن العربي. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000. ص129.

(4) عبد النور بن عنتر، إشكالية الإستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 273، نوفمبر 2001، ص11.

(5) هدى ميتكيس، توازنات القوى في الجزائر (إشكاليات الصراع على السلطة في إطار تعددي)، المستقبل العربي، العدد 172، جوان 1993، ص41.

إن غياب الديمقراطية داخل الأحزاب، ارتبط بمسألة التداول على قيادة الحزب، والملاحظ في هذا الشأن أنه كثيرا ما ترتبط نشأة الحزب واستمراره بشخص مؤسسه، وإذ لا عجب أن ترتبط الشخصية بالأحزاب كذلك⁽¹⁾، وتصبح ولاءات الأعضاء والمناضلين والمؤيدين للحزب ترتبط بقيادته، لا ببرامج وأهداف الحزب، ومن هنا تكون النتائج الوخيمة عند رحيل مؤسسه أو قائده. وكمثال على ذلك حزب حركة النهضة، بعد رحيل عبد الله جاب الله وتأسيسه لحزب آخر هو حركة الإصلاح الوطني.

3- التشرذم و الإنشقاق، فبالنسبة للتيار الإسلامي مثلا، في بداية التسعينيات انقسم إلى حوالي 16 حزبا يتنافسون على تمثيله، وبالنسبة لانتخابات 1999 الرئاسية فإن قضية مرشح الإجماع قد أدت بالكثير من الأحزاب إلى الانقسام على نفسها، بدءا من حزب التجمع الوطني الديمقراطي (RND) الذي تولى قيادته أحمد أويحي بعدما أبعاد أمينه العام الطاهر بن بعيش الرافض آنذاك لدعم مرشح الإجماع، وحدث نفس الشيء مع حركة النهضة عندما عُزل عبد الله جاب الله من قيادة الحزب، ونفس الأمر بالنسبة لجهة التحرير الوطني فيما يتعلق بترشيح مولود حمروش للرئاسة⁽²⁾.

4- الإنتهازية وعدم الثبات على المواقف، ويتجلى ذلك في المواقف المتقلبة التي تبديها الأحزاب حيال ما يحدث في الحياة السياسية الوطنية، إذ بات من الصعب تصنيف هذه الأحزاب في أي إطار تتموقع، هل هي مشاركة في الحكم أم أنها في المعارضة؟ وينطبق هذا على عد معتبر من الأحزاب (أحزاب الائتلاف الحكومي الحالي مثلا) ممن تُفضل لعبة الإنتقال بين مواقع السلطة والمعارضة. ولكل حزب تيريراته الخاصة به، فالـ (RND) مثلا يُبرر مشاركته في الحكومة بضرورة وضع حد للقيادة الإسلامية للمؤسسات⁽³⁾، بينما حزب حركة مجتمع السلم (MSP) يجد له مبررا في إرادته وقف مسار علمنة الدولة من جهة، ومن جهة أخرى، إستراتيجية الخيارات المفتوحة التي ينتهجها الحزب من خلال دراسته كل البدائل التي تتيحها الحياة السياسية، والتعامل معها وفق منطقي عقلاني⁽⁴⁾، حتى أن الكثيرين وصفوا هذا الموقف بالمائع أحيانا، والبراغماتي أحيانا أخرى.

5- ضعف برامجها وتنظيمها الداخلي، إذ يبدو أنها تفتقد إلى برامج واضحة ومحددة وبديلة عما تعرضه السلطة الحاكمة، كما أنها تتسم بضعف التنظيم الداخلي، لحدثة عهدها بالتجربة الحزبية، ولا تملك قدرة التعبير عن مطالب ومصالح القوى الشعبية المختلفة (تنسيقية العروش مثلا أضحت بديلا عن الأحزاب في طرح مطالبها وتمثيل مصالحها). وبالتالي ما زالت الأحزاب غير قادرة على أن تشكل معارضة حقيقية وفاعلة للسلطة الحاكمة.

(1) علي الدين هلال ونيفين مسعد، مرجع سابق، ص 176 .

(2) بدر حسن شافعي، الديمقراطية في المغرب العربي، مجلة الديمقراطية، العدد 04، خريف 2001، ص 251.

(3) L'haouari ADDI, Les partis politique en Algérie et la crise du régime des grands électeurs, op.cit.

(4) جريدة النبا، العدد 376، 01 مارس 2004. وهي جريدة تابعة لحركة مجتمع السلم.

إن هذه الخصائص والميزات جعلت الأحزاب السياسية من الضعف ما يمنعها من بلورة برامج وأهداف حقيقية، تجعل منها قوى فاعلة في الحياة السياسية وتسهم في صنع القرارات السياسية الخارجية، خاصة إذا وصلت إلى السلطة، على أساس أن النظم الديمقراطية تفترض ذلك. إلا أن هذا يبقى بعيدا- على الأقل - في المدى المنظور، ذلك أن الرئيس لا يمثل أي حزب سياسي، ورئيس الحكومة قد لا يكون صاحب الأغلبية في البرلمان (أويحيى مثلا)، وعليه فإن هناك عوامل أخرى مُحددة لدور الأحزاب في صنع السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: العوامل الخارجية المحددة لدور الأحزاب في صنع السياسة الخارجية الجزائرية

ونقصد بها العوامل المتعلقة بالنظام، من حيث القيود أو التسهيلات التي يمنحها للأحزاب، ورؤيته لدورها في الساحة السياسية، وكذا فهمه ونظراته للمعارضة عموما. يجلل عدد من الباحثين العلاقة التي تربط بين النظام والأحزاب في إطار التفاعل التبادلي، مع التركيز على تأثير أكبر للأول في الثانية، لذا يعتبرون أن جزءا مما تشهده الأحزاب هو انعكاس لبيئة النظام المأزومة بمختلف عناصرها منذ التسعينيات⁽¹⁾. ولئن فُسرّ توقيف المسار الانتخابي عام 1992 بأن النظام السياسي الجزائري ليس مستعدا لإدماج الأحزاب المستقلة في وظيفته أو خدمته⁽²⁾، فإنه أُعتبر كذلك بداية لأزمة انسحبت على منظمات المجتمع المدني، وعلى رأسها الأحزاب، ذلك عندما عمد النظام إلى:

- 1- حل كل الجمعيات والنقابات المرتبطة بالجبهة الإسلامية للإنقاذ أو التابعة لها، بعد حل الجبهة نفسها في مارس 1992.
- 2- التضييق على منظمات المجمع المدني- وضمنها الأحزاب- أمنيا بسبب الظروف السياسية المتأزمة، واقتصاديا بسبب الإقتصاد المتردّي، ومعلوماتيا بسبب الرقابة الحكومية الصارمة على حرية تدفق المعلومات⁽³⁾.

ولم يكتف النظام بهذا، بل سعى إلى التقييد القانوني للأحزاب، من خلال المادة 42 من دستور 28 نوفمبر 1996، والتي نصت على أن حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون، لكن ذلك لا يعنى

(1) أيمن إبراهيم الدسوقي، المجتمع المدني في الجزائر (الحجرة، الحصار، الفتنة)، المستقبل العربي، العدد 259، سبتمبر 2000، ص70.

(2) L'haouari ADDI, Les partis politiques en Algérie et la crise du régime des grands électeurs, op.cit.

(3) أيمن إبراهيم الدسوقي، مرجع سابق، ص73.

تأسيسها على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو مهني أو جهوي، كما لا يجوز لها أن تتخذ كافة أشكال التبعية للمصالح أو الجهات الأجنبية، كما قيدها بالإعمال الفعلي لقانون الطوارئ بحجة هشاشة الوضع الأمني، والخوف من شيوع عدم الاستقرار وتقويض أركان الدولة⁽¹⁾. وبالتالي بات محظورا على الأحزاب التجمعات والمظاهرات والمسيرات إلا بتراخيص تمنحها وزارة الداخلية.

إذن النظام لم يمنع وجود الأحزاب السياسية، ولكن سعى إلى أن تكون امتدادا له، وفي خدمته، لأنه كان يدرك أن قوته وبقائه هي في ضعف مؤسسات المجتمع المدني وعلى رأسها الأحزاب، وقوتها واستقلاليتها تعني إضعاف مركزه، لذا كان من الواجب عليه لتفادي هذا الأمر اللجوء إلى :

1- إضعاف المعارضة السياسية وإن اقتضى الأمر إلغائها.

2- تأميم القاعدة المادية للعديد من مؤسسات المجتمع المدني، ومن أمثلة هذا التأميم القضاء على العديد من وسائل الإعلام التي تستغلها هذه المؤسسات لتعبر عن نفسها⁽²⁾.

ببساطة لقد حاول تدجينها وابتلاعها، ونجح في ذلك إلى حد كبير، حتى إن بعضها تحول إلى لجان مساندة للرئيس⁽³⁾، وبعضها الآخر هو امتداد للإدارة الحكومية، تتمثل مهمته في الدفاع عن السياسات الحكومية، وضبط قوائم المترشحين لمختلف المواعيد الانتخابية⁽⁴⁾.

وطبقا لما يراه محمد المجذوب من أن السلطة التنفيذية في الأنظمة العربية هي أقوى السلطات، ومن ثم فإن الحزب الذي تسنده هو أقوى الأحزاب حتى وإن كان يفتقد للتأثير الجماهيري أو الفاعلية السياسية⁽⁵⁾، نرى أن هناك بعض الأحزاب ليس لها دور فاعل في الحياة السياسية سوى أنها ديكور تُزيّن به مختلف المواعيد الانتخابية، تستعملها السلطة وتستخدمها لذلك، وهي لا تمتلك امتدادا على المستوى الشعبي ولا على المستوى الحكومي، بالمقابل هناك أحزاب شعبيتها تحدها السلطة وهي التي تقيسها، وتُعبّر عنها كيف ما تشاء من خلال مختلف المواعيد الانتخابية، وإلا بماذا نفسر أن حزب الأغلبية في المجلس الشعبي الوطني لسنة 1997 يفقد 108 مقاعد في انتخابات 2002 التشريعية، بينما حزب آخر يرتفع من 15 مقعدا إلى 156 مقعدا؟!

(1) علي الدين هلال ونيفين مسعد، مرجع سابق، ص 148.

(2) زياتي صالح، واقع وأفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، جانفي 2004، ص 79.

(3) بومدين بوزيد، قراءة في التجربة الديمقراطية المتعثرة بالجزائر. مأخوذ من موقع انترنيت:

<http://aldemokrati.com/index.php?option=content&task=view&193&itemid=0>

(4) L'ahouari ADDI : Les partis politiques en Algérie et la crise du régime des grands électeurs, op.cit

(5) فرحاتي عمر، مرجع سابق، ص 76.

ولا تزال التعبئة السياسية تمثل أحد أدوار الأحزاب وفق ما يراه النظام⁽¹⁾. هذا النمط القديم الذي كان سائدا في عهد الأحادية السياسية، والذي كان يقوم به حزب جبهة التحرير الوطني، أُريدَ له أن يستمر في عهد التعددية، وبالتالي بدل أن تكون الأحزاب أطرافا فاعلة في الحياة السياسية، تصبح أجهزة للدعاية والترويج للسياسات التي يقوم بوضعها النظام السياسي.

كذلك أُريدَ للأحزاب أن تكون مُجسّدة لإجراءات ديمقراطية، يسعى النظام لأن يتفنّع بها، دون أن تكون تعبيرا عن قيم ديمقراطية حقيقية، قيم تقتضي أن تكون الأحزاب التي هي خارج الحكم تمثل المعارضة، وتعمل كقوة توازن مكتملة للسلطة⁽²⁾، وبالتالي تؤدي دورا كبيرا في مجال الإستقرار السياسي، غير أن النظام يعتبرها مصدر إزعاج، وبذلك يبقى-النظام- الرافد الأساسي لأزمة المعارضة. وإزاء كل هذا، تنقلص فرص الأحزاب السياسية في صنع القرارات السياسية عموما إلى أضيق نطاق ممكن، و تؤول إلى الإنعدام فيما يخص السياسة الخارجية.

(1) محمد سعد أبو عمود، الأحزاب بين الدول المتقدمة والنامية، مجلة الديمقراطية، العدد 04، حريف 2001، ص42.

(2) عبد الإله بلقزيز وآخرون، المعارضة والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،

إذن، إذا كان النظام السياسي الجزائري يُجسّد الحد الأدنى ديمقراطيا من الناحية الشكلية، من خلال فتح المجال للتعددية السياسية والحزبية، وإجراء انتخابات بانتظام، وإقرار مبدأ التداول على السلطة، واستكمال بناء الصرح المؤسساتي... إلخ، فإنه ليس كذلك من الناحية الوظيفية، حيث لا تزال تَعْتَوِرُهُ بعض النقائص والممارسات التي تجعل البنية الوظيفية للنظام لا تتساير بنيته الشكلية، وتُفرغ الأطر المؤسسية من محتواها، وذلك عندما تصبح العملية السياسية محكومة بالإطار المؤسسي في ظاهرها، وبالأطر الفردية في باطنها.

إن هذا يفسح المجال لازدياد تأثير السمات الشخصية لصانع القرار في مقابل تراجع تأثير عامل الدور الذي يحكم سلوكيات وتصرفات صانع القرار، وبالتالي لا يزال يعمل النظام السياسي الجزائري على بقاء عملية صنع السياسة الخارجية محكومة بالأطر الفردية.

وإذا كانت المؤسسة العسكرية أحد الفواعل الداخلية المهمة في صنع القرار السياسي، فإنه في مجال السياسة الخارجية ينحصر دورها إلى أبعد الحدود، وذلك لعدم اهتمامها بالشؤون الخارجية إلا ما اتصل بشؤون الأمن القومي. على عكس المؤسسة الرئاسية التي تحاول أن تستفرد بهذا المجال، وذلك من خلال الصلاحيات الواسعة التي منحتها الدساتير المختلفة لرئيس الجمهورية، والمُحوّلة له الحرية الكاملة في تقرير السياسة الخارجية للأمة، وكذا من خلال الجهود الكبيرة التي يبذلها بوتفليقة من أجل التجسيد الميداني لهذه الصلاحيات.

وتبقى الأحزاب السياسية الحلقة الأضعف في مكونات النظام السياسي التي يمكن أن تؤثر على عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية، حيث يرتكز ضعفها بعوامل داخلية تتعلق بالأحزاب ذاتها، من حيث حداثة نشأتها، وعدم نضجها، وانقسامها على نفسها، واهتمامها بالشؤون الداخلية التي تمس المواطن، وغياب برامج حقيقية بديلة عما يعرضه النظام وبعدها عن مراكز السلطة... إلخ من جهة، ومن جهة أخرى بالقيود الشكلية والوظيفية التي يفرضها النظام انطلاقا من تأسيسها وهيكلتها، وصولا إلى أهدافها وأدوارها. وهكذا تنأى الأحزاب السياسية عن مقاسمة الرئيس مهمة صنع السياسة الخارجية.

من الصعب جدا الدفاع عن فرضية أن البيئة الدولية تدفع إلى زيادة دور العوامل الشخصية في السياسة الخارجية، وسط ما استجدّ في عالم ما بعد الحرب الباردة من متغيرات و مؤشرات تدعوا كلها- من الوهلة الأولى- للقول بتراجع وتقلص الدور والمكانة التي يتمتع بها صنّاع القرار في رسم وتوجيه السياسات الخارجية لدولهم، إلا أن هناك من النماذج ما يجعل هذه القضية مثار جدل ونقاش، بحيث لا تزال المحددات الشخصية تحتل موقعا متميزا ضمن السياسة الخارجية للعديد من الدول، خاصة الحديثة منها بعهد الديمقراطية.

وعلى هذا الأساس سنبحث في الكيفية التي تؤثر بها مختلف مكونات البيئة الدولية لما بعد الحرب الباردة على دور العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية، من خلال محاولة معرفة طبيعة التغيرات الدولية التي توصف بالجديدة، وتأثيرها على دور صانع القرار في إدارة وتوجيه السياسة الخارجية الجزائرية، وكذا مجمل ما يمكن أن تقرّره الدول الكبرى بخصوص هذا الدور.

المبحث الأول:

طبيعة التغيرات الدولية
لما بعد الحرب الباردة
وتأثيرها على دور
العوامل الشخصية في
السياسة الخارجية
الجزائرية

يكاد يتفق الباحثون على أن طبيعة النسق الدولي والقواعد العامة التي تحكمه لا تؤثر على السياسات الخارجية للدول فقط، وإنما تتجاوزها إلى محدداتها، وبالتالي فإن التغيرات التي قد تحدث في هذا النسق، من المفروض أن ترافقها تغيرات تمس السياسات الخارجية للدول ومحدداتها كذلك، وضمن هذه الأخيرة نجد المحددات الموصوفة بالعوامل الشخصية، والتي -حتمًا- تتأثر بما يطرأ على النسق الدولي من تغيير. إن هذا التأثير في الغالب يحصل بطريقة غير مباشرة، حيث أنه في المقام الأول تضغط البيئة الدولية على الأنظمة السياسية للدول، التي بدورها تضغط على دور العوامل الشخصية، أي أن تأثير البيئة الدولية يتم من خلال ما تحدثه من تغييرات في طبيعة الأنظمة السياسية.

المطلب الأول: طبيعة التغيرات الدولية لما بعد الحرب الباردة.

إن أهم ما يميز الواقع الدولي في نهاية القرن العشرين عموماً، هو هذه السرعة الهائلة التي تنسم بها الأحداث السياسية الدولية، في حدوثها وانتشارها وردود الأفعال التي تثيرها، والتي باتت تفرض على الدول أنظمة وحكومات وشعوباً ضرورة مسيرتها والتكيف معها، لأجل أن تضمن لها موقعا يُؤمن بقاءها، ولقد عبر عن هذا كينيث ولتز (Kenneth Waltz) بقوله "في العهد السياسي القديم القوى يأكل الضعيف، أما في العهد الإقتصادي الجديد السريع يأكل البطيء"⁽¹⁾.

هذه السرعة في الحقيقة، ما هي إلا أحد المظاهر العديدة التي اتسم بها الواقع الدولي - بالأخص - في أعقاب نهاية الحرب الباردة، واقع قيل بشأنه أنه لا يزال قيد التشكّل أو بالأحرى قيد التشكيل، ولا تزال ملاحظته لم تستقر بعد، لكن هذا لم يمنع الباحثين من محاولة تحديد أهم سماته، التي تبدو كالتالي:

1- على مستوى البنى والهياكل: إن الملاحظ اليوم أن النظام الدولي يتجه نحو الأحادية القطبية⁽²⁾، أحادية تقتضي أن تكون الولايات المتحدة هي مركز القوة، وتكتفي الدول الغربية الأخرى بموقع الحليف، أما الدول المتخلفة فتتمثل محيط دائرة هذا النظام. وتعمل الولايات المتحدة على ضمان بقاء هذه المكانة من خلال:

1- المحافظة على تفوقها العسكري دون منافس أو مزاحم، إلى جانب سيطرتها العسكرية في البحار والمحيطات والممرات الإستراتيجية والفضاء.

(1) Kenneth D.WALTZ, Globalisation and Governance. in site internet:

[Http://www.findarticles.com/cf_dls/m2139/4_32/59136258/p1/article.jhtml?terme=](http://www.findarticles.com/cf_dls/m2139/4_32/59136258/p1/article.jhtml?terme=)

(2) عبد الكريم كيش، نحو نظام عالمي جديد، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 17، جوان 2002، ص 218.

2- منح حلف شمال الأطلسي مهمات حفظ السلام في مناطق النزاع، وتوسيع دوره لما يتجاوز مهمة الأمن الأوروبي.

3- منع انتشار السلاح النووي وحصره فقط بالمدول الكبرى.

4- الأخذ على عاتقها محاربة الإرهاب الدولي ونشر حقوق الإنسان والديمقراطية⁽¹⁾.

بيد أن هناك من يعطي معنى آخر لهذا الأحادية القطبية، بحيث أضحت المنظومة الرأسمالية في غياب - منافس حقيقي - تشكل قلب النظام العالمي كله، وأصبحت تتحكم في مساره، وتتكامل عناصر ثلاثة لتحريك هذه المنظومة: الدول الرأسمالية السبع المتقدمة (G7)، والشركات المتخطية القوميات، وكذا المؤسسات الإقتصادية والمالية الدولية⁽²⁾.

وعلى صعيد آخر، نسجل الضعف الواضح في فاعلية وفعالية المنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة بأجهزتها المختلفة، بما فيها مجلس الأمن⁽³⁾، الذي أصبح شبه سلطة تنفيذية عالمية، تستخدمه الولايات المتحدة وحلفائها لتحقيق ما يرومونه من أغراض ومصالح، في غياب أية معارضة، حتى من أولئك الذين يمتلكون حق النقض في مجلس الأمن، الصين وروسيا. وإلى جانب الإستحواذ على سلطة مجلس الأمن، فإن هناك تصغيرا لدور الجمعية العامة عن طريق التشتيت والإغراء والمناورة والتهديد⁽⁴⁾.

2- على مستوى تعدد الفاعلين: يتحدث كثير من الباحثين والمفكرين على أن التفاعلات الدولية

تشهد في مجملها ميلا متزايدا إلى تقليص مكانة الدولة كفاعل وحيد يدير شؤون المجتمع الدولي كما كان في السابق⁽⁵⁾، وبالتالي فالدولة أصبحت مجرد وحدة ضمن شبكة من العلاقات والوحدات الكثيرة في عالم يزداد انكماشاً وترابطاً، في حين أن هناك قوى صاعدة أضحت تنافس الدولة حتى في المجال السياسي، منها المنظمات غير الحكومية، والمهتمة بقضايا حقوق الإنسان، والبيئة... إلخ، والمؤسسات المالية الإقتصادية الدولية كمنظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وكذا مختلف الشركات المتخطية القوميات، خاصة في إطار اندماجها وتكثفها في إطار ما يُسمى بالشركات الإقتصادية القطاعية^(*).

(1) منير الحمش، النظام العولمي الجديد وموقع المشروع الصهيوني فيه. مأخوذ من موقع انترنت:

<http://www.awu-dam.org/politic/11-12/fkr11-12-005.htm>

(2) مجدي حماد، أثر المتغيرات العالمية على قضية الوحدة العربية. مأخوذ من موقع انترنت:

<http://www.awu-dam.org/politic/a3/fkr3-002.htm>

(3) حامد حمود، نظرة شاملة للأمن القومي العربي. في كتاب الأمن القومي العربي في عالم متغير. القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1، 2003. ص7.

(4) محمد العربي ولد خليفة، النظام العالمي: ماذا تغيير فيه؟ وأين نحن من تحولاته؟. الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998. ص260.

(5) غازي بن عبد الرحمن القصبي، العولمة والهوية الوطنية. الرياض، مكتبة العبيكان، ط1، 2002. ص53.

(*) حيث تعتمد الشركات والمؤسسات التي تعمل في قطاعات اقتصادية متشابهة أو متماثلة إلى الإندماج والتوحد في شكل شركة أو مؤسسة كبرى تهيم على قطاع اقتصادي معين وعلى أوسع نطاق، بغية احتكاره فيما بعد على المستوى العالمي.

لكن هذا لا يعني أن الدولة قد فقدت مركزها الريادي ضمن الفواعل الأكثر تأثيرا في سير العلاقات الدولية، وإنما يعني تحجيم الهوة التي كانت موجودة سابقا بين الأدوار التي تلعبها الدول وباقي أدوار الفاعلين الآخرين.

3- على مستوى القضايا المطروحة: لا تزال إشكالية الأمن مطروحة بشدة، سواء على مستوى وطني (الدولة)، أو إقليمي، أو عالمي، من خلال التهديدات المتنامية التي تفرضها التزايدات العديدة بشتى أنواعها، وفي مختلف أنحاء العالم، رغم تأكيد الكثيرين على الطابع التحويلي لها من نزاعات دولية أو بين الدول إلى نزاعات داخل الدول أو داخلية، ومن إيديولوجية إلى اثنيه - دينية، لكن الثابت كما يفترضه عدد من الباحثين هو أن العالم لا يزال يتسم بالثقافة الهوبزية :

1- دوام حالة الحرب في المجتمع الدولي، والذي تعتمد فيها الدول

على القوة العسكرية لأجل ضمان بقائها.

2- فشل السلوك التوازي لصالح هيمنة وسيطرة الفاعل الأقوى.

3- استحالة عدم الإنحياز أو الحياد⁽¹⁾.

ويؤكد دوبوي (R.J.Dupuy) أن هذا النظام الدولي الذي أُصطلح على أنه جديد، لن يكون أقل أزمتيا من سابقه، ولئن انتهت الحرب الباردة، فإن الحروب لم تنته كما صرّح بييل كليبتون لجريدة لوموند "Le Monde" الفرنسية بتاريخ 11 جانفي 1994⁽²⁾.

ويضيف وليد عبد الحي أن ما يُدلل على توتر ولا استقرار الوضع الراهن، هو هذه النسب التي تثبت أن الفترة الممتدة ما بين 1991 و2000 كانت الأكثر اضطرابا قياسا بالمائة سنة التي سبقتها، وذلك بمعدل 5.3 حرب في السنة، بينما كانت في الفترات (1898-1947)، (1948-1967)، (1968-1994) هي: 1.1، 4.3، 2.7 على التوالي⁽³⁾. و تبقى ظاهرة الإرهاب السمة الأبرز، و الخطر الأكبر، الذي يمكن أن يشكل المصدر المزمّن لعدم الاستقرار.

لكن من جانب آخر، هناك من يعتقدون - على قلتهم - أن عالم ما بعد الحرب الباردة ينحو لأن يكون أكثر استقرارا، ذلك أن الصراعات ذات الطابع الكوني انتفت بانتفاء الثنائية القطبية، و ولّت معه جميع

⁽¹⁾ Andrea Ribeiro HOFFMANN, A Synthetic Approach to Foreign Policy. in site internet :

<http://www.Isanet.org/noarchive/hoffmann.html>

⁽²⁾ موسى الزعبي، نهاية الحرب الباردة وإعادة فحص الأمن. مأخوذ من موقع انترنت:

<http://www.awu-dam.org/politic/17/fkr17-005.htm>

⁽³⁾ وليد عبد الحي وآخرون، آفاق التحولات الدولية المعاصرة. عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2002، ص24.

أشكال الصراع التي كانت قائمة بين القطبين لما يقرب من الخمسين سنة، وما هو موجود الآن هو نزاعات في إطار ضيق ومحدود، لا ترقى لأن تزعزع حالة الاستقرار في العالم (1).

ويلاحظ أن هناك مشكلات جديدة تكتسي طابعا إقليميا و دوليا باتت تفرض نفسها بجدّة على المجتمع الدولي ككل، مثل مشاكل البيئة، ونقص الموارد الطبيعية، والمشاكل الإقتصادية الأخرى (البطالة، التضخم، تقلص الأسواق..). هذا في الجانب الإقتصادي، أما في الجانب السياسي فهناك قضايا الديمقراطية، والحكم الراشد، ودولة القانون، وحقوق الإنسان... إلخ.

كل هذه المشاكل وغيرها تنضوي تحت السيورة الجديدة لواقع العلاقات الدولية، والتي تشكل فيها العولمة حجر الزاوية، عولمة تبشر لعالم بلا حدود، يتزايد فيه احتراق ما هو "خارجي" لكل ما هو "داخلي" (2). إذا كان هذا في طبيعة التغيرات الدولية لما بعد الحرب الباردة، فماذا عن تأثيرها على دور العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية؟

المطلب الثاني: تأثيرها على دور العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية.

ذكرنا آنفا، أن التغيرات الدولية تؤثر على دور العوامل الشخصية في السياسة الخارجية بطريقة غير مباشرة، حيث يكون النظام السياسي وسيطا بينهما، وتأسيسا على هذا فإنه من المهم جدا معرفة كيف تتأثر النظم السياسية بهذه التغيرات الدولية.

وإذا كان البعض يعتقد أن هذه الأخيرة باتت تفرض قيودا كثيرة، تحد من نشاطات الدول وتحدد تصرفاتها وسلوكياتها، خاصة في إطار القيم الليبرالية والديمقراطية، وبالتالي تدفع إلى ديمقراطية الأنظمة السياسية، فإن البعض الآخر يرى أن ذلك لا يتعدى مستوى الشعارات والخطابات الرسمية، حيث أن هذه الظروف الدولية الجديدة لا تدفع بحق عملية الديمقراطية إلى أقصى مداها.

وعليه فإنه يمكننا ملاحظة اتجاهين مختلفين، يتناولان الأبعاد والإمكانات التي تتيحها التغيرات الدولية لما بعد الحرب الباردة في تحول الأنظمة السياسية نحو المزيد من الديمقراطية أو عدمه.

(1) في تعقيب لـ: عبد الخالق عبدالله على ورقة كلوفيس مقصود: المشهد السياسي العالمي. في كتاب الوطن العربي بين قرنين. بيروت،

مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1. 2000.

(2) منير الحمش، مرجع سابق.

الإتجاه الأول: يشير إلى أن الأوضاع الدولية الجديدة التي أفرزها عالم ما بعد الحرب الباردة سوف تؤدي إلى فرض نمط قيمي واحد يمس جميع مجالات الحياة، هو بمثابة النموذج الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرضه على أوسع نطاق ممكن من أرجاء العالم، هذا النموذج يتضمن في شقه السياسي الديمقراطية الليبرالية بكل أبعادها من حكم راشد، والمشاركة السياسية، والتداول على السلطة، واحترام حقوق الإنسان، والحريات الفردية... إلخ⁽¹⁾. ويتوقع أن الدول غير الديمقراطية لا تملك إلا الإنصياع والخضوع لهذا النموذج، وبالتالي يمكننا التكلم عن مزيد من الديمقراطية بالنسبة لهذه الدول وعلى رأسها الجزائر، وضمنيا يعني ذلك الإتجاه قدما نحو المؤسسة والتراجع عن الشخصية.

ويعتقد أن الدول الغربية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية هي جادة في هذا المسعى، وتستخدم كل الوسائل الممكنة لذلك، خاصة الإقتصادية منها، حيث أصبحت تتعامل "بالمشروطة السياسية" Political Conditionality لمنح القروض والمعونات للدول، ففي أبريل من عام 1990 صرح "هيرمان كوهين" مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية بأنه "إضافة إلى سياسة الإصلاح الإقتصادي وحقوق الإنسان، فإن التحول الديمقراطي قد أضحى شرطا ثالثا لتلقي المساعدات الأمريكية"⁽²⁾. وفي جوان من العام نفسه أكد وزير الخارجية البريطاني "دوغلاس هيرد" نفس المعنى السابق حينما قال: "إن المساعدات البريطانية سوف تمنح للدول التي تتجه نحو الديمقراطية، وتحترم القانون، وحقوق الإنسان، ومبادئ السوق"⁽³⁾. وأكد على نفس الشيء الرئيس الفرنسي السابق "فرانسوا ميتران" عندما أوضح أن المساعدات الفرنسية سوف تمنح مستقبلا للدول التي تتجه نحو الديمقراطية.

ويعتقد كذلك أنه إذا كانت مرحلة الحرب الباردة قد فرضت على هذه الدول التفرغ لمواجهة الشيوعية، وبالتالي تركت هامشا كبيرا من الحرية للأنظمة التسلطية، فإن مرحلة ما بعد الحرب الباردة كانت إيذانا بتقليص هذا الهامش إلى أضيق نطاق ممكن، تحت وطأة ضغط الرأي العام في الدول الغربية، وكذا ضغط منظمات حقوق الإنسان، والمؤسسات المالية الدولية⁽⁴⁾.

(1) عبد الكريم كبيش، مرجع سابق، ص 219.

(2) حمدي عبد الرحمن حسن، ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا: القضايا والنماذج وآفاق المستقبل، السياسة الدولية، العدد 113، جويلية 1993، ص 14.

(3) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(4) عبد الإله بلقزيز، الإنتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات، المستقبل العربي، العدد 219، ماي 1997، ص 140.

إذن تحت هذا الضغط الكبير الذي تفرضه البيئة الدولية على الأنظمة السياسية، ستتحول هذه الأخيرة إلى أنظمة ديمقراطية، ترسخ تقاليد العمل المؤسساتي، وتناهى بالممارسة السياسية عن كل الأطر التي تؤدي إلى شخصيتها، إن هذا يؤدي إلى الحد من إفراط الدور الذي يمكن أن تلعبه العوامل الشخصية لصانع القرار في تقرير وتوجيه السياسة العامة عموماً، والسياسة الخارجية بالخصوص، ومنه فإن هذه الظروف الجديدة تعمل على التقليل من دور العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية.

ويبقى هذا الكلام على رغم صحة ما فيه، لا يمثل الحقيقة كاملة، لذا برز اتجاه آخر يستقرئ الظروف الدولية الجديدة بطريقة مغايرة.

الاتجاه الثاني: وهو الغالب، ويفيد أن هذه التغيرات الدولية لا تقود إلى ديمقراطية حقيقية، ديمقراطية تجسد قيم الحرية السياسية والحريات المدنية، وإنما تقود إلى ديمقراطيات انتخابية⁽¹⁾ (مقتصرة على التعددية الحزبية وحق الانتخاب)، وهذا ما تجسد إلى حد الآن في العديد من دول العالم الثالث التي هي في طريق الديمقراطية.

كما أن الدول الغربية غير جدية في مشروع الديمقراطية بالنسبة لهذه الدول، وبالأخص العربية منها، لأنه لو تم فعلاً، قد يعرض مصالحها للخطر، خاصة إذا تبوء الإسلاميون مقاعد الحكم⁽²⁾. ومن هنا فإن الدول الغربية تعمل فقط على تحسين وتحميل واجهة الحكم في الأنظمة العربية، من خلال العمل على توسيع دائرة الحكم شكلياً من خلال إجراءات ديمقراطية كالاقتخابات، وكذا تمكين الشعب من بعض المزايا لتفادي الثورات التي يقوم بها ضد هذه الأنظمة. إذن تعمل الدول الغربية على صون والمحافظة على الأنظمة القائمة، وبالمقابل تعمل هذه الأنظمة على صون وحفظ مصالح هذه الدول لديها.

وإذا كانت الدول الغربية كذلك تضغط بقدر كبير على الدول العربية في مجال الإفتتاح الإقتصادي من خلال المؤسسات المالية الدولية، ومن خلال المنظمات العالمية (كمنظمة التجارة العالمية)، والمنشآت الإقتصادية، فإنها لا تفعل ذلك بالنسبة إلى المجال السياسي⁽³⁾، حيث تخف الضغوطات، وأحياناً تقع في مفارقات عجيبة تكشف عن طبيعة تعاملها الإزدواجي مع الأنظمة العربية، فهي تغض الطرف، بل وتدعم أنظمة لا ديمقراطية من جهة، وتشن حملات عسكرية ضد أخرى باسم الديمقراطية من جهة أخرى، وهكذا بالقدر الذي تسهم فيه في نشر الديمقراطية نظرياً، بالقدر الذي تسهم فيه على تغييرها عملياً.

(1) وليد عبد الحفي ، آفاق التحولات الدولية المعاصرة، مرجع سابق، ص 23 .

(2) برهان غليون في حوار مع جريدة الخبر، مرجع سابق .

(3) عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 11 .

وجاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 لتؤكد أن قضية الديمقراطية ليست ضمن أولويات الدول الغربية في تعاملها الخارجية، ولقد اعتبرت هذه الأحداث جزءا من ظاهرة عالمية "الإرهاب" يمكن أن تمس استقرار وأمن الدول، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي اعتبرت مكافحته أحد الركائز الأساسية لسياستها الخارجية بعد هذه الأحداث، ويتمثل جزء من مكافحته في دعم الحكومات والأنظمة التي مسها الإرهاب (الجزائر مثلا) وحمايتها من السقوط في أيدي من أسمتهم بالمتطرفين، حيث يمكن - في حالة وصولهم إلى السلطة - أن يشكّلوا خطرا على استقرار بلدانهم، وربما في استقرار مناطق بأكملها- إذا كانت الدولة محورية- ومن ثمة استقرار العالم كله. لذا لجأت الولايات المتحدة إلى إحياء نظرية "الدومينو" ولكن بشكل آخر، شكل يراه كل من بول كينيدي، روبرت شاس، إيميلي هيلي (Hilly, Chass, Kenedy) في نظرية الدول المحورية⁽¹⁾، التي تفترض أن مصالح الولايات المتحدة تتطلب الاستقرار في المناطق الحيوية في العالم، وبالتالي ينبغي مضاعفة جهودها ومساعداتها للدول التي يؤثر مصيرها ومستقبلها بعمق في الجهات المحيطة بها، وعليه فإنه كلما زادت المساعدات الأمريكية لهذه الدول تقلصت إمكانية انهيارها، وهذا ما يخدم بشكل أفضل المصالح الأمريكية عبر العالم، وضمن هذا المنظار فإن الجزائر تعد إحدى هذه الدول المحورية.

إذن، يمكن القول أن أقصى ما تتيحه هذه الظروف الدولية الجديدة هو ممارسات شكلانية للديمقراطية تُغلف واجهات الأنظمة السياسية في العالم الثالث، وتناهى بها عن الديمقراطية الحقيقية، التي لا تزال مؤجلة وطريقها شاق وطويل، وبالتالي لا يمكننا وصف هذه الأنظمة بأنها ديمقراطية- على الأقل في المدى المنظور.

وبذلك فإن العوامل الشخصية لصانع القرار يبقى لها الدور الأكبر كأحد الأطر الفاعلة في رسم وتوجيه وتنفيذ السياسة الخارجية.

(1) محمد سعدي، الجنوب في التفكير الاستراتيجي الأمريكي: نموذج أطروحة صدام الحضارات، المستقبل العربي، العدد 236، أكتوبر 1998، ص 63.

المبحث الثاني:

تأثير الدول الكبرى على دور العوامل
الشخصية في السياسة الخارجية
الجزائرية

سنحاول في هذا المبحث معرفة كيف تؤثر الدول الكبرى على دور العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية، بالزيادة أو بالنقصان، وذلك دائما في إطار الافتراض السابق من أن تأثير البيئة الدولية يكون بطريقة غير مباشرة، أي من خلال الأنظمة السياسية. وبالتالي فإن ما سنبحثه هنا هو: هل تدفع الدول الكبرى إلى نظام سياسي جزائري يزيد أو ينقص من دور صانع القرار في رسم وتوجيه السياسة الخارجية؟

سنعتمد على نموذجين للدول الكبرى، الأول يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية، والثاني يتعلق بالدول الأوروبية المنضوية تحت لواء الإتحاد الأوروبي، وذلك باعتبارهما أكبر الدول فاعلية في توجيه وتسيير العلاقات الدولية الراهنة، وكذلك بحكم طبيعة العلاقات التي تربطهما بالجزائر خاصة الاقتصادية منها.

المطلب الأول: بالنسبة لتأثير الولايات المتحدة الأمريكية.

يبدو للوهلة الأولى أن الولايات المتحدة كانت جد حريصة على تغيير الواقع السياسي العربي عموما، بما يتماشى ومختلف التغيرات التي عرفتها العشرية الأخيرة من القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين، وأكثر تحديدا، بعد الأحداث التي عرفها الحادي عشر من سبتمبر 2001، والتي اعتبرت نقطة حاسمة في رسم السياسة الخارجية الجديدة للولايات المتحدة اتجاه العالم العربي، والتي تضمنت ما يلي:

- 1- العمل على إصلاح النظم السياسية العربية وفق ما تقتضيه الديمقراطية الليبرالية من تعزيز المشاركة الشعبية، و التعددية السياسية، وتحسين أساليب الحكم.
- 2- تبني إصلاحات عميقة على مستوى البنى الاقتصادية، وفتح الأسواق وتعزيز دور القطاع الخاص.
- 3- إحداث إصلاحات في البيئة التشريعية، والإرتكاز على دولة المؤسسات والقانون.
- 4- تحديث مناهج التعليم في الدول العربية، وإدخال تغييرات على المفاهيم الثقافية السائدة، والتي تحضّ على العنف والإرهاب وكرهية الآخر (وفق المنظار الأمريكي) (1).

إلا أن المتأمل والمتفحص لمختلف السلوكيات التي تبديها الولايات المتحدة اتجاه العالم العربي، يتبدى له بوضوح ذلك الخلل والتناقض بين المبادئ أو الشعارات التي تدعو إليها، وبين المصالح التي تعمل على تحقيقها. ولقد أكد تقرير صادر عن " مجلس العلاقات الخارجية " الأمريكي (Foreign Relations Council)، نُشر في

(1) ماجد الكيالي، إشكالية الديمقراطية في الخطاب الأمريكي إزاء العالم العربي، مأخوذ من موقع انترنت :

http://www.falasteen.com/imprimersans.php3?id_article=1776

سبتمبر 2003 تحت عنوان " استراتيجية لإعادة تنشيط الدبلوماسية العامة الأمريكية" أن الولايات المتحدة لا تزال:

1- تدعم أنظمة حكم غير ديمقراطية.

2- تدعم إسرائيل من غير حق، ولا تبالي بمعاناة الفلسطينيين⁽¹⁾.

فالولايات المتحدة في الحقيقة، لا تدعم الديمقراطية كأولوية ضمن مصالحها الإستراتيجية، حسبما أظهره استطلاع الرأي الذي قام به، مجلس شيكاغو للعلاقات الدولية عام 1999 (Chicago Council of Foreign Relations)، ومسّ شريحة كبيرة من قادة الرأي والقادة السياسيين في الولايات المتحدة، ومن بينهم حتى أعضاء في حكومة كلينتون، حيث أظهر أن تحسين الظروف المعيشية للدول الأكثر فقرا في العالم وإقامة نظم ديمقراطية في دول أخرى هي آخر القضايا المثيرة لاهتمامهم⁽²⁾. وإنما تهدف من خلالها - خاصة في العالم العربي- إلى حماية وتأمين مصالحها، وذلك عن طريق إعادة تشكيل نخب سياسية وأنظمة حليفة، أو موالية لها⁽³⁾.

وبالنسبة إلى الجزائر، فإنه يمكن ملاحظة أن الموقف الأمريكي يتسم بنوع من الحذر والتردد من جهة، وبالمنطق البراغماتي من جهة أخرى، كما أنه يختلف ما بين الجمهوريين والديمقراطيين.

من الناحية النظرية، وعلى مستوى الخطابات الرسمية، كثيرا ما أكدت الولايات المتحدة أن على الجزائر التوجه صوب الديمقراطية، وفتح المجال للتعددية الحزبية والسياسية، وإجراء الانتخابات و احترام حقوق الإنسان... إلخ، فلقد باركت دستور 1989 الذي أقر التعددية، وأيدت إجراء الانتخابات التشريعية لسنة 1991، ووجهت مذكرة رسمية للحكومة الجزائرية سنة 1994 تضمنت:

1- ضرورة تطوير الحكم في الجزائر ليكون أكثر ديمقراطية.

2- إستئناف العملية الانتخابية.

3- إجراء المزيد من الإصلاحات الاقتصادية.

4- احترام حقوق الإنسان⁽⁴⁾.

ثم بعد ذلك باركت الانتخابات الرئاسية لسنة 1995 والتي أتت بزوال على رأس الجمهورية، وأنتت على انتخابات 1999 التي أفضت إلى أن يتولى بوتفليقة الحكم، ورحبت بالانتخابات التشريعية لعام 2002، والتي قال بشأنها الناطق باسم الخارجية الأمريكية "ريتشارد باوتشر" إن بلاده مرتاحة لتنظيم هذه الانتخابات

(1) نفس المرجع .

(2) وليد عبد الحمي، علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتحويلات الديمقراطية في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 277، ماي 2001، ص 61 .

(3) حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص 27 .

(4) أحمد مهابة، الجزائر تحت المهر الأمريكي-الفرنسي، السياسة الدولية، العدد 118، أكتوبر 1994، ص 124.

في الجزائر التي هي في طريق تعزيز الديمقراطية، وأن على الرئيس بوتفليقة وحكومته بذل المزيد من الجهود لتحقيق ذلك (1). وصبت الانتخابات الرئاسية لعام 2004 في هذا المنحى العام، حينما أبرقت الولايات المتحدة في تصريحها أن فوز الرئيس بوتفليقة هو انتصار لمسيرة الديمقراطية في الجزائر (2).

إن الولايات المتحدة عملت على دعم مختلف الانتخابات التي عرفتها الجزائر، كأحد آليات تجسيد الديمقراطية، وكان هناك توافق بين الجمهوريين والديمقراطيين في هذا الشأن، لكن هناك بعض المواقف التي عرّت على حقيقة أن الولايات المتحدة لا تدعم ديمقراطية تمدد مصالحها، وتجلى ذلك في تفاعلها مع ما أفرزته الانتخابات التشريعية لسنة 1991 التي فازت فيها الجبهة للإنقاذ الإسلامية بأغلبية المقاعد، حيث أن الإدارة الجمهورية بقيادة جورج بوش الأب، ساندت بشكل غير مباشر وقف المسار الانتخابي عام 1992، وذلك عندما اكتفت بالتأسف عن وقف العملية الديمقراطية في الجزائر (3). إن موقفها فُسّر آنذاك بمعاداتها الشديدة لظاهرة الإسلام السياسي، حيث رفضت جملة وتفصيلا أن يصل إلى الحكم أو حتى أن يشارك فيه (4)، ولقد عبر عن هذا الصحفي الأمريكي دانيال بالست، حينما نشر مقالا له في مجلة (Middle East Quarterly) يشير فيه أن على الولايات المتحدة أن تقف ضد تسلّم الإسلاميين الحكم في الجزائر، وأن عليها أن تقف مع الحكومة الجزائرية، التي هي في نهاية المطاف لا تشكل تهديدا لمصالحها (5).

إذن وفق هذا المنظار الذي أُعتبر أمنيا بالدرجة الأولى، وقفت الولايات المتحدة إلى جانب النظام رغم علاقته، أو بالأحرى إلى جانب مصلحتها التي كانت تقتضي بقاء النظام حتى ولو كان على حساب الديمقراطية.

بعد وصول بيل كلينتون إلى الرئاسة سنة 1993، حاولت الإدارة الأمريكية نهج خط بديل عما انتهجته الإدارة الجمهورية من قبل، حيث ركزت أكثر على المسائل الاقتصادية في تعاملها مع الجزائر، وارتأت ضرورة التعامل بحكمة مع مختلف ما تفرزه الأوضاع الداخلية الجزائرية، وبالتالي أبدت مرونة في التعامل مع

(1) محمد جمال عرفة، مرجع سابق.

(2) فهمي هويدي، شهادات الغرب للانتخابات الجزائرية مشكوك في مصداقيتها، مأخوذ من موقع انترنت:

<http://www.algeria-voice.org/errai/errai21-40/errai22/>

(3) شريف عبد الرحمن، الرؤية الأمريكية للجزائر.. من الاقتصادي للأمني ! مأخوذ من موقع انترنت:

<http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/10/article11.shtml>

(4) منعم العمار، الجزائر والتعددية المكلفة، في كتاب الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. بيروت،

مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999، ص56.

(5) ناظم عبد الجاسور، الموقف الفرنسي من الإسلام السياسي في الجزائر: أبعاده الإقليمية والدولية، المستقبل العربي، العدد 202،

ديسمبر 1995، ص56.

الإسلاميين لاعتقادها بإمكانية وصولهم إلى السلطة، وحتى لا يتكرر سيناريو إيران الخمينية من جهة، ومن جهة أخرى دعم النظام في مواجهة من أسمتهم بالأصوليين⁽¹⁾، وظل الموقف يشوبه الحذر الترقب.

إن الإدارة الديمقراطية إذ ركزت على الجانب الإقتصادي كثيرا، فإنها عملت على أن تكون أكثر تحفظا في الجانب السياسي، خاصة كل ما من شأنه أن يعد تدخلا في الشؤون الداخلية للجزائر⁽²⁾. وهذا ما أدى إلى أن تخف ضغوطها في دفع النظام السياسي الجزائري إلى أن يكون أكثر ديمقراطية.

وعملت إدارة جورج ولكر بوش - الابن - على انتهاج نفس الخط الذي اختطه الديمقراطيون، حيث أن المقابلة التي اختص بها بوش الرئيس بوتفليقة في سنة 2001، لم يُثر معه فيها أي أسئلة تتعلق بالأوضاع الداخلية الجزائرية، وإنما أثر فتح الملفات الإقتصادية⁽³⁾. ليستمر بذلك غض الطرف عن الضغط الذي يمكن أن تفرضه الولايات المتحدة على النظام الجزائري فيما يخص قضايا الديمقراطية والحريات الفردية وحقوق الإنسان.

لكن أحداث 11 سبتمبر 2001، جاءت لتؤكد عودة المنظار الأمني كعامل رئيسي محدد لسياسة الولايات المتحدة الخارجية، ومعها حُسم الموقف لصالح النظام القائم ضد كل ما يمكن أن يهدده، وفي مقدمته الإسلام السياسي.

وبناء على ما سبق فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا تدعم بحق الديمقراطية في الجزائر، وإنما تسهم فيها بالقدر الذي يخدم مصالحها. إنها تعمل على تأجيل أن تكون التقاليد المؤسسية هي وحدها التي تحكم العمل السياسي والحياة السياسية ككل، وبذلك يمكننا القول أنها تعمل في الأخير على أن تظل الأطر الفردية هي المتحكم في صنع السياسة الخارجية الجزائرية.

المطلب الثاني: بالنسبة لتأثير الدول الأوروبية.

على منوال الولايات المتحدة أكدت الدول الأوروبية منفردة وفي إطار الإتحاد الأوروبي، أن الجزائر لا مناص لها من التوجه صوب الديمقراطية، وأن تلقى المساعدات الأوروبية مرهون بهذا التوجه، وهذا ما أعلنته الجماعة الأوروبية في 28 نوفمبر 1994، وإتفاقية ماستريخت عام 1992، المنشأ على أساسها الإتحاد الأوروبي⁽⁴⁾. وقدم هذا الأخير ما يقارب الـ 70% من مجمل المساعدات التي تلقتها دول الشمال

(1) شريف عبد الرحمن، مرجع سابق.

(2) نفس المرجع.

(3) نفس المرجع.

(4) مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية للأهرام، أوروبا و دعم الديمقراطية في إفريقيا. مأخوذ من موقع انترنيت:

<http://ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/read87.html>

الإفريقي⁽¹⁾، على اعتبار أن هذه الدول تحتل مكانة هامة في سياسته المتعلقة بدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان. لكن هناك من يرى أن صدقية هذا الموقف مرتبطة بأشياء أخرى، تتمثل أساسا في مفهوم المصلحة، الذي يشكل مدخلا مهما لفهم مختلف المواقف الأوروبية بشأن ما عرفته الجزائر في العشرية الأخيرة. فاستنادا إلى المدرسة الواقعية فإن الهدف الأول والأساسي الذي تتمحور حوله السياسة الخارجية لأي بلد، هو المصلحة القومية، وأكثر تحديدا هو تلك المسائل المتعلقة بالأمن القومي، وتُرتب المسائل الأخرى من قبيل الديمقراطية وحقوق الإنسان ضمن المسائل الثانوية، وعلى هذا الأساس فإن المواقف الأوروبية جاءت لتصب في هذا الإطار حيث:

- 1- وقفت موقفا سلبيا ضد توقيف المسار الانتخابي عام 1992، حيث لم تتعد ردودها الاستنكار، بل اعتبرت أن الحكم القائم أقل خطرا أو تهديدا من حكم الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي أعلنت مسبقا رفضها للمفهوم الغربي للديمقراطية.
- 2- دعمت ضرورة الحفاظ على النظام ومراقبة العنف، والتسامح مع الإستراتيجية الفضة للنظام في سياسته لإستئصال التهديد الإسلامي⁽²⁾، وبالتالي بدل قطع المعونة والمساعدات عن النظام القائم، فإنها زادت من قيمتها، حيث ارتفعت المساعدات الفرنسية من 122 مليون دولار أمريكي عام 1990 إلى 209 مليون دولار عام 1994، ووصلت التسهيلات الإئتمانية التي قدمتها الدول الأوروبية الأخرى إلى 40 مليون دولار عام 1994، بينما كانت لا تتعدى الـ 10 ملايين دولار عام 1990⁽³⁾.
- 3- عملت على التنسيق المشترك فيما بينها، خاصة في مجال تبادل المعلومات، والتعاون الأمني، والإتفاق على ضرورة منع وصول الإسلاميين إلى الحكم، خاصة بعد تزايد عمليات العنف التي مسّت رعاياها في الجزائر⁽⁴⁾.

إن هذا أدى بالموقف الأوروبي العام إلى أن يتجه إلى مساندة النظام القائم وعدم الضغط عليه، وذلك بغض النظر عما يمثله ويجسده من قيم الديمقراطية.

وبخصوص الموقف الفرنسي، فإنه لا يبتعد كثيرا عما عبرت عنه المواقف الأوروبية الأخرى. مع ملاحظة أن هذه الأخيرة كانت في أغلب الأحيان تتشكل وتعتمد على الرؤية الفرنسية لما يحدث في الجزائر،

(1) نفس المرجع.

(2) International Crisis Group, La crise Algérienne n'est pas finie, op. cit.

(3) مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية للأهرام، مرجع سابق.

(4) منعم العمار، مرجع سابق، ص 86.

حيث أناط الإتحاد الأوروبي بفرنسا مهمة تشكيل سياساته اتجاه الجزائر، لما يجمعهما من روابط تقليدية⁽¹⁾، ونظرا للإهتمام الكبير الذي تبديه فرنسا بمستعمرتها السابقة.

ويبقى مفهوم المصلحة إطارا ملائما لفهم الموقف الفرنسي إزاء الجزائر، ويعتبر من المحددات التقليدية للسياسة الفرنسية في منطقة المغرب العربي ككل⁽²⁾، وتجلى ذلك من خلال دعمها النظام السياسي القائم في الجزائر ومدّه بالمساعدات، خاصة الإقتصادية منها، حيث أكد الرئيس الفرنسي الأسبق فرانسوا ميتران أن فرنسا لا يمكنها الذهاب أكثر مما فعلت في مساعدة الجزائر⁽³⁾.

لقد عملت فرنسا على مساعدة النظام القائم، رغم تحفظاتها حول بعض التجاوزات والإنتهاكات التي كان يرتكبها خاصة في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة، والتي يبدو أنها كانت لا تنم عن إرادة سياسية حقيقية في دفع النظام إلى أن يتبنى المزيد من الإصلاحات السياسية والإقتصادية.

وهكذا على شاكلة الولايات المتحدة، لم تكن الدول الأوروبية تعمل كقوة ضاغطة تدفع النظام السياسي الجزائري إلى أن يلتزم بالقواعد الديمقراطية والأطر المؤسسية في الممارسة السياسية، على نحو يجعل القرارات السياسية ومنها الخارجية تصنع في إطار موسع، بل العكس هو الذي كان مرجوا، حيث أن توجيه القرارات الخارجية الفردية لصالحها أيسر من توجيه القرارات الخارجية التي تصنعها مؤسسات، خاصة إذا كان هذا الفرد مواليا لها، وبالتالي تبقى الأطر الفردية البديل الأفضل لهذه الدول.

(1) مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية للأهرام، مرجع سابق .

(2) خالد الشوكات، فرنسا و المغرب العربي.. شراكة الولاء للمستعمر ! . مأخوذ من موقع انترنيت:

<http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/12/article9.shtml>

(3) أحمد مهابة، مرجع سابق، ص 126 .

يبدو أن مسألة تأثير البيئة على دور العوامل الشخصية في السياسة الخارجية هي في غاية التعقيد وعدم الوضوح. نظرا لصعوبة الربط المباشر بين ما تفرزه البيئة الدولية وانعكاسه على أدوار صناع القرار في مجال السياسة الخارجية، وكذا صعوبة إيجاد معايير ومؤشرات على أساسها يمكن قياس المدى الذي تؤثر به مخرجات هذه البيئة على هذه الأدوار.

لكن يمكن القول، إن العلاقات الدولية لما بعد الحرب الباردة تفتح إلى عدم الاستقرار ولا تزال بعيدة عن الممارسات الديمقراطية، التي باتت تتزايد باطراد داخل الدول، دون أن يستتبع ذلك علاقاتها البيئية. وفيما يتجه العالم نحو فرض نمط قيمي واحد في جميع المجالات، وسياسيا يسعى إلى تكريس المبادئ الديمقراطية، فإن الجدل يثور حول المدى الذي تساهم به الأوضاع الدولية الجديدة في ديمقراطية الأنظمة السياسية، حيث أن الخطابات الرسمية والشعارات والمبادئ المزعومة، لا يمكنها أن تصمد أمام قوة ما يقرره الواقع، الذي يكتسي فيه مفهوم المصلحة جاذبية خاصة. وبدل أن تتجه الأنظمة السياسية - غير الديمقراطية - إلى قيم الحرية والديمقراطية، فإنها تتجه نحو أشكال تزواج بين الرّينة المؤسسية من جهة، والأطر الفردية التي تحرك العمل السياسي من جهة أخرى، بمعنى آخر أن هذه الأوضاع الدولية الجديدة تعمل على أن تظل عملية صنع السياسة الخارجية في الدول العالمتالئية ومن بينها الجزائر، رهينة الأطر الفردية، لا الأطر المؤسسية. وفي هذا المنحى يمكن إدراج مواقف كل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، على اعتبار أن مصالحهم تقتضي عدم الضغط بشدة على النظام السياسي الجزائري لتبني المزيد من الديمقراطية، وبالتالي المزيد من المؤسسية، بل حاولت تمديد عمر هذا النظام إلى أقصى ما يمكن، وهكذا ارتأت أن تحقيق مصالحها بشكل أفضل يمر عبر الأشخاص، لا عبر المؤسسات.

إذن البيئة الدولية تعمل على أن تظل العوامل الشخصية المحدد الرئيسي للسياسة الخارجية الجزائرية.

حاولت هذه الدراسة مقارنة ظاهرة الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية من خلال التركيز على إشكالية تمحورت حول معرفة مصادر وأسباب هذه الظاهرة، وذلك في الفترة الممتدة ما بين 1999 - 2004. وفي محاولة البحث وتقصي تبيين لنا أنها تتعدد وتتنوع وتتداخل، وتنطوي على حركات تفاعلية - تبادلية تجعل من الصعب الحسم في أيها يعتبر المحدد أو الرافد الأساسي لهذه الشخصية. ورغم الإقرار بوجود إطار نظري صارم يقر ارتباط العوامل الشخصية بطبيعة النظام الداخلي (الوطني) والدولي، إلا أن قدرات التعميم تتراجع كلما اتجهنا إلى بعض الحالات المتميزة، لذا تعاملنا بحذر مع جميع مستويات التحليل، استجابة لتداخل جميع البيئات: النفسية، الداخلية، والدولية في السلوك الخارجي الجزائري.

وانطلاقاً من الجهود المقدمة طوال الدراسة توصلنا إلى ما يلي:

النتائج النظرية:

- هناك تعميمات نظرية في السياسة الخارجية لا تستطيع تقديم تفسيرات عميقة للسلوكات الخارجية لبعض الدول، فبالرغم من وجود فرضيات جاهزة حول زيادة دور العوامل الشخصية في السياسة الخارجية في الأنظمة التسلطية، وقتها في الأنظمة الديمقراطية، إلا أنه توجد استثناءات تجعل من هذه النماذج محل تساؤل. ونفس الشيء بالنسبة للفرضيات التي تربط زيادة هذا الدور بطبيعة النظام الدولي، بحيث أن طبيعة البيئة الدولية الحالية لا تساعد على بروز العوامل الشخصية في السياسات الخارجية، غلا أن الواقع يطالعنا بنماذج رائدة في مختلف دول العالم.
- إن ربط العوامل الشخصية بالبيئات الثلاثة - كما فعل Daniel S. Morey - فيه الكثير من الغموض، بحيث أن إثبات زيادة دور العوامل الشخصية انطلاقاً من بيئة صانع القرار النفسية، الوطنية، والدولية تزداد صعوبة في وجود توجهات مختلفة لهذه البيئات، كما أن الموروث النظري الموجود - خاصة الواقعي منه - لا يعترف بهذه المقاربات في التفسير.
- إن البحث في العوامل الشخصية وتأثيرها في السياسة الخارجية لفترة ما بعد الحرب الباردة يحتاج لجهودات نظرية جديدة، وذلك في وجود تغيرات عميقة، سواء في طبيعة البيئة والنظام الدوليين، أو في طبيعة الأنظمة الداخلية خاصة التسلطية منها. وفي هذا الإطار يمكننا استنتاج أن زيادة دور العوامل الشخصية في مرحلة كهذه يعتبر مفارقة حقيقية مع توجهات التنظير في العلاقات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة دائماً.

النتائج العملية:

- من خلال التعامل مع السياسة الخارجية الجزائرية على أنها تنتمي لمختلف البيئات، توصلنا إلى أن المظهر الحقيقي لها - السياسة الخارجية الجزائرية - في فترة الدراسة تقف وراءها المعادلة الشخصية لرئيس الدولة، بحيث أن ادراكات وصور وعقائد الرئيس كانت كلها عوامل محددة لتوجيه موارد الدولة الجزائرية في خدمة سياستها الخارجية.
- وقد ساعدته في ذلك طبيعة النظام السياسي الجزائري ووضعية المؤسسات... إلخ، خاصة وأن الجزائر مرت بأعقد مراحل أزمته الداخلية، وكل هذا أعطى للرئيس عبد العزيز بوتفليقة صلاحيات واسعة، خاصة وأنه سيوظف السياسة الخارجية كأهم وسيلة لإعادة موقعة وانتشار الجزائر إقليميا ودوليا.
- يصعب التحدث عن ربط زيادة دور العوامل الشخصية بطبيعة البيئة الدولية لأن ذلك يمثل دفاعا عن مفارقة ليس من الهين الفصل فيها، لكن يمكن أن نتحدث عن تحكم كبير لشخص الرئيس بوتفليقة في الخطاب الدبلوماسي، بحيث أنه استطاع أن يقدم نفسه للبيئة الدولية على أنه شخص يحمل تصورا واضحا عن الأزمة الجزائرية، وعن الأوضاع الدولية، واستفاد كثيرا من تقل اسمه التاريخي في السياسة الدولية.

لذلك فالبيئة الدولية لم تساهم في زيادة دور العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية انطلاقا من زوايا أو اعتبارات نظرية، ولكن يمكننا أن نتحدث عن مساهمتها في حالة واحدة، وهي إذا تعاملنا معها على أنها مجموعة من الدول أو الكتل، وهنا سنكون أمام الإعتبارات السياسية والإستراتيجية، وليس أمام الصرامة النظرية. إذن نستطيع التكلم عن موقفين:

- 1 - موقف نظري يحول دون زيادة دور العوامل الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية.
- 2 - موقف سياسي يرتبط بالحسابات والمصالح المختلفة للدول.

وكنتيجة عامة:

السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس بوتفليقة ظلت رهينة معادلته الشخصية، ووظفت المعطيات الداخلية والخارجية من أجل زيادة قوة خطابها.

I- باللغة العربية:

1- المصادر:

دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 28 نوفمبر 1996.

2- المراجع:

أ- الكتب:

- أبو دية سعد، البيئة النفسية وأثرها في عملية صنع القرار في سياسة الأردن الخارجية. الأردن، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 1983.
- أبو علاء عامر، الوظيفة الدبلوماسية: نشأتها، مؤسساتها، قواعدها، قوانينها. الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2001.
- أيوب مدحت و آخرون، الأمن القومي العربي في عالم متغير. القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1، 2003.
- بلقزيز عبد الإله و آخرون، المعارضة و السلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001.
- بن حارب عبد الرحمن يوسف، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة. الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1999.
- بوالشعير سعيد، النظام السياسي الجزائري. الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 1990.
- توفيق سعد حقي، مبادئ العلاقات الدولية. عمان، دار وائل للطباعة و النشر، ط1، 2000.
- جمعة شعراوي سلوى، الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينات: دراسة في موضوع الزعامة. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1988.
- حتى ناصيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية. بيروت، دار الكتاب العربي، ط1، 1985.
- حمّاد مجدي، العسكريون العرب و قضية الوحدة. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1987.
- حمودي عبد الله و آخرون، وعي المجتمع بذاته: عن المجتمع المدني في المغرب العربي. المغرب، دار توبقال للنشر، ط1، 1998.
- دوغرتي جيمس و بالتسغراف روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. ترجمة وليد عبد الحي، الكويت، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ط1، 1985.
- الرياشي سليمان و آخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999.

- سليم محمد السيّد، تحليل السياسة الخارجية. القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998.
- / ، التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1983.
- السليمي منصف، صناعة القرار السياسي الأمريكي. مركز الدراسات العربي- الأوروبي، ط1، 1997.
- شلي محمد، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترابات والأدوات. الجزائر، دار هومة، ط4، 2002.
- صعب حسن، المفهوم الحديث لرجل الدولة. بيروت، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، ط1، 1959.
- عبد الحي وليد وآخرون، آفاق التحولات الدولية المعاصرة. عمّان، دار الشروق للنشر والتوزيع، والنشر والتوزيع، ط1. 2002.
- عنصر العياشي، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر. القاهرة، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1999.
- القصبي غازي بن عبد الرحمن، العولمة والهوية الوطنية. الرياض، مكتبة العبيكان، ط1، 2002.
- قيرة إسماعيل وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002.
- الكواري علي خليفة وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000.
- لونيسي رابح، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين. الجزائر، دار المعرفة، د س ط.
- لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية. ترجمة محمد أحمد مفتي ومحمد السيد سليم، السعودية، عمادة شؤون المكتبات، ط1، 1989.
- مهنا محمد نصر، في تاريخ الأفكار السياسية وتنظير السلطة. الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1993.
- / ، مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير. الإسكندرية، المكتبة الجامعية، 1998.
- ميرل مارسيل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية. ترجمة حسن نافعة، القاهرة، دار المستقبل العربي، ط1، 1986.
- هلال علي الدين ومسعد نيفين، النظم السياسية العربية: قضايا الإستمرار والتغيير. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2002.
- ولد خليفة محمد العربي، النظام العالمي: ماذا تغير فيه؟ وأين نحن من تحولاته؟. الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998.

- ولد دادة أحمد و آخرون، الجيش و السياسة و السلطة في الوطن العربي. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002.
- يماني أحمد زكي و آخرون، الوطن العربي بين قرنين. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000.

ب/ الدوريات:

- إبراهيم حسنين توفيق، السياسة الخارجية والشرعية السياسية في الدول النامية، السياسة الدولية، العدد 86، أكتوبر، 1986.
- / ، التطور الديمقراطي في الوطن العربي، السياسة الدولية، العدد 142 ، أكتوبر 2000.
- إبراهيم سعد الدين، تجسير الفجوة بين المفكرين وصانعي القرارات في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 64، جوان 1984.
- أبو عامود محمد سعد، الأحزاب بين الدول المتقدمة والنامية، مجلة الديمقراطية، العدد 04، خريف 2001.
- بلقزيز عبد الإله، الإنتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات، المستقبل العربي، العدد 219، ماي 1997.
- بن عنتر عبد النور، إشكالية الإستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 273، نوفمبر 2001.
- بوعناقة علي ودبلة عبد العالي، الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر، المستقبل العربي، العدد 225، نوفمبر 1997.
- البيج حسين علوان، المشاركة السياسية والعملية السياسية في الدول النامية، المستقبل العربي، العدد 223، سبتمبر 1997.
- تركي بن طلال بن عبد العزيز آل سعود، التحليل السياسي لقرار تطوير الهجوم في حرب أكتوبر 1973، السياسة الدولية، العدد 140، أبريل 2000.
- الجاسور ناظم عبد الواحد، الموقف الفرنسي من الإسلام السياسي في الجزائر: أبعاده الإقليمية والدولية، المستقبل العربي، العدد 202، ديسمبر 1995.
- جفال عمار، قوى ومؤسسات العولمة: التجليات و الإستجابة العربية، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، العدد الأول، شتاء 2001-2002.

- الدسوقي أيمن إبراهيم، المجتمع المدني في الجزائر (الحجرة، الحصار، الفتنة)، المستقبل العربي، العدد 259، سبتمبر 2000.
- ربيع عمرو هاشم، الأحزاب والسياسة الخارجية: أي دور ؟ مجلة الديمقراطية، العدد 04، خريف 2001.
- زهران جمال علي، النمط العقلاني لتحليل صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس مبارك، السياسة الدولية، العدد 142، أكتوبر 2000.
- زباني صالح، واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، العدد 09، جانفي 2004.
- سعدي محمد، الجنوب في التفكير الإستراتيجي الأمريكي: نموذج أطروحة " صدام الحضارات "، المستقبل العربي، العدد 236، أكتوبر 1998.
- شافعي بدر حسن، الديمقراطية في المغرب العربي، مجلة الديمقراطية، العدد 04، خريف 2001.
- عبد الحفي وليد، علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتحويلات الديمقراطية في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 267، ماي 2001.
- عبد الرحمن حمدي، النظم الحزبية والمشاركة السياسية، مجلة الديمقراطية، العدد 04، خريف 2001.
- / ، ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا: القضايا والنماذج وآفاق المستقبل، السياسة الدولية، العدد 119، جويلية 1993.
- العلكيم حسن، السياسة السوفياتية تجاه الخليج في عهد غورباتشيف، المستقبل العربي، العدد 125، جويلية 1989.
- فرحاتي عمر، النظم السياسية العربية بين سلبية الثبات وإيجابية التغيير، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 02، جوان 2002.
- فضة محمد إبراهيم، أثر عامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية، السياسة الدولية، العدد 74، أكتوبر 1983.
- قوراني بهجت، ما هي شروط صنع القرار الناجح: قراءة لحرب أكتوبر في عيدها الثلاثين، السياسة الدولية، العدد 154، أكتوبر 2003.
- كيش عبد الكريم، نحو نظام عالمي جديد، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 17، جوان 2002.
- مهابة أحمد، الجزائر تحت الجهر الأمريكي - الفرنسي، السياسة الدولية، العدد 118، أكتوبر 1994.
- مهري عبد الحميد، الأزمة الجزائرية: الواقع والآفاق، المستقبل العربي، العدد 226، ديسمبر 1997.
- ميتكيس هدى، توازنات القوى في الجزائر (إشكاليات الصراع على السلطة في إطار تعددي)، المستقبل العربي، العدد 172، جوان 1993.

د- الرسائل:

- حجّار عمّار، السياسة الجديدة للإتحاد الأوروبي: إستراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، 2002.

ج- المجلات والجرائد:

- الجيش، العدد 461، ديسمبر 2001.
- الأيام الجزائرية (أسبوعية)، العدد 53، من 2003/12/30.
- الخبر الأسبوعي، العدد 125، من 06/25 إلى 2001/07/01.
- النبأ (يومية)، العدد 376، 2004/03/01.
- الخبر (يومية)، العدد 4036، 2004/03/17.

هـ - مواقع الإنترنت:

- أبوزكرياء يحيى، الجزائر في عهد بوتفليقة.
[http:// www. arabtimes.com / mixed 3/ doc 82. htm](http://www.arabtimes.com/mixed/3/doc/82.htm)
- بوتفليقة عبد العزيز ، كلمة أمام منتدى العلاقات الخارجية، نيويورك، 21 سبتمبر 1999.
- / ، كلمة، المنتدى الإفريقي للسلم، الجزائر، 07 نوفمبر 1999.
- / ، كلمة بمعهد دراسة السياسة الخارجية لميلانو، إيطاليا، 17 نوفمبر 1999.
- / ، مداخلة بمعهد جنوب إفريقيا للشؤون الدولية، جوهانسبورغ، 18 أكتوبر 2001.
- / ، خطاب إلى الأمة، الجزائر، 12 مارس 2002.
- / ، كلمة، مؤتمر قمة المنظمات غير الحكومية لبلدان الجنوب، الجزائر، 16 مارس 2002.
- / ، كلمة، التوقيع على اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، إسبانيا، 22 أبريل 2002.
- / ، كلمة، القمة الثالثة عشر لبلدان عدم الإنحياز، ماليزيا، 24 فيفري 2003.

- / ، كلمة، إفتتاح أشغال الملتقى الدولي حول الحوار المثمر بين الثقافات والحضارات، الجزائر، 24 مارس 2003.
- / ، كلمة، إفتتاح الأسبوع العلمي الوطني الثاني للجامعات: العلوم، التكنولوجيا، والبيئة، وهران، 12 أفريل 2003.
- / ، خطاب إلى الأمة، الجزائر، 30 ماي 2003.
- / ، خطاب أمام البرلمان الأوروبي، فرنسا، 03 جوان 2003.
- / ، كلمة، إفتتاح اللقاء الثامن للرابطة الدولية للمجالس الإقتصادية والإجتماعية والمؤسسات المماثلة، الجزائر، 24 جوان 2003.
- / ، كلمة، إجتماع مجلس الأعمال الجزائري- الأمريكي، نيويورك، 22 سبتمبر 2003.
- / ، كلمة، مآدبة على شرف الرئيس الصيني هوجينتاو، الجزائر، 03 فيفري 2004.
- / ، كلمة، مآدبة عشاء على شرف المشاركين في الندوة 129 لوزراء منظمة الدول المصدرة للبترول، الجزائر، 09 فيفري 2004.
- / ، إفتتاح أشغال الندوة الأولى لوزارة الطاقة لبلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية، الجزائر، 12 فيفري 2004.
- / ، كلمة، القمة السادسة عشر لجامعة الدول العربية، تونس، 22 ماي 2004.
- / ، كلمة، الإجتماع الإفتاحي لقمة مجلس السلام والأمن للإتحاد الإفريقي: أديس أبابا، 25 ماي 2004.
- / ، خطاب، الدورة الـ 59 للجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك، 21 سبتمبر 2004.

كل هذا على الموقع:

[http:// www. el-mouradia.dz /arabe/ president/ recherche/ recherche . htm](http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm)

- بوتفليقة عبد العزيز، حديث مع شبكة الأخبار العربية (ANN)، 08 جويلية 1999.
- / ، حديث مع صحيفة "الحياة" اللندنية، 28 جويلية 1999.
- / ، حديث مع أسبوعية "الوسط" اللندنية، 29 نوفمبر 1999.
- / ، حديث مع مجلة "الحوادث" اللبنانية، 07 ديسمبر 2003.

كل هذا على الموقع:

[http:// www . el- mourdia. dz / arabe/ president/ interview / recherche.htm](http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/interview/recherche.htm)

- نبذة رسمية عن حياة بوتفليقة.
<http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/presidentar.htm>
- ثيو نور الدين، الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية.
<http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=9562>.
- حمّاد مجدي، أثر المتغيرات العالمية على قضية الوحدة العربية.
<http://www.awu-dam.org/politic/03/fkr3-002.htm>
- الحمّش منير، النظام العولمي الجديد وموقع المشروع الصهيوني فيه.
<http://www.awu-dam.org/politic/11-12/fkr11-12-005.htm>
- الزعبي موسى، نهاية الحرب الباردة وإعادة فحص الأمن.
<http://www.awu-dam.org/politic/17/fkr17-005.htm>
- الشوكات خالد، فرنسا والمغرب.. شراكة الولاء للمستعمر!
<http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/12/article9.shtml>
- عبد الرحمن شريف، الرؤية الأمريكية للجزائر.. من الإقتصادي إلى الأمني!
<http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/10/article11.shtml>
- عرفة محمد جمال، انتخابات الجزائر.. العسكريون في الحكم حتى إشعار آخر!
<http://www.islamonline.net/arabic/politics/2002/06/article01.shtml>
- العويدي نورالدين، الرئاسة والعسكر بالجزائر.. تعاون و صراع و تعايش.
http://www.islamonline.net/iol_arabic/dowalia/qpolitic_act_2000/qpolitic10.asp
- الكيّالي ماجد، إشكالية الديمقراطية في الخطاب الأمريكي إزاء العالم العربي.
http://www.falasteen.com/imprimersans.php?id_article=1776
- مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية للأهرام، أوروبا و دعم الديمقراطية في إفريقيا.
<http://ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/read87.html>
- فهمي هويدي، شهادات الغرب للإنتخابات الجزائرية مشكوك في صدقيتها.
<http://algeria-voice.org/errai/errai21-40/errai22>

II - باللغة الأجنبية:

1 - الكتب (بالإنجليزية):

- FRANKEL Joseph, The Making of Foreign Policy : Analysis of Decision Making.
London, Oxford University Press, 1963.
- KORANY Bahgat & all, How Foreign Policy Decisions are Made in The Third World : A Ccomparative Analysis. Westerview Press
INC, 1986.
- SPANIER John, Games Nations Play. Congressional Quarterly INC, Seventh Edition,
1990.
- SULLIVAN Michael, International Relations : Theories and Evidence. Prentice-Hall,
INC, 1976.

2- الدوريات (بالإنجليزية):

- GIDEON Rose, Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy, World Politics
Vol 51,n°1,October1998.
- SMITH Steve, Theories of Foreign Policy: An Hitorial Overview, International Studies, Vol 12, December 1986.

3- مواقع الانترنت:

1-3 - بالإنجليزية:

- DE LIMA Maria Regina Soares, Foreign Policy and Democracy: A Preliminary
Analysis of The Brazilian Case.

[http:// www.isanet.org/noarchive/ lima. html](http://www.isanet.org/noarchive/lima.html)

- HERMANN Margaret.G and HAGAN Joe.D, International Decision Making:
Leadership matters (The Frontiers of Knowledge).
[http:// articles.findarticles.com/p/articles/mi_m1181/is_n11/ai_20492570](http://articles.findarticles.com/p/articles/mi_m1181/is_n11/ai_20492570)
- HOFFMANN Andrea Rebeiro, A Synthetic Approach to Foreign Policy.
<http://www.isanet.org/noarchive/hoffmonn.html>
- MOREY Daniel.s, Presidential Foreign Policy Activity: President- Centered,
Presidency- Centered, or International Pressure?
<http://www.qaa.ac.uk/crntwork/benchmark/politics.pdf>
- RITTBERGER Volker, Approaches to The Study of Foreign Policy Derived from
International Relations Theories.
<http://www.isanet.org/noarchive/ritberger.html>
- WALTZ Kenneth.D,Globalisation and Governance.
[http:// www.findarticles.com/cf_dls/m2139/4_32/59136258/p1/article.jhtm?term=](http://www.findarticles.com/cf_dls/m2139/4_32/59136258/p1/article.jhtm?term=)
- NO NAME, Approches to International Relations.
<http://www.yorku.ca/dmuntimer/lect03.htm>

2-3 بالفرنسية.

- ADDI L'haouari, L'armée, la nation et la politique.
http://www.Algeria-watch.org/fr/article/analyse/armee_nation_politique.htm
- / , Les partis politiques en Algérie et la crise du régime
des « grands électeurs ».
http://www.algeria-watch.org/fr/article/analyse/addi_partis.htm
- International Crisis Group (ICG), La Crise Algérienne N'est Pas Finie.
[http:// www.Medintellogence.free.fr/bd Alger crise pas finie.htm](http://www.Medintellogence.free.fr/bd_Alger_crise_pas_finie.htm)
- / , La concorde civile : une initiative de paix manquée.
<http://www.Algeria-watch-de/pdf/pdf-fr/icg-rappot-pdf>
- QUANDT William, Flirt contrarié entre Washington et Alger.
<http://www.mond-diplomatique.fr/2002/07/quandt/16698>